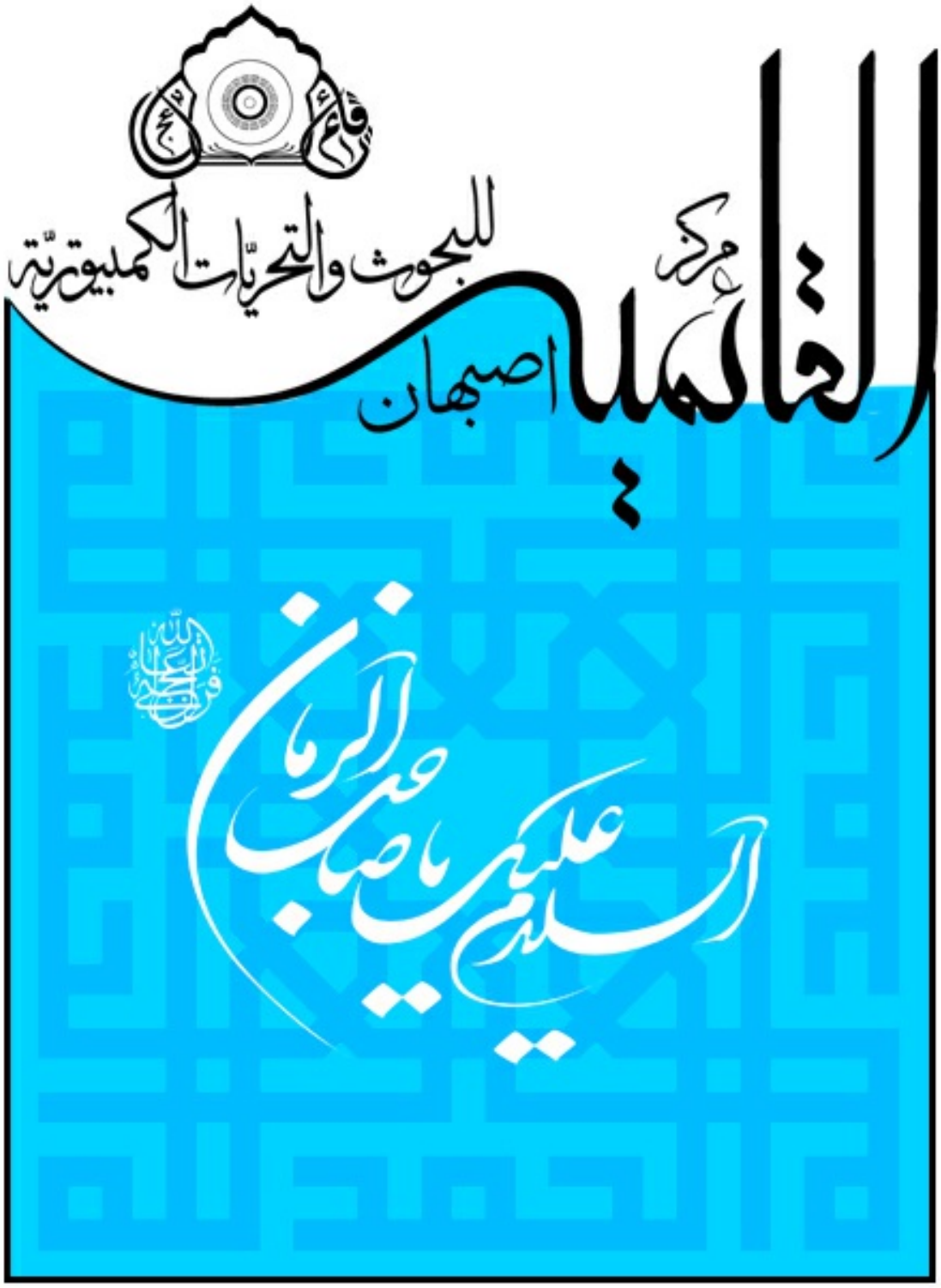

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

تعويض الأسانيد في علم الرجال

حجيته، تطبيقاته والإشكالات الواردة عليه

مصطفى الإسلامي الأهوازي

بسم الله الرحمن الرحیم

تعويض الاسانيد في علم الرجال : حجيته ، تطبيقاته و الاشكالات الوارده عليه

كاتب:

مصطفي الامامي الاهوازي

نشرت في الطباعة:

دارالتهذيب

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس 5

تعويض الاسانيد في علم الرجال : حجيته ، تطبيقاته و الاشكالات الوارده عليه 11

اشارة 11

اشارة 12

خلاصة الكتاب 15

المقدمة 16

اشارة 16

التعرف بالموضوع 17

مشكلة البحث و تسالاته الاصلية و الفرعية 18

التسآلات الاصلية و الفرعية 19

خطة البحث 19

الدراسات السابقة 20

الفصل العامة الاول: المبادئ 23

اشارة 23

المبحث الاول: تاريخ نظرية تعويض الاسانيد 24

المبحث الثاني: مفاد عبارة أخبرنا بكتبه و رواياته 27

اشارة 27

الأدلة علي تفسير الروايات بالمرويات 28

المبحث الثالث: هل الطريق الي اصل النسخة او لاسم الكتاب 31

اشارة 31

تحقيق: هل طرق الفهرستين الي العناوين او الي المعنونات؟ 31

المؤشر الأول 33

المؤشر الثاني 34

المؤشر الثالث 34
المؤشر الرابع 35
المؤشر الخامس 35
المؤشر السادس 35
المؤشر السابع 36
المؤشر الأول 38
المؤشر الثاني 38
المؤشر الثالث 39
المؤشر الرابع 39
المؤشر الخامس 39
المؤشر السادس 40
اشكال الشيخ عبد الرؤوف 41
جواب الاشكال 42
تحقيق في أنحاء تحمل الحديث عند القدماء 43
المبحث الرابع: ما الفرق بين الفهرست و المشيخة و ثبت 44
المبحث الخامس: الفرق بين الطريق العام و الطريق الخاص 45
المبحث السادس: مشيخة الصدوق طرقها عامة او خاصة 46
الفصل الثاني: مناهج تعويض السند 49
اشارة 49
المبحث الاول: تصحيح طرق مشيخة التهذيبين مع طرق الفهرست 50
اشارة 50
الوجه الاول: تعويض طرق التهذيبين مع طرق الفهرست 52
الوجه الثاني: تعويض سند كل رواية ابتدأها الشيخ باسم صاحب الكتاب 57
اشارة 57
عرض و نقد اشكالات السيد العميدي 58

الوجه الثالث: تصحيح السند المتصل في اول التهذيب 63
اشارة 63
فائدة: تعويض طريق الكشي بطريق الشيخ في الفهرست 64
تقرير كلام المحدث النوري 65
المبحث الثاني: تعويض طرق الصدوق مع طرق الفهرست 66
اشارة 66
المثال الاول: تصحيح طريق الصدوق الي أبي المغراء حميد بن المثني 67
فوائدة مهمة في شرح كلام المجلسي 69
المثال الثاني: تصحيح طريق الصدوق الي ابن شاذان صاحب كتاب العلل 72
فائدة في وثاقت قنبر بن علي بن شاذان و ابيه 75
كلام العلامة تقي المجلسي 75
المثال الثالث: طريق الصدوق الي يونس بن عبدالرحمن 78
المبحث الثالث: التعويض بطرق أبي غالب الزراري 79
اشارة 79
مثال: تعويض طريق الشيخ الطوسي مع طريق أبي غالب الزراري 81
اشكال الكلباسي علي هذه الطريقة 82
تصحيحات المحدث النوري 83
تعويض طريق الشيخ الي عيص بن القاسم مع طريق أبي غالب الزراري 84
تطبيق السيد السيستاني 86
مناقشة اشكالات المحسني 88
المبحث الرابع: التعويض المركب من عدة طرق 89
اشارة 89
القسم الاول: تصحيح طريق الصدوق بالتركيب بين الطرق 90
المثال الاول: تركيب طريقين من الفهرست لتصحيح طريق الصدوق 90
مناقشة السيد العميدي 91

المثال الثاني: تركيب طريقي النجاشي و الشيخ لتصحيح طريق الصدوق ـ 93
القسم الثاني: تصحيح طريق الشيخ بالتركيب بين عدة الطرق ـ 96
اشكال السيد العميدي و جوابه ـ 98
فائدة مهمة في عبارة بعض اصحابنا ـ 98
الفصل الثالث: المناهج المذكورة في كتاب رجال الإيرواني ـ 102
اشارة ـ 102
تمهيد ـ 103
المبحث الاول: طريقة الأردبيلي ـ 106
اشارة ـ 106
كلام الأردبيلي في سبب تاليف رسالته ـ 108
كلام البروجردي في شرح كلام الأردبيلي ـ 109
تطبيق طريقة الأردبيلي ـ 110
مناقشة موضع الضعف في السند ـ 111
شرح كلام المحدث النوري ـ 111
تواتر بعض الطرق ـ 113
أدلة الأردبيلي ـ 114
فائدة: في معرفة استخراج مصادر الرواية ـ 119
أولا: الروات المؤلفين الواقعين في سند الحديث ـ 119
اشكالان علي هذا الكلام ـ 119
الاشكال الاول: احتمال عدم نقل اسامي الكتب في الفهرستين ـ 119
بحث في المكتبات التي كانت في متناول يد الشيخ الطوسي ـ 121
اشارة ـ 121
1- مكتبة سابور ـ 121
2 - خزانة الشريف المرتضي ـ 122
3 - دار العلم للسيد الشريف الرضي ـ 123

4- مكتبة العياشي 123
الاشكال الثاني: لوكان في الطريق اكثر من مصنف و صاحب كتاب 125
ثالثا: التعويل علي كلام الشيخ الطوسي 125
رابعا: التعويل علي كلام اصحاب كتب الحديث 126
خامسا: نسبة الحديث لاحد رواته في كتب علماء الحديث و الدراية 126
سادسا: وجود الحديث في كتب أصحاب الائمة 127
الاشكالات الواردة علي طريقة الأردبيلي 130
وجود الحيلولة في سند الشيخ الي موسي بن القاسم 135
كلام الخواجوئي في تصحيح طريق الشيخ الي كتاب الطاطري 135
اشارة 135
1) اشكال السيد البروجردي 136
2) اشكال الشيخ الايرواني 137
اعتماد السيد السيستاني علي طريقة الأردبيلي 139
اعتماد السيد بحر العلوم علي طريقة الأردبيلي 143
المبحث الثاني: طريقة المجلسي 144
اشارة 144
1) اشكال السيد الحائري 146
2) اشكال الايرواني 149
3) الاشكال الثالث 150
4) اشكال الشهيد الصدر 151
5) اشكال الشيخ الآصف محسني 152
المبحث الثالث: الطريقة التي سماها الإيرواني بالثالثة 154
اشارة 154
اشكال الإيرواني علي هذه النظرية 155
اشكال الشيخ آصف محسني 156

فوائد في بيان سند الروايات المنقولة ----- 158
المبحث الرابع: طريقة الأسترآبادي ----- 160
اشارة ----- 160
مثال لمقولة الأسترآبادي ----- 164
الدليل علي صحة هذا التعويض ----- 166
المبحث الخامس: الطريقة الاولي للسيد الخوئي ----- 167
اشارة ----- 167
تقرير كلام السيد الخوئي ----- 170
المبحث السادس: الطريقة الثانية للسيد الخوئي ----- 172
اشارة ----- 172
تطبيق آخر لطريقة السيد الخوئي الثانية ----- 173
تبين و توضيح ----- 174
اشكال المشافهة ----- 175
المبحث السابع: كلام الشهيد الصدر ----- 178
اشارة ----- 178
اشكال الشيخ الإيرواني ----- 180
فائدة: طريق عام للشيخ الي كل الاصول و المصنفات ----- 181
الفائدة الثامنة من كتاب منهج المقال في تحقيق احوال الرجال ----- 183
اشارة ----- 183
المقدمة ----- 185
نص الفائدة الثامنة ----- 187
باب الكني ----- 215
طرق اخبار بعنوان تلك الاخبار ----- 217
تعريف مركز ----- 218

تعويض الاسانيد في علم الرجال : حجيته ، تطبيقاته و الاشكالات الوارده عليه

اشارة

سرشناسه : امامي الاهوازي، مصطفي، 1367 -

عنوان و نام پديدآور : تعويض الاسانيد في علم الرجال : حجيته، تطبيقاته والاشكالات الواردة عليه/ مصطفي الامامي الاهوازي.

مشخصات نشر : قم: دارالتهذيب ، 1399.

مشخصات ظاهري : 204 ص.

شابك : 978-622-977933-0

وضعيت فهرست نويسي : فيپا

يادداشت : عربي.

يادداشت : كتابنامه به صورت زيرنويس.

موضوع : حديث -- جرح و تعديل

موضوع : Hadith -- *Modifications

موضوع : نظريه تعويض السند

موضوع : حديث -- علم الرجال

موضوع : Hadith -- *Ilm al-Rijal

موضوع : حديث -- علم الدرايه

موضوع : Hadith -- *Ilm al-Dirayah

موضوع : احاديث صحيح

موضوع : Hadiths, Authentic*

رده بندي كنگره : 3/411PB

رده بندي ديويي : 762/792

شماره كتابشناسي ملي : 7446150

وضعيت ركورد : فيپا

اشارة

تعويض الأسانيد في علم الرجال حجيته، تطبيقاته و الإشكالات الواردة عليه

المؤلف: مصطفي الإمامي الأهوازي

ص: 2

خلاصة الكتاب

الكتاب يناقش بحث نظرية تعويض الاسانيد و هي طريقة جديدة لتصحيح الروايات الضعيفة و المرسلة، و تقوم هذه الفكرة علي أساس ان علمائنا القدامي مثل الشيخين الطوسي و الصدوق كانت عندهم كتب اصحاب الائمة (عليهم السلام) المحدثين و كان عندهم أيضا لكل كتاب اكثر من طريق اذ قد يكون للشيخ الطوسي الي روايات محمد ابن سنان مثلا اكثر من عشرين طريق لكن نقل لنا رحمه الله رواياته بطريق واحد او طريقين و صادف فيهما ضعف في السند.

هنا تتكفل نظرية تعويض الاسانيد بإخراج تلك الطرق التي لم يذكرها الشيخ الطوسي الي روايات محمد ابن سنان و من ثم الحاقها بكل رواية نقلها لنا الشيخ عن ابن سنان بسند ضعيف.

و كل ذلك يكون وفق شرائط خاصة و ضوابط مذكورة في كتب الحديث و الرجال و لكن علي صورة مشتتة و مبعثرة في الكتب و تحتاج من يشمر ساعد الجد ليستخرجها و ينقحها و يرد عنها الاشكالات التي قد يطرحها البعض.

و هذه النظرية بالنظر الي اثرها في قبول الروايات و عدمه، لها تاثير هام في كل ابواب الدين و لها انعكاس ايجابي بايجاد مستمسك و مرجع قوي السند لاكثر المعارف الدينية، حيث ضعف السند يمنع من الاخذ به عند كثير من علمائنا الابرار الذين سلكوا منهج السندي في تقويم الحديث.

و من حيث وجدنا كتاب "رجال الايرواني" المعروف ب-: "دروس تمهدية في القواعد الرجالية"، افضل من طرح بحث نظرية تعويض السند بصورة مختصرة و موجزة و من جهة اخري كتاب دراسي

ايضا، قمنا بشرح النظرية علي سياق ابحاث هذا الكتاب و ناقشنا آراء مؤلفه.

الكلمات المفتاحية: تعويض السند، تعويض الاسانيد، تصحيح الاسانيد، مشيخة الفقيه، مشيخة التهذيب.

المقدمة

اشارة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين حمدا يقتضي رضاه، والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وعلي آله الطيبين الأطهار.

اما بعد :

يقول الفقير الي رحمة ربه الكريم "مصطفي الإمامي الأهوازي" غفر الله له و حشره مع الائمة الطاهرين (عليهم السلام)، إن علم الحديث من أشرف العلوم وأسماها، والسعي فيه من أفضل الأعمال وأزكاها، بل تادية حديث واحد للناس اجره الجنة كما ورد عن النبي (ص) :(1) «من أدي إلي أمتي حديثا يقام به سنة أو يثلم به بدعة فله الجنة» و قال الباقر (عليه السلام) :(2)

«لحديث واحد تأخذه عن صادق خير لك من الدنيا و ما فيها».

فكيف بمن صحح الآف الروايات و اخرجها من غياهب سجون الضعف و النكران الي قمة الصحة و تواتر. و قد من الله علينا بالتحاقنا بركب المشتغلين بدروس الحوزة العلمية ولما كان من متطلبات إتمام مرحلة الماجستير اختيار موضوعٍ ودراسته وتقديمه بصفته رسالة علمية فقد أجمعت أمري في البحث عن "نظرية تعويض الاسانيد".

وذلك لما لهذه النظرية من مكانة مهمة و تترتب عليها اثار في غاية الاهمية و هي تصحيح احاديث الائمة عليهم سلام الله.

1- ([1]) خاتمة مستدرك الوسائل، ج 9، ص 332

2- ([2]) أمالي المفيد، ص 42

التعرف بالموضوع

موضوع رسالتنا هذه هو تعويض الاسانيد و معناه انه اذا وجدت ايها الباحث حديث ضعيف علي مسلك المشهور فلك ان تصحح ذلك الحديث طبق قواعد علمية رصينة تسمي نظرية "تعويض السند" او "تعويض الأسانيد" و هذا الموضوع جديد الي حد ما و هام له دخل في كل ابواب المعارف الالهية لان الدين قائم علي كلام الله عزوجل و كلام اهل البيت (عليهم السلام).

و تعويض السند اساس فكرته قائمه علي ان احاديث اصحاب الائمة كانت مدونة في كتب و هذه الكتب تجاز من قبل اصحابها و تستنسخ جيل بعد جيل علي يد علماء الشيعة حتي وصلت لاصحاب الكتب الاربعة و لعل كتاب او اصل واحد وصل الي المحمدون الثلاثة باكثر من عشر طرق او اكثر في كل طبقة من طبقات الرواة لتلك الكتب.

لكن اصحاب الكتب الاربعة رووا لنا كل حديث من كتاب بطريق واحد و هو ما سبب التباس الامر علي المتاخرين لانهم ظنوا ان الحديث هذا لا طريق له الا طريق واحد وهو مذكور و اذا ضعف السند اهملوا الحديث و هكذا يفعلون مع كل حديث ضعيف علي حسب التقويم المشهور.

في حين ان للمحمدون الثلاثة لذلك الكتاب الذي اخذ الحديث المظنون ضعفه عدة طرق فيها الصحيح الاعلائي و فيها الضعيف لكن عدم وضوح هذا الامر، ادي لرفض الكثير من احاديث اهل البيت و هذه القواعد سنبينها لك ان شالله. و لتوضيح اكثر اقول حينما قرأت كتاب من لايحضره الفقيه للشيخ الصدوق وجدته يقول "وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول واليها المرجع" فاذا كانت الكتب مشهورة فيلزم من ذلك ان تكون طرقها متعددة و لكن اين هي تلك الطرق؟ فانه رحمه ذكر لكل شخص طريق واحد في مشيخته.

و ايضا تجده يقول في بعض عباراته في كتاب من لايحضر انه لم يجد احد روي هذه الرواية الا الكليني مما يدل بمفهوم المخالفة ان سائر

روايات كتابه متواترة او منقولة بطرق متعددة فمثلا في تعليقه علي رواية نقلها الكليني:(1)

«قال مصنف هذا الكتاب (الصدوق يقصد نفسه) ما وجدت هذا الحديث إلا في كتاب محمد بن يعقوب، وما رويته إلا من طريقه، حدثني به غير واحد منهم محمد بن محمد بن عصام الكليني رضي لله عنهم عن محمد بن يعقوب.» انتهي

او قال:(2)

«قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله لم أجد شيئا في ذلك في شي ء من الأصول و إنما تفرد بروايته علي بن إبراهيم بن هاشم.» انتهي

وقال بعد ذكر حديث عن عبد العظيم الحسني عن سهل بن سعد عن الامام الرضا عليه السلام: (3)

«قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله و هذا حديث غريب لا أعرفه إلا من طريق عبد العظيم بن عبد الله الحسني المدفون بالري في مقابر الشجرة و كان مرضيا رضي الله عنه.» انتهي

مشكلة البحث و تسالاته الاصلية و الفرعية

عندما يشمر الباحث عن ساعد الجد في عبور بيداء البحث العلمي الرصين لابد ان تتصدي له مشكلات عويصة في اي مسالة علمية سواء كانت شرعية او نظرية او طبية او اقتصادية فانجاز البحث العلمي الناضج ليغدو في حلة بهية لألاء ليست مفروشة بالورود كما

يقال و لكن مع الصبر و الاصرار فان الباحث يجاهد نفسه حتي ينال مناه او قريبا من ذلك.

فاي بحث علمي لم يواجه الباحث مشكلات في انجازه ولم يتصبب عرق النصب من جبينه و لم يكتحل بحساب السهر في تهذيبه و تنقيحه فلا يعد ذلك بحثا بل عبارة عن خلجات النفس المبعثرة.

1- ([1]) من لا يحضره الفقيه، ج 4، ص 223

2- ([2]) نفس المرجع، ج 2، ص 117

3- ([3]) نفس المرجع، ص 128

و من وظائف البحث العلمي المعاصر الاشارة الي اهم الصعوبات التي قابلها الباحث و هي بنسبة لي كانت كالتالي:

1. قلة البضاعة و شدة الجهدة و صعوبة البحث اثنتني عن كثير مما اردت و عمدت.

2. تعتبر نظريـة تعويض الاسانيـد من النظريات الحديثـة و لكل حـديث في العلم مصاعب يعرفها اهلها، منها قلـة التطبقات العملية لهذه النظرية.

3. ندرة المراجع و المصادر التي تحوم حول هذا الموضوع بالاضافة الي عدم شمولية الكتب الموجودة للموضوع.

4. كثرة وجوه تعويض الاسانيد، فتري من يعويض سـند الشـيخ بالفهرست مع مشـيخة الصدوق او فهرست النجاشـي و هكذا فتري السند الواحد يتفرع له عشرين سند مع تعويضاته و هذا ياخذ كثير من الوقت و يحتاج تامل و دراسة.

التسآلات الاصلية و الفرعية

و اما السؤال الاصلي فهو هل كل روايات القدماء متواتر و كيف يمكننا اثبات ذلك؟

و السؤال الفرعي هو انه يوجد كم طريق لتعويض الاسانيد ؟

و ماهي الاشكالات علي كل طريق و كيف يمكن ان يجاب علي تلك الاشكالات؟

خطة البحث

جعلت البحث في مقدمـة و ثلاثـة فصول و خاتمـة : تعرضت المقدمـة لبيان مشـكلة الدراسـة و اهميتها ثم الاشارة الي الصـعوبات التي واجههـا البـاحث و الجهود السابقـة في الموضوع و توضـيح خطـة البحث التي سأسـير عليهـا ثم جـائت ثلاث فصول الفصل الاول تناول الحديث عن المبادئ العامة لنظرية تعويض الأسانيد مثل هل الطرق الي اصل

النسخة او الي اسم الكتب و ماهو الفرق بين الفهرست و المشيخة و الثبت.

و اختص الفصل الثاني ببيان وجوه تعويض الأسانيد التي لها نوع من العموم و لكن لم يذكرها الشيخ الايرواني بكتابه و ذكر الاشكالات علي هذه الوجوه و الاجابة عليها بما رزقني الله من قلة البضاعة و تتبعي في اقوال العلماء و السابقين علي في هذه الابحاث.

و يتضمن الفصل الثالث ببيان الطرق التي ذكرها الشيخ الايرواني في كتابه و شرح هذه الوجوه و ذكر الجواب علي ما استشكل علي هذه الآراء و من الله اسال السداد و التوفيق لما يحبه و يرضاه و انه ولي ذلك و القادر عليه.

الدراسات السابقة

ليس بوسع الباحث ان يحيط علما بجميع الجهود السابقة في موضوعه الذي يود الخوض في بحره و لكن يمكنه الاشارة الي ما توصل اليه.

من الجملة الاعلام المعاصرين الذين اسهبوا في البحث بهذه النظرية السيد ثامر هاشم حبيب العميدي في كتابه (تعويض الأسانيد تاريخه ونظريته وتطبيقه) و هذا الكتاب من اوسع الكتب التي كتبت في زماننا في موضوع تعويض الاسانيد و نحن في كتابنا هذا استفادنا منه كثيرا حتي صار في كثير من ابحاثنا هو الاصل و نحن الفرع و ناقشنا آرائه و شرحنا ما طبقه و مشينا علي خطاه شكرا الله سعي مؤلفه.

و هذا الكتاب من المؤلفات التي اسهبت في نظرية تعويض الأسانيد حقيقتا و هو بحث قيم نفيس رائد في بابه فقد امتاز علي غيره بعدة امور منها كثرة تتبعه لآراء علماء الرجال و الذين تطرقوا لنظرية تعويض الأسانيد و بالاضافة الي حسن استباط الباحث و عدم تعصبه و تبين المصطلحات التي لابد من التعريف بها قبل الدخول في الموضوع.

غير ان السيد العميدي اطنب في بحثه و صار كتابه لا يتماشي مع الطالب الذي يريد فهم هذه الفكرة علي وجه الاختصار و حذف الزوائد لان كتابه ما يقارب الف و ثلاثمائة صفحة و كثير من ابحاثة زائدة لا

ترتبط بالموضوع مثل كثير من ابحاثه في المجلد الاول و و اوائل المجلد الثالث و ايضا في كل موضوع يتطرق لعدة مسائل ما تسبب للباحث خلط الامور عليه و قلة توضيحاته لكل تطبيق و ايضا فان بتطور الزمان فان العلم ايضا يتطور و من تلاقح الافكار تتولد افكار و رؤي جديدة و نحن حاولنا طرحها في رسالتنا هذه.

و منها كتاب (نظرية تعويض الاسانيد: المفهوم، الحجية، الحدود) للشيخ الفاضل المحقق عبدالرؤوف حسن الربيع و هو رسالة أعدت لمرحلة الماجستير نوقشت في سنة 1391 الهجري الشمسي في جامعة ال البيت العالمية في قم المقدسة و هو بحث قيم في باب تعويض الأسانيد.

قطع المؤلف قول كل خطيب غير ان للجواد في الرهان كبوة و للنبال في القراع نبوة اهمل المولف بعض طرق التعويض و لم يسلط الضوء علي كامل أدلة التعويض التي لابد ان يعرفها من رام التعرف علي تعويض الأسانيد.

و غير هذين الكتابين لا يوجد كتاب يبحث نظرية تعويض الأسانيد علي شكل مستقل و الكتب الرجالية بحثت هذا الامر في ضمن بحثها عن مشيخة التهذيبين او مشيخة الصدوق و علي شكل مختصر و احينا مع ذكر بعض الأدلة و الجواب علي بعض الاشكالات الواردة و من هؤلاء شيخنا العلامة الايرواني صاحب كتاب "دروس تمهيدية في

القواعد الرجالية" و الذي بواسطة كتابه هذا تعرفنا علي هذه النظرية و لكن بشكل مختصر جدا.

فالبحث فيه لا يتجاوز العشرة صفحات و ذكر الابحاث فيه في غايت الاختصار و الايجاز و لذا نحن قمنا بشرح ابحاث هذا الكتاب حتي يتضح الامر للطلاب و الدارسين له.

و هذه هي المصادر الاساسية التي وقفت عليها فقد عز ان اجد كتاب يوضح حقيقة تعويض الاسانيد مع مراعات جانب الاجاز و ذكر كل ما له دخل في الموضوع بجميع جوانبه و لذا فالبحث في موضوع تعويض الاسانيد كالبكر المخدرة تنتظر ابا عذرها و كالروض الانف تشرئب الي من يرعاها.

ص: 10

و لاـ نـدعي اننـا كتبنا كل ما يحتاجه الموضوع فان موضوع تعويض السـند ذو شـعب كثيرة و يحتاج الي تتبع اكثر و مطالعـة اثار العلماء و شروحهم علي الحـديث و تطبيقها في كتب الفقه حتي نعلم كيف اسـتعملوا هـذه القاعـدة و كيف اجروا قواعـدهم التي اسـسوها في علم الرجال و خصوصا البحث الذي نحن نبحث فيه اعني تعويض السند او الاسانيد، كيف اجروه و كيف صححوا به الروايات.

ص: 11

الفصل العامة الاول: المبادئ

اشارة

ص: 12

المبحث الاول: تاريخ نظرية تعويض الاسانيد

اذا راجعت كتب الرجال و الفهرستات و كتب الثبت و المشيخات و كذالك كتب الحديث العامة و شروحها و كتب الفقه و تعليقتها لا تجد ذكرا لنظرية تعويض السند و ان كان يوجد في خفايا كلامهم و طوايا مكتوباتهم الحديث عن التعويض و تبديل السند و يعبرون عنه باسامي تختلف عن اسم "تعويض السند"، لان العلم لا يولد من خلاء و هو استمرار لما جاء به القدماء.

مع ان محل اجراء نظرية تعويض السند هو فهرستي الشيخ في التهذيب و الاستبصار و ايضا مشيخة الصدوق لكن القليل من علمائنا تجدهم طبقوا هذه النظرية في تصحيح الطرق و الاسانيد عند تصديهم لهذه الطرق في ابحاثهم و هم يصرحون بضعف الطريق الذي جاء في المشيخة او الفهرستين في كتبهم الفقهية او الحديثية.

و اول من اشار الي هذا المنهج و ذكر الطريق الي تعويض الاسانيد بصورة مفصلة و مبسوطة هو الشيخ العلامة محمد بن علي بن إبراهيم الحسيني الاسترابادي، توفي في الثالث عشر من ذي القعدة 1028هـ بمكة المكرمة.

و كان الشيخ محمد بن علي الاسترابادي استاذا للشيخ محمد أمين الأسترابادي الاخباري المعروف و ابو زوجته.(1)

العلامة الاسترابادي هو صاحب كتاب: منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال، المعروف ب- "الرجال الكبير" هذا الكتاب طبعت الاجزاء الاولي منه في زماننا و لم يكتمل تحقيق كل الكتاب الي الان، لكن لما راجعنا الطبعة الحجرية منه وجدناه في الفائدة الثامنة(2)

من خاتمة الكتاب، يعوض طرق الشيخ الصدوق الضعيفة بطرقه الصحيحة و سياتي بحث ارائه في فصل المناهج المذكورة في كتاب رجال الايرواني.

1- ([1]) انظر: أدوار الفقه الإمامي، للسبحاني، ص 236

2- ([2]) هذه الفائدة نزلتها و طبعتها في كتاب منفرد

العالم الثاني الـذي احـدث تحول في نظريـة التعويض هو العلامـة محمد تقي المجلسـي المعروف ب "المجلسـي الأول" متوفي في سـنة 1070 ه- في كتابه "روضة المتقين في شـرح من لا يحضـره الفقيه" حيث يعد كتابه هذا بحق مدرسة في فهم الحديث و الابحاث الرجالية، فوجدنا كتابه معدن تطبيق نظرية تعويض السند لاسيما و هو يشرح مشيخة الصدوق.

فكتابه يحتاج دراسة من جديد لانه بحق كان مبدع في علم الحديث و فيه ابتكارات اكتشـفها هو رحمه الله و بقيت مغفولة في كتابه و سياتي بحث ارائه في فصل المناهج المذكورة في كتاب رجال الايرواني.

امـا العلم الثـالث هو الشـيخ "محمـد بن علي الاـردبيلي الغروي الحـائري" صـاحب كتـاب "جامع الرواة وازاحـة الاشـتباهات عن الطرق والاسـناد" و أصـله من مدينة اردبيل، ولد نحو سنة 1058ه-، وسـكن بالنجف وكربلاء وبقا مدة باصـبهان للاستفادة من دروس علمائها. قرأ علي العلامة المجلسـي كثيرا من العلوم الدينية خاصة كتب الحديث والاخبار المأثورة عن الائمة الاطهار (عليهم السـلام)، فأجازه بإجازة مبسوطة في 17 ذي القعدة سنة 1098 و توفي في شهر ذي القعدة سنة 1101 بكربلاء.(1)

و الشـيخ الاردبيلي بـذل الكثير من عمره الشـريف اي ما يقارب ربع قرن في تطبيق نظريـة تعويض الاسانيد و جمع آرائه و ابحاثه في رسالة سماها "تصـحيح الاسانيـد" لكن هـذه الرسالـة غير موجودة في زماننا و لكن هو رحمه الله اختصـر هذه الرسالة في الفائدة الرابعة من كتابه الرجالي الموسوم ب-: جامع الرواة وازاحة الاشتباهات عن الطرق والاسناد.

و ايضا للمحـدث الكبير المحدث النوري اسـهام كبير في تطوير نظرية التعويض حيث نقل مختصـر رسالة تصـحيح الاسانيد للاردبيلي و كتب بعض الاضافات عليها في الجلـد الخامس من كتاب "خاتمـة مسـتدرك الوسائل" و ذكر طرق اخري لتعويض السـند اضافة علي تلك الطرق

الذي ذكرها الشيخ الأردبيلي في رسالته و ستاتي تطبيقاته في التعويض بطرق رسالة ابي غالب الزراري.

1- ([1]) تلامذة العلامة المجلسي والمجازون منه، للسيد احمد الحسيني، ص67

مع كل هـذا التاريـخ الحافل لأقوال العلماء و المحـدثين و الرجاليين و لكن نري البعض نسـبوا معظم ابحاث هـذه النظرية تارة الي السـيد الخويي و تارة نسبوا تأسيس كل هذه النظرية الي الشهيد الصدر كما نجده عند تلميذه السيد كاظم الحسيني الحائري حيث قال:(1)

«و بما أن نظرية التعويض تنفعنا في كثير من الموارد مما يمكن رفع نقص السـند بها لا بأس ببيانها في المقام، و أصـلها من أسـتاذنا الشهيد رحمه الله.» انتهي

وهذا النسـبة لا تصح وانما هذين العلمين اقصد السـيد الخويي و الشـهيد الصدر انما احيوا هذه النظرية و طبقوها عمليا و جعلوها متداولة في أيدي الافاضل في أبحاثهم الفقهية و الاصولية بعد ما كانت في طيات كتبنا الرجالية و الروائية و لم يستعملها الفقهاء و لم يطبقوها.

و لعل بعض عبارات الشهيد الصدر توحي انه رحمه الله هو من استحدث نظرية التعويض نظير ما جاء هنا:(2)

«و قد يحاول تصـحيح السـند من ناحية محمد بن موسـي بن المتوكل و علي بن الحسـين السعدآبادي بتطبيق نظريتنا في تعويض الأسانيد التي سـميناها بنظريـة التعويض، بـدعوي ان الصدوق في مشـيخته يذكر طريقا صـحيحا إلي كل كتب و روايات أحمد بن محمد بن خالد البرقي الـذي وقع في هـذا السـند بعـد هـذين الرجلين فتكون هـذه الرواية أيضا مما ينقلها الصدوق عن البرقي بذلك الطريق و هو صـحيح بحسب الفرض.» انتهي

و الظاهر ان تسـمية هذه الكيفية من تصحيح الاسانيد باسم نظرية التعويض او تعويض الأسانيد هي من ابتكارات الشهيد الصدر اللفظية و هو رحمه الله عنده ذوق في ابتكار أسامي لمسميات مختلفة لكن من

الواضـح ان اصل مسألـة تبـديل او تعويض الأسانيد كانت متداولة بين العلماء. و نذكر في ما ياتي مبادئ عامة مهمه قبل الدخول في اصـل البحث.

1- ([1]) القضاء في الفقه الإسلامي، ص 52

2- ([2]) بحوث في علم الأصول، ج 5، ص 436

المبحث الثاني: مفاد عبارة أخبرنا بكتبه و رواياته

اشارة

أن الشيخ الطوسي له طريقة خاصة في الفهرست و كثيرا ما يقول اخبرني بكتبه و رواياته فلان عن فلان و من الواضح ان الروايات اعم من الكتب و الراوي الواحد قد يكون له كتب و اخري روايات و المقصود من الروايات هنا الكتب الذي يقرء منها الروايات اي المرويات.

و بتعبير اصح فاذا قال الشيخ الطوسي اخبرني بكتبه و رواياته فلان يعني اخبرني بكل كتاب صنفه هو و كل رواية هو في طريقها او كتاب مروي له و لم يصنفها هو بل يقراء منها الروايات للاخرين و الاخرون ينقلون عنه تلك الكتب الذي هو في طريقها، هذا هو مقصود الشيخ.

فمثلا قال في الفهرست: (1)

«سعد بن عبد الله القمي، يكني أبا القاسم، جليل القدر، واسع الأخبار، كثير التصانيف، ثقة. فمن كتبه: كتاب الرحمة، و هو يشتمل علي كتب جماعة منها: كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحج، و له كتاب جوامع الحج، كتاب الضياء في الإمامة، كتاب مقالات الإمامية كتاب مناقب رواة الحديث، كتاب مثالب رواة الحديث، كتاب في فضل قم و الكوفة، كتاب في فضل أبي طالب و عبد المطلب و عبد الله، كتاب بصائر الدرجات أربعة أجزاء، كتاب المنتخبات، نحو من ألف ورقة و له فهرست كتب ما رواه. أخبرنا بجميع كتبه و رواياته عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين (بن بابويه) عن أبيه و محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن

رجاله (الي ان قال) و أخبرنا الحسين بن عبيد الله و ابن أبي جيد، عن أحمد بن محمد بن يحيي، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله.» انتهي

توضيح: نفهم من عبارة (و له فهرست كتب ما رواه) ان هذه الكتب تختلف عن الكتب الذي صنفها هو بل هي كتب اخري درسها القمي عند مشايخه او استنسخها من كتبهم التي هم اخذوها بدورهم من مشايخهم او كانت من تصنيفاتهم و اجازوا استنساخها لتلامذتهم.

1- ([1]) فهرست الطوسي، ص 215

و بعبـارة اخري فهرست كتب القمي المقصود منه انه له كتـاب اسـمه الفهرست و في هـذا الكتاب يـذكر فيه القمي اسم كتبه كلها التي في مكتبة كتبه التي يعبر عنها ب-: خزانة الكتب و يذكر طرقه الي اصحابها و من اي شيخ اخذ تلك الكتب.

و لذا انك تري الشـيخ الطوسـي يقول عندي طريق الي مصنفات سعد القمي و الي تلك الكتب التي كانت بحوزته و في خزانة كتبه (نسميها بالفارسـية كتابخانه شخصـي) و يشير الي هذا المعني بقوله: (أخبرنا بجميع كتبه و رواياته) فالمقصود من رواياته هي الكتب التي في خزانة كتبه. و تري هذا الامر جليا في رسالة ابي غالب الزراري بحيث يصف في الرسالة احوال الكتب التي في خزانته و طرقه الي تلك الكتب من شيوخه الي مصنفيها.

الأدلة علي تفسير الروايات بالمرويات

الأدلة علي هذا التفسير كثيرة و نذكر بعضها مع الاختصار و اختيار الافضل و الاسهل علي الفهم.

الدليل الاول قال الشيخ في رجاله تحت اسم الغضائري: (1)

«الحسـين بن عبيد الله الغضائري، يكني أبا عبد الله، كثير السـماع، عارف بالرجال، و له تصانيف ذكرناها في الفهرست، سـمعنا منه و أجاز لنا بجميع رواياته.» انتهي

و عبـارة: أجـاز لنا بجميع رواياته تـدل علي ان الشـيخ يروي جميع الكتب التي كان الغضائري يروي احاديث اهل البيت منها و هي كتب الاصول و مصـنفات الاصـحاب التي كانت في خزانـة كتبه و لهـذا انك تري ان الشـيخ يذكره في اول اسانيده في الفهرست و غيره من كتب الحديث فمثلا يقول اول السـند: "عن بعض اصـحابنا" و لاشك ان ابن الغضائري منهم او يخص ابن الغضائري و الشـيخ المفيد بالاسم في اول السند في بعض الاحيان.

1- ([1]) رجال الطوسي، ص 425

و الحسين بن عبيد الله الغضائري من مشايخ الشيخ و النجاشي لكن لم يذكر الشيخ كتبه في الفهرست مع انه قال ذكرناها في الفهرست نعم ذكر له النجاشي كتبا حيث قال: (1)

«له كتب، منها: كتاب كشف التمويه و الغمة، كتاب التسليم علي أمير المؤمنين بإمرة المؤمنين، كتاب تذكير العاقل و تنبيه الغافل في فضل العلم، كتاب عدد الأئمة و ما شذ علي المصنفين من ذلك، كتاب البيان عن حبوة الرحمن، كتاب النوادر في الفقه، كتاب مناسك الحج، كتاب مختصر مناسك الحج، كتاب يوم الغدير، كتاب الرد علي الغلاة و المفوضة، كتاب سجدة الشكر، كتاب مواطن أمير المؤمنين (عليه السلام)، كتاب في فضل بغداد، كتاب في قول أمير المؤمنين (عليه السلام): ألا أخبركم بخير هذه الأمة. أجازنا جميعها و جميع رواياته عن شيوخه.» انتهي

و في قول النجاشي (جميع رواياته عن شيوخه) دلالة واضحة علي ان المقصود من الروايات هي الكتب الذي استنسخها من كتب شيوخه.

الدليل الثاني قال في الفهرست: (2)

«حميد بن زياد، كثير التصانيف، روي الأصول أكثرها له كتب كثيرة علي عدد كتب الأصول أخبرنا برواياته كلها و كتبه أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد.» انتهي

فمقصود الشيخ من عبارته: "أخبرنا برواياته كلها" ان الاصول التي رواها حميد بن زياد المذكورة بقوله: (روي الأصول أكثرها) رواها لي

ابن عبدون الي اخر الطريق و المقصود بكتبه تلك الكتب التي صنفها هو ايضا وصلت للشيخ بنفس الطريق.

الدليل الثالث قول الشيخ الطوسي مانصه: (3)

«أحمد بن عبد الله بن مهران، المعروف بابن خانبه، أبو جعفر، كان من أصحابنا الثقاة، و ما ظهر له رواية، و صنف كتاب التأديب، و هو كتاب يوم و ليلة.» انتهي

بتقريب ان من المعلوم ان لابن خانبه روايات فكيف يقول الشيخ انه لم تظهر له رواية و الموجود منه كتاب التأديب فقط.

1- ([1]) رجال النجاشي، ص 69

2- ([2]) فهرست الطوسي، ص 155

3- ([1]) نفس المرجع ص 63

و الجواب انه الرواية هنا بمعنا ما نقل عن ما سبقه، اي الكتب التي في خزانته اما الروايات الموجودة منه فمن كتابه. ان قلت: لعل المقصود من عبارة: "ماظهر له رواية و صنف كتاب التأديب" اي ان بن خانبة صنف كتاب التأديب في موضوع اخلاقي مثلا لا يشتمل علي روايات و لذا نفي الشيخ نقل الروايات منه. قلت: روي السيد ابن طاووس في فلاح السائل بسنده عن سعد بن عبد الله انه قال: (1)

«عرض أحمد بن عبد الله بن خانبة كتابه علي مولانا أبي محمد الحسن بن علي العسكري (عليه السلام) فقرأه و قال: صحيح فاعملوا به.»(2) انتهي

و اذا راجعت فلاح السائل تجده نقل بعض روايات كتاب ابن خانبة فراجع. (3)

الدليل الرابع: و اشار الي هذا الامر العلامة اقا بزرك الطهراني بعد ان نسخ كامل رسالة أبي غالب الزراري كتب في اخرها: (4)

«كتب الشيخ في آخرها: تمت رسالة أحمد بن محمد بن سليمان بن الحسن الزراري، إلي ابن ابنه أحمد بن عبد الله بن أحمد، في ذكر نسبه، و رواياته رضي الله عنهم، و لله الحمد علي التمام.» انتهي

و رسالة ابي غالب تتشكل من قسمين الاول نسبه و القسم الثاني فهرست كتبه التي تحتويها خزانة كتبه و اورثها الي حفيدها و اذا قرات فهرسته ستجدوها كلها كتب مخزنة عنده و ليست من تصنيفه و مع هذا عبر عنها العلامه الطهراني برواياته.

1- ([2]) فلاح السائل و نجاح المسائل، ص 183

2- ([3]) و نقل لنا ابن طاووس كلام عن جده الشيخ الطوسي لكن لم يوجد هذا الكلام في الفهرست المطبوع في زماننا حيث قال: و قد ذكر جدي السعيد أبو جعفر الطوسي في كتاب الفهرست أنه من أصحابنا الثقات و روي لنا العمل بما تضمنه كتابه في الدعوات، حدث أبو محمد هارون بن موسي رحمة الله عليه قال حدثنا أبو علي الأشعري و كان قائدا من القواد عن سعيد بن عبد الله الأشعري قال عرض أحمد بن عبد الله بن خانبة كتابه علي مولانا أبي محمد الحسن بن علي بن محمد صاحب العسكري الآخر فقرأه و قال صحيح فاعملوا به. فلاح السائل، ص 183

3- ([1]) انظر: ص 208 و ص 289 و ص 183

4- ([2]) رسالة أبي غالب الزراري إلي ابن ابنه، ص 86

المبحث الثالث: هل الطريق الي اصل النسخة او لاسم الكتاب

اشارة

من المبادئ العامة قبل الدخول في هذا البحث هو ان نبحث هل الطرق في فهرستي الشيخ و النجاشي هي الي واقع الكتب و محتوا الكتاب ام هذا الطريق هو لاسم الكتاب فقط ؟ فمثلا نري في كتاب الفهرست لابن نديم انه يذكر ان فلان شخص له كذا كتاب و لا يتطرق الي الطريق اليه اصلا لان ابن نديم كان وراقا(1) و كاتبا و يعلم ان السوق الكتب في زمانه يشتمل علي اي الكتب و ماهي صفاتها فيتكلم عن تلك الكتب و لا يقصد ان له طريق الي اصحاب تلك الكتب.

و السؤال هنا انه هل الشيخ الطوسي و النجاشي يقصدان بكتابي هما الفهرستين كما فعل ابن نديم او لا؟ اقول: من قرأ كتاب الفهرست للشيخ الطوسي و كتاب فهرست أسماء مصنفي الشيعة المعروف برجال النجاشي يحصل له اطمئنان ان هذه الطرق في الكتابين هي الي واقع الكتب و اصل النسخ لا الي عناوين و الاسامي و عندنا مجموعة شواهد علي ذلك.

تحقيق: هل طرق الفهرستين الي العناوين او الي المعنونات؟

يوجد شواهد علي ان الطرق في فهرستي الشيخ و النجاشي هي طرق الي المعنونات اي الي اصل النسخ و محتويات الكتب لا الي العناوين و اسامي الكتب خاصة.

نقدم هنا جملة من تلك الشواهد:

اولا: الشيخ الطوسي في اخر التهذيبين بعد ان ذكر طرقه الي اصحاب الكتب في كتابيه التهذيب و الاستبصار ارجع الباحثين عن اسانيده إلي فهرسته و إلي فهارس الأعلام من علماء الشيعة، حيث قال في آخر التهذيب: (2)

1- ([3]) الوراق هو الرجل الذي يحترف الوراقة و هي مهنة كانت شائعة في البلاد الاسلامية في العصور الوسطي و كانت تقوم انذاك مقام مهنة الطباعة و النشر، تشتمل علي اعمال النسخ و التصحيح و التجليد. راجع الوراقة و الوراقون في الشرق الاسلامي، ص 186 - 211

2- ([1]) تهذيب الأحكام، ج 10، ص88

«قـد أوردت جملا من الطرق إلي هذه المصـنفات والأصول، ولتفصـيل ذلك شـرح يطول هو مذكور في الفهارس المصـنفة في هذا الباب للشيوخ (رحمهم الله) من أراده أخذه من هناك إن شاء الله، وقد ذكرنا نحن مستوفي في كتاب فهرست الشيعة.»

و قال في مشيخة الإستبصار: (1)

«قد أوردت جملا من الطرق إلي هذه المصـنفات والأصول، ولتفصـيل ذلك شـرح يطول هو مذكور في الفهارس للشيوخ، فمن أراده وقف عليه من هناك إن شاء الله تعالي.» انتهي

و الشيخ وضح فكرته من ذكر الطرق في اخر التهذيب حيث قال: (2)

«والآن فحيث وفق الله تعالي للفراغ من هـذا الكتاب نحن نـذكر الطرق التي يتوصل بها الي رواية هذه الاصول والمصـنفات ونذكرها علي غاية ما يمكن من الاختصار لتخرج الاخبار بذلك عن حد المراسيل وتلحق بباب المسندات.» انتهي

و قال في اول مشيخة الإستبصار:(3)

«وكنت سـلكت في أول الكتـاب إيراد الأحاديث بأسانيـدها وعلي ذلك اعتمـدت في الجزء الأول والثاني، ثم اختصـرت في الجزء الثالث وعولت علي الابتداء بذكر الراوي الذي أخذت الحديث من كتابه أو أصله علي أن أورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الأسانيد يتوصل بها إلي هذه الكتب والأصول حسب ما عملته في كتاب تهذيب الأحكام.» انتهي

و تقرير الدليل يكون هكذا:

اولا: اذا كان غرض الشـيخ من ذكر المشـيخة هو اخراج الروايات من حيز الارسال الي الاسناد فاحالت الباحثين من طرف الشيخ الي طرقه في كتابه الفهرست كما قال الشـيخ في التهذيب و طرق المشايخ الاخرين في فهرسـتاتهم كما قال في الاستبصار و من جملة هذه الفهارس مشيخة الصدوق و كل فهرست سبق الطوسي او هو معروف في زمن الشيخ الطوسي مثل فهرست النجاشي و رسالة ابي غالب،

1-) الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، ج 4، ص 342

2- ([1]) تهذيب الأحكام، ج 10، ص4 - 5

3- ([2]) الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، ج 4، ص 304- 305

ايضا بنفس الغرض.

ثانيا: إن الطرق المذكور في المشيخة تكون مذكورة عادة في الفهرست مع زيادة طرق أخري فنعلم ان الطرق الغرض منها واحد.

ثالثا: وجود المؤشرات علي ذلك في كلاهما حيث ان الشيخين الطوسي و النجاشي تكلما بطريقة في فهرستيهما بحيث نطمأن من ان

مقصودهما من ذكر الطريق هو الي واقع الكتب و اصل النسخ. نذكر في هذا المجال بعض تلك المؤشرات.

المؤشر الأول

قال الشيخ في ترجمة أبان بن عثمان:(1)

«و ما عرف من مصنفاته إلا كتابه الذي يجمع المبتدأ و المبعث و المغازي و الوفاة و السقيفة و الردة أخبرنا بهذه الكتب و هي كتاب واحد الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان و الحسين بن عبيد الله جميعا، عن محمد بن عمر بن يحيي العلوي الحسيني، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد قراءة عليه. و أخبرنا أحمد بن محمد بن موسي، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن زرارة، قال حدثنا أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبان. قال: علي بن الحسن بن فضال: و حدثنا إسماعيل بن مهران، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن أبي نصر و محمد بن سعيد بن أبي نصر جميعا، عن أبان. و أخبرنا أحمد بن عبدون قال: حدثني علي بن محمد بن الزبير، قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال و أخبرنا الحسين بن عبيد الله قال: قرأته علي أبي غالب أحمد بن محمد بن سليمان الزراري، قال: حدثنا جد أبي و عم أبي: محمد و علي ابنا سليمان، عن علي بن الحسن بن فضال. و أخبرنا أبو الحسين ابن أبي جيد القمي و الحسين بن عبيد الله جميعا، عن أحمد بن محمد بن يحيي العطار، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر الحميري، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسي، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبان.

هذه رواية الكوفيين، و هي رواية ابن فضال، و من شاركه فيها من

1- ([1]) فهرست الطوسي ص 49 - 48

القميين، و هناك نسخة أخري أنقص منها رواها القميون. أخبرنا بها الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر بن سفيان، قال:حدثنا أحمد بن إدريس، قال: حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن

بشير عن أبان.

و أخبرنا أبو الحسين ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن المعلي بن محمد البصري، عن محمد بن جمهور العمي عن جعفر بن بشير عن أبان بن عثمان. و له أصل.

أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل محمد بن عبيد الله الشيباني، عن أبي جعفر محمد بن جعفر بن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسي، عن الحسن بن أحمد، عن أبان. و بهذا الإسناد عن أحمد بن محمد بن عيسي، عن ابن أبي نصر، عن أبان كتاب المغازي.» انتهي

و نقول في بيان هذا المثال: اولا: الشيخ يذكر لابان عدة كتب و من ثم يذكر لكل كتاب او اصل طريق خاص به و هذا يدل علي ان الطريق كان الي النسخ. ثانيا: يذكر اختلاف النسخ بين الكوفيين و القوميين و هذا ايضا يدل علي ان الطريق الي النسخ لا الي الاسامي.

المؤشر الثاني

قال الشيخ في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقي مانصه: (1)«و صنف كتبا كثيرة... فمما وقع إلي منها: كتاب الإبلاغ، كتاب التراحم و التعاطف... الي اخره.» انتهي

فعبارة (فمما وقع إلي منها) تدل علي ان اصل هذه الكتب كانت في خزانة كتبه او في متناول يده مثلا في مكتبة نيسابور التي كانت في زمان الشيخ في بغداد اكبر مكتبة للشيعة في الكرخ او من مكتبة شيخه سيد المرتضي.

المؤشر الثالث

المؤشر الثالث (2)

«أحمد بن الحسين بن عبد الملك... بوب كتاب المشيخة بعد أن كان منثورا فجعله علي أسماء الرجال، و لم يعرف له شي ء ينسب إليه

1- ([1]) فهرست الطوسي، ص 52

2- ([2]) نفس المصدر، ص 58

غيره. سمعنا هذه النسخة من أحمد بن عبدون، قال: سمعتها من علي ابن محمد بن الزبير، عن أحمد بن الحسين بن عبد الملك.» انتهي

فعبارة (سمعنا هذه النسخة) و ليس اسم الكتاب كما يدعي المدعي بل تدل دلالة واضحة علي ان الطريق الي النسخ.

المؤشر الرابع

قال في ترجمة أحمد بن محمد بن سيار: (1)

«أخبرنا بالنوادر خاصة الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيي، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا السياري إلا بما كان فيه من غلو أو تخليط.» انتهي

حيث استثناء الروايات التي في الكتاب مايدل علي ان اصل الكتاب هو الذي وصل اليه.

المؤشر الخامس

تجد في الفهرست كثيرا ما الشيخ يقول: "أخبرنا بكتبه و سائر رواياته" او "اخبرنا بجميع كتبه و رواياته" او "بجميع رواياته و كتبه" و هذا البيان لا يتفق مع نقل النسخ حيث الشيخ لم يسمي الكتب كلها بل يذكر بعض ها ثم يذكر الطريق الي جميع الكتب و الروايات و هذا يدل ان الشيخ ملتزم بذكر الطريق العام الي اصل النسخ و ليس الاسامي فقط.

المؤشر السادس

في ترجمة ابن عقدة: (2)

«أخبرنا بجميع رواياته و كتبه أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسي الأهوازي، و كان معه خط أبي العباس بالاجازة و شرح رواياته و

كتبه عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد.» انتهي

1- ([1]) نفس المرجع، ص 57

2- ([2]) نفس المرجع، ص 69

و وجود خـط ابن عقـدة الـذي اجاز فيه للاهوازي روايـة كتبه و شـرحها دليل علي ان الطريق للكتاب لا للاسم و بهـذه الدلالـة ما جاء في ترجمة الحسين بن سعيد الأهوازي: (1)

«أخبرنا بكتبه و رواياته ابن أبي جيد القمي، عن محمد بن الحسن، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد بن حماد بن سعيد ابن مهران. قال ابن الوليد: و أخرجها إلينا الحسين بن الحسن بن أبان بخط الحسين بن سعيد، و ذكر أنه كان ضيف أبيه.» انتهي

و عبارة: (و أخرجها إلينا الحسـين بن الحسن بن أبان بخط الحسـين بن سـعيد) تعضد ما قلناه ان المقصود بالروايات هي الكتب مروية عن مشايخهم.

المؤشر السابع

المؤشر السابع(2)

«الحسن بن سـعيد... الأهوازي أخو الحسين، ثقة، روي جميع ما صنفه أخوه عن جميع شيوخه و زاد عليه بروايته عن زرعة عن سماعة، فإنه يختص به الحسن، و الحسين إنما يرويه عن أخيه عن زرعة، و الباقي هما متساويان فيه، و سنذكر كتب أخيه إذا ذكرناه و الطريق إلي روايتهما واحد.»انتهي

حيث قال الطريق الي روايتهما واحـد و ليس الي اسامي كتبهما واحد. هذا بعض ما وجدناه في كلمات الشـيخ الطوسـي و لو انبري له احد لوجد الكثير و من عبائر الشيخ النجاشي كلامه في مقدمة كتابه: (3)

«أما بعد، فإني وقفت علي ما ذكره السـيد الشريف من تعيير قوم من مخالفينا أنه لا سلف لكم و لا مصنف. و هذا قول من لا علم له بالناس و لا وقف علي أخبارهم، و لا عرف منازلهم و تاريخ أخبار أهل العلم،

و لا لقي أحدا فيعرف منه، و لا حجة علينا لمن لم يعلم و لا عرف. و قد جمعت من ذلك ما استطعته، و لم أبلغ غايته، لعدم أكثر الكتب، و إنمـا ذكرت ذلـك عـذرا إلي من وقع إليه كتـاب لم أذكره. و قـد جعلت للأسـماء أبوابا علي الحروف ليهون علي الملتمس لاسم مخصوص منها. و ها أنا أذكر المتقدمين في التصنيف من سلفنا الصالح، و هي

1- ([1]) نفس المرجع، ص 150

2- ([2]) نفس المرجع، ص 136

3- ([3]) رجال النجاشي، ص 3

أسـماء قليلة، و من الله أستمد المعونة، علي أن لأصحابنا في بعض هذا الفن كتبا ليست مستغرقة لجميع ما رسمه. و أرجو أن يأتي في ذلك علي ما رسم و حد إن شاء الله و ذكرت لرجل طريقا واحدا حتي لا يكثر الطرق فيخرج عن الغرض.»

توضيح كلامه :

قوله "أنه لا سـلف لكم و لا مصـنف": فيه اشارة لاشكال العامة علي الشيعة انكم يا شيعة كتبكم ليست متصلة الاسناد و انما هذه الكتب و الروايـات انتم اختلقتموهـا و نسـبتوها الي اهل البيت (عليهم السـلام) كما هم يقولون هـذا في زماننا ايضا و الا فصـرف ذكر اسامي كتب لاشـخاص ماتوا قبل النجاشـي بمئة سنة او اكثر بدون دليل و سند لا تعد دليل مقنع علي تسائل المخالفين. اما قوله "و قد جمعت من ذلك ما استطعته" : مرجع ذلك يعود الي الكتب يعني انا النجاشي جمعت الكتب في مكتبتي و فيه دلالة واضحة. و قوله "لم أبلغ غايته لعدم أكثر الكتب" : اي لم اسـتطع ان ابلغ غـايتي من هـذا الفعل و هو جمع كتب اصـحابنا و الاسامي لا تحتاج لجمع اعيان الكتب. و قوله: (و إنما ذكرت ذلك) اي قوله: (لم أبلغ غايته الي اخر) و قوله: "عذرا إلي من وقع إليه كتاب لم أذكره": اي اعتذارا ممن عنده كتاب من علماء زماننا و لم اذكر كتابه من ضمن مصنفات الشيعة لاني لا املك نسخة من ذلك الكتاب.

قوله "و ذكرت لرجل طريقا واحـدا حتي لا يكثر الطرق" : و هذه العبارة هي اهم ما في الجملة لان النجاشـي يقول ذكرت لرجل طريقا و لم يقل ذكرت للكتاب او المصنف بفتح النون او للاصل و هذا يدل ان هذه الطرق الي اصحاب الكتب و ليست الي اسامي كتبهم.

و في هذا الكلام نكتة مهمة اخري و هي ان طرق النجاشي الي الرجل باي شكل كان، سواء كانت مصنفاته او رواياته او بعبارة

اوضـح مرويـاته و ليس الي كتـاب خـاص من الرجـل الا ما خرج بالـدليل. و قوله "فيخرج عن الغرض": و الغرض هو الاجابـة علي تسائل المخالف ان ليس للشـيعة كتب و اقول هنا ايضا دلالة اخري ان النجاشي كان معتقد ان الطرق في كتابه كلها صحيحة او فيها الكفاية لاقناع الخصم و تكفي في اقناع المخالف اذ لو كان فيها طريق ضعيف لما صح ان يختصر عليها فتدبر.

نذكر هنا بعض المؤشرات الاخري غير ما نقلناه من مقدمة رجال النجاشي التي لها دلالة علي ماقلناه.

المؤشر الأول

ما جاء في ترجمة أبو رافع مولي رسول الله: (1)

«و لأبي رافع كتاب السنن و الأحكام و القضايا. أخبرنا محمد بن جعفر النحوي قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدثنا حفص بن محمد بن سعيد الأحمسي قال: حدثنا حسن بن حسين الأنصاري قال: حدثنا علي بن القاسم الكندي، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده أبي رافع، عن علي بن أبي طالب (عليه السلام) أنه كان إذا صلي قال في أول الصلاة... و ذكر الكتاب إلي آخره بابا بابا: الصلاة و الصيام و الحج و الزكاة و القضايا. و روي هذه النسخة من الكوفيين أيضا زيد بن محمد بن جعفر بن المبارك يعرف بابن أبي اليابس عن الحسين بن الحكم الحبري قال: حدثنا حسن بن حسين بإسناده و ذكر شيوخنا أن بين النسختين اختلافا قليلا، و رواية أبي العباس أتم.» انتهي قلت في عبارته (و ذكر الكتاب إلي آخره بابا بابا) و (روي هذه النسخة من الكوفيين) دلالة علي ان الطريق الي اصل النسخة. ان قلت كيف تكون النسختين عند النجاشي و لا يعلم ما فيها من الاختلاف قلت لا يضر ذلك اذ لعل العالم عنده كتاب يرجع اليه و قت الحاجة و لكن لا

يطالعه حرف بحرف او طالعه و لكن لم يقايسه مع نسخة اخري حرف بحرف.

المؤشر الثاني

قال في ترجمة إبراهيم بن سليمان:(2)«له

كتب ذكرها بعض أصحابنا في الفهرستات لم أر منها شيئا.» انتهي

و هنا النجاشي لا ذكراسم الكتب و لا طريقه الي الكتب و يقول كتبه مذكور باساميها في الفهرستات لكني حيث لم ارها لم اذكرها هنا. ان قلت كيف علمت انها مذكورة باسامي ها في الفهرستات، قلت لان الفهرست مصنف لذكر اسامي الكتب و الطريق اليها.

1- ([1]) رجال النجاشي، ص 6

2- ([1]) رجال النجاشي، ص 15

المؤشر الثالث

قال في ترجمة إبراهيم بن محمد بن سعيد:(1) «و له مصنفات كثيرة انتهي إلينا منها كتاب المبتدأ، كتاب السيرة، كتاب معرفة فضل الأفضل» انتهي. قلت: في عبارة (انتهي الينا) دليل علي ان الكتب كانت عنده.

المؤشر الرابع

قال في ترجمة الحسن بن محمد: (2)

«له كتاب دلائل خروج القائم (عليه السلام) و ملاحم، ما رأيت هذا الكتاب بل ذكره أصحابنا و ليس بمشهور أيضا»انتهي.

قلت من كلامه هذا نفهم بمفهوم المخالفة انه شاهد بقية الكتب التي ذكرها في كتابه و ايضا النجاشي هنا لم يذكر طريق الي كتاب (دلائل خروج القائم) و هذا دليل اخر علي انه الكتب التي لم تكن في متناول يده لم يذكر طريق اليها. و نفس الكلام ياتي في طريقه الي الحسن بن محمد النهاوندي قال:(3)

«له كتب منها النقض علي سعيد بن هارون الخارجي في الحكمين و كتاب الاحتجاج في الإمامة و كتاب الكافي في فساد الاختيار ذكر ذلك أصحابنا في الفهرستات»

و هنا ايضا اشار بقوله ان الاصحاب ذكروا كتابه في فهرستاتهم و لم تكن الكتب عنده و لذا لم يذكر طريق اليه.

المؤشر الخامس

قال في ترجمة الحسن بن سعيد الأهوازي بعد ان عد طرق شيخه ابن نوح السيرفي الي الحسن الأهوازي ذكر طريق لابن نوح يمر بأبو العباس الدينوري قائلا:(4)

«و أما أبو العباس الدينوري، فقد أخبرنا الشريف أبو محمد الحسن بن حمزة بن علي الحسيني الطبري فيما كتب إلينا أن أبا العباس أحمد بن محمد الدينوري حدثهم عن الحسين بن سعيد بكتبه و جميع مصنفاته

1- ([2]) نفس المرجع، ص 17

2- ([3]) نفس المرجع، ص 48

3- ([1]) نفس المرجع.

4- ([2]) نفس المرجع، ص 60

عند منصرفه من زيارة الرضا (عليه السلام)، أيام جعفر بن الحسن الناصر بآمل طبرستان سنة ثلاثمائة، و قال: حدثني الحسين بن سعيد الأهوازي بجميع مصنفاته. قال ابن نوح: و هذا طريق غريب(1)،

لم أجد له ثبتا إلا

قوله (اي قول الحسن بن حمزة) رضي الله عنه فيجب أن تروي عن كل نسخة من هذا بما رواه صاحبها فقط، و لا تحمل رواية علي رواية و لا نسخة علي نسخة، لئلا يقع فيه اختلاف.» انتهي

قلت: في هذا ايضا اشارة علي ان هذه الطرق كلها الي النسخ التي يروي منها الروايات.

المؤشر السادس

وأيضا عنه في ترجمة الفضل بن شاذان بن الخليل:(2)

"وذكر الكنجي أنه صنف مائة وثمانين كتابا وقع إلينا منها:...(وذكر ما عدته ثمانية وأربعين كتابا) أخبرنا أبو العباس بن نوح قال: حدثنا أحمد بن جعفر قال: حدثنا أحمد بن إدريس بن أحمد قال: حدثنا علي بن أحمد بن قتيبة النيشابوري (النيسابوري) عنه بكتبه. انتهي

و هذا واضح حيث قال له مائة وثمانين كتابا و ذكر اسامي ثمانية وأربعين كتاب منها و من ثم ذكر طريقه العام الي هذه الكتب الثمانية و اربعين و لو كان الغرض ذكر اسامي الكتب فقط بدون استناد و

1- ([3]) العلامة الآقا بزرك الطهراني عنون اسم الدينوري، و ذكر وجه غرابة الطريق، فقال في كتابه طبقات أعلام الشيعة للقرن الرابع،ج1، ص 44، أحمد بن محمد الدينوري يكني أبا العباس، و يلقب ب- أستونه، (ثم ذكر عبارة النجاشي، ثم قال في صفحة 45) أقول يظهر أن غرابة السند ليس هو لعلوه في الغاية، بل غرابته لما قد صرح به من أنه لم يجد له ثبتا، و لا كان معروفا قبل هذا عند أهل الحديث، و إلا فالطوسي المعاصر للنجاشي أيضا يروي عن الحسين بثلاث وسائط، و هم ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الحسين بن الحسن بن أبان عنه كما في الفهرست، فقد كان المشهور بالرواية عن الحسين بن سعيد هم أحمد بن محمد بن عيسي، و أحمد بن محمد بن خالد البرقي، و الحسين ابن الحسن بن أبان، و هؤلاء أشهر من روي عن الحسين، و أكثر الطرق و الروايات تنتهي إلي هؤلاء و يتلخص وجه الغرابة أن طرق الرواية عن الحسين بن سعيد أولئك الأعلام الثلاثة، و لم يعهد رواية الدينوري عنه، فتفطن و اعلم أن الحسن بن سعيد شارك أخاه الحسين في جميع كتبه علي ما صرح به النجاشي. انتهي

2- ([1]) رجال النجاشي، ص 307

طريق، لذكرها كلها و لكن غرضه كان ذكر الكتب التي بمتناول يده مع اسانيده اليها. و هنا ننهي كلامنا عن المؤشرات في كلام النجاشي و اذا بحثت في كتاب النجاشي تراه كثيرا يقول: (و روي هذه النسخة)

(روي عنه نسخة أحاديث) و (ذكر النسخة له) (نسخة يرويها) هذا انما يدل علي ان الطرق كانت الي اصل النسخ.

اشكال الشيخ عبد الرؤوف

استشكل "الشيخ عبدالرؤوف حسن" في رسالته حيث قال: (1)

«يلاحظ عليه: إن هذه القرائن (ذكر قرائن من تتبعه في كتب الفهارس) تفيد بالفعل الإشعار والتقريب المذكور لولا معارضتها بقرائن أخر تفيد العكس، من جملتها: ما أورده النجاشي (رحمه الله) في ترجمة أحمد بن محمد بن علي بن عمر بن رباح القلاء:(2) "وصنف كتبا، فمنها: كتاب الصيام، وكتاب الدلائل، كتاب سقاطات العجلية، كتاب ما روي في أبي الخطاب محمد بن أبي زينب، وهو شركة بينه وبين أخيه علي بن محمد، ولم أر من هذه الكتب إلا كتاب الصيام حسب. وأخبرنا بكتبه إجازة أحمد بن عبد الواحد (ابن عبدون) قال: حدثنا عبيد الله بن أحمد بن أبي زيد الأنباري أبو طالب، قال: حدثنا أحمد بها.

إذ لو كانت إجازة الكتب تتضمن المناولة والاطلاع علي الكتب لما قال: (ولم أر من هذه الكتب إلا كتاب الصيام حسب). ويقرب منه ما ذكره عند ترجمة عبد العزيز بن يحيي بن أحمد الجلودي الأزدي: "وله كتب قد ذكرها الناس، منها: كتاب مسند أمير المؤمنين (عليه السلام)، كتاب الجمل... (وذكر كتبا كثيرة جدا) هذه جملة كتب أبي أحمد الجلودي التي رأيتها في الفهرستات، وقد رأيت بعضها. قال لنا أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله: أجازنا كتبه جميعها أبو الحسن علي بن حماد... حيث اطلع علي البعض منها فقط، والباقي وجد أسماءها في الفهارس لا غير.» انتهي

1- ([1]) نظرية تعويض الأسانيد، المفهوم، الحجية، الحدود، ص 39 (هذه الرساله لم تطبع بعد و حصلنا عليها من جامعة ال البيت العالمية في قم المقدسة جزاهم الله خيرا)

2- ([2]) رجال النجاشي، ص 92

جواب الاشكال

للاجابة علي الاشكال في المثال الاول لنا جوابان.

الجواب الاول: الذي يظهر لي ان في عبارة النجاشي هنا تصحيف و اصل العبارة كانت هكذا : وأخبرنا بكتابه إجازة أحمد بن عبد الواحد (الي ان قال) حدثنا أحمد به. فصحف كتابه، بكتبه و جيء بضمير يطابقه (به صار بها) و القرينة علي ذلك ان الشيخ يذكر طريق خاص الي كتاب الصيام ثم ذكر طريق عام الي جميع كتب أحمد بن محمد حيث قال في ترجمة أحمد بن محمد:(1)

«و صنف كتبا منها: كتاب الصيام. أخبرنا به الحسين بن عبيد الله (الغضائري)، قال: حدثنا أحمد بن محمد الزراري (أبي غالب الزراري) قراءة عليه، قال: حدثنا أحمد. و له كتاب الدلائل، كتاب سقطات العجلية و كتاب ما روي في أبي الخطاب محمد بن أبي زينب و هو شركة بينه و بين أخيه علي بن محمد. و أخبرنا بجميع كتبه أحمد بن عبدون، عن أبي طالب عبيد الله ابن أحمد بن أبي زيد الأنباري، قال: حدثنا أحمد.» انتهي

الجواب الثاني: و يمكن ايضا ان يجاب علي هذا الاشكال بوجه اخر و هو ان الشيخ عبدالرؤوف لم يكن ملتفتا الي معنا الاجازة لان في الاجازه لا يلزم ان تكون الكتاب مشاهدا عندك.

و لتوضيح ذلك اقول: يوجد سبع طرق لتحمل الحديث عند المحدثين احدا هذه الطرق الاجازة و هي إخبار مجمل بشي ء معلوم مأمون عليه من الغلط و التصحيف فمثلا يكون كتاب الشيخ مشتهر في سوق الكتب و عند النساخ فيقول الشيخ لتلميذه: "أجزت لك كلما اتضح عندك من مسموعاتي" فيذهب التلميذ و يشتري الكتاب المشتهر و مأمون عليه من الغلط و التصحيف من السوق و يضيف اجازته علي اول روايات الكتاب و ينقل الكتاب مسندا عن صاحبه.

1- ([1]) فهرست الطوسي، ص 66

و اذا تاملت هذا الامر سيتضح لك جليا ان في عبارة النجاشي(1) هذه دلالة واضحة علي ان الطريق الي الواقع و المحتوا و ليس الي اسم الكتاب فقط.

تحقيق في أنحاء تحمل الحديث عند القدماء

قال احمد البصري في كتابه لتحمل الحديث سبع طرق، ثم قال:(2)

«أولها: السماع من الشيخ، إما بقراءة من كتابه، أو بإملاء من حفظه و هي أعلي المراتب اتفاقا فيقول: سمعت فلانا أو حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا.

ثانيها: القراءة عليه، و عليها المدار في زماننا هذا و تسمي العرض. و شرطه حفظ الشيخ، أو كون الأصل المصحح بيده، أو بيد ثقة. فيقول: قرأت علي فلان أو قرئ عليه و أنا أسمع مع كون الأمر كذلك فأقر و لم ينكر و له أن يقول: حدثنا أو أخبرنا مقيدين بالقراءة، أو مطلقين، أو بالتفصيل و هو لمشهور.

ثالثها: الإجازة، و هي إخبار مجمل بشي ء معلوم مأمون عليه من الغلط و التصحيف، و هي مقبولة عند الأكثر و تجوز مشافهة و كتابة و لغير المميز. و هي إما لمعين بمعين، أو لمعين بغيره، أو لغير معين به، أو بغيره. فأول هذه الأربعة أعلاها، و الثلاثة لم تعتبر عند بعضهم بل منعها الأكثر. فيقول الشيخ: أجزت لك كلما اتضح عندك من مسموعاتي و يقول المجاز له: أجازني فلان رواية كذا أو أحد تلك العبارات مقيدة بالإجازة علي قول، و مطلقة علي اخر. و للمجاز له أن يجيز غيره علي الأقوي، فيقول: "أجزت لك ما اجيز لي روايته" أو نحو ذلك.

رابعها: المناولة، و هي أن يعطي الشيخ أصله قائلا للمعطي: "هذا سماعي من فلان" مقتصرا عليه، أو مكملا ب: إروه عني أو أجزت لك روايته و نحو ذلك. و في قبولها خلاف، و لعل القبول مقبول مع قيام القرينة علي قصد الإجازة فيقول: "حدثنا" أو "أخبرنا مناولة" و

المقترنة منها بها أعلاها اتفاقا.

خامسها: الكتابة، و هي أن يكتب الشيخ له مرويه بخطه أو يأمر بها

1- ([1]) اي قوله: وأخبرنا بكتبه إجازة أحمد بن عبد الواحد

2- ([2]) فائق المقال في الحديث و الرجال، ص 34 - 35

له، غائبا كان أم حاضـرا، مقتصـرا علي ذلك أو مكملا له ب "أجزت لك ما كتبت به إليك" و نحوه، فيقول: كتب إلي فلان أو حـدثنا مكاتبـة، علي رأي.

سادسـها: الإعلام، و هو أن يعلم الشـيخ بأن هـذا الكتاب روايته أو سـماعه من شـيخه، مقتصـرا عليه، من دون مناولة أو إجازة. و في جواز الرواية به أقوال، ثالثها الجواز فيقول: أعلمنا و نحوه.

سابعها: الوجادة بالكسـر، و هي أن يجـد المروي مكتوبا بخط معروف من غير اتصال بأحـد الأنحاء السالفة. و اختلف في جواز العمل بها كما اتفق علي منع الرواية بها و لعل الجواز أقرب فيقول الواجد: وجدت بخط فلان كذا و مثله.»

المبحث الرابع: ما الفرق بين الفهرست و المشيخة و ثبت

مـا هو الفرق بين المشـيخة و الفهرست و الثبت كما هو اسم كتاب أبي غالب الزراري المسـمي ب-: ثبت أبي غالب الزراري، قال الكتاني في تعريف هذه الالفاظ:(1)

«اعلم انه بعـد التتبع والتروي ظهر أن الأوائل كانوا يطلقون لفظة "المشـيخة" علي الجزء الذي يجمع فيه المحدث أسـماء شـيوخه ومروياته (اي اسامي الكتب الذي رواها) عنهم، ثم صاروا يطلقون عليه بعد ذلك المعجم. لما صاروا يفردون أسـماء الشيوخ ويرتبونهم علي حروف المعجم، فكثر اسـتعمال وإطلاـق المعـاجم مع المشـيخات. وأهل الأنـدلس يسـتعملون ويطلقون البرنامـج، أما في القرون الأخيرة فأهل المشرق يقولون إلي الأن الثبت وأهل المغرب إلي الآن يسمونه الفهرسة» انتهي

فطبق هذا الكلام لا فرق بين المشيخة و الفهرست و الثبت لانها اسم لكتاب يجمع مصنفه في ذلك الكتاب اسامي شيوخه و مروياته عنهم

و الفهرست استعمل حديثا بأنه ملحق يذكر فيه محتويات الكتاب من الموضوعات والأعلام ونحو ذلك مرتبة ترتيبا خاصا.

1- ([1]) فهرس الفهارس، ج 1، ص 67

المبحث الخامس: الفرق بين الطريق العام و الطريق الخاص

الشيخ الطوسي في ذكر طريقه الي اصحاب الكتب اما يذكر طريق عام و اما يذكر طريق خاص و نقصد بطريق العام ان يقول اخبرني بجميع كتبه و رواياته او سائر كتبه و رواياته او كل كتبه و رواياته فهذا طريق عام يشمل يجميع ماروي ذلك الرواي من مصنفاته او من منقولاته التي عنده و يروي منها الاحاديث لتلامذته.

فلما يقول الشيخ اخبرني بجميع كتبه و رواياته، فهذا التعبير عام يشمل الطريق الي كتبه و الطريق الي رواياته التي لم يذكرها الراوي في كتبه و في الطريق العام يمكن اجراء نظرية تعويض الاسانيد.

فمثلا اذا روي الشيخ الطوسي رواية عن سعد القمي فهذه الرواية اما من كتب القمي فطريق الشيخ الي كل كتبه مذكور و اما من رواياته التي رواها من كتب مشايخه ففي هذه الصورة ايضا ذكر الشيخ طريق عام الي جميع روايات سعد القمي فحينئذ يمكن تعويض سند الشيخ الطوسي الذي ذكره في الفهرست بسند رواية في كتاب اخر للشيخ الطوسي و لكن هنا ذكرها الشيخ مرسلا من سعد القمي و تلك الرواية لانعلم انها اخذت من كتب سعد القمي او رواياته و لكن ارسال الشيخ من سعد القمي ثبت لنا ان هذه الرواية، الشيخ نقلها من سعد القمي و لو مرسلا و لكن لم يذكر سنده تلك الرواية و سياتي توضيح اكثر عن ذلك. و الطريق الخاص هو ان يذكر الطريق الي كتاب خاص و ليس الي عموم الروايات او الكتب.

مثلاـ اذا قال الطوسي: بان فلان من الرواة له عدة كتب اخبرنا بكتاب الصوم فقط فلان عن فلان و اخبرنا بكل كتبه و رواياته فلان عن فلان فالطريق الاول طريق خاص الي كتاب واحد و الطريق الثاني طريق عام. هذا و القول بان عبارة (و رواياته) عطف تفسيري علي الكتب خلاف الظاهر فان الظاهر عطف المغاير علي المغاير هذا اولا و ثانيا ان الشيخ مره يذكر طريقه الي روايات راو معين و مره يذكر

طريقه الي كتب راوي اخر و هذا مما يدل علي ان الكتب تختلف عن الروايات فالاقسام ثلاثه راو يكون له كتب و راو يكون له كتب و روايات و راو يكون له روايات فقط يعني نقل كتب الاصحاب.

المبحث السادس: مشيخة الصدوق طرقها عامة او خاصة

هـل مشـيخة الصـدوق طريق عـام الي صاحب الكتاب او الي خصوص الروايات المـذكورة في كتاب الفقيه؟ اقول فإن الصـدوق و الشـيخ الطوسـي و غيرهمـا من المتأخرين إنما أخـذوا هـذه الروايات المودعـة في كتبهم من كتب الرواة و الأصول التي سـبقتهم، و إنما يـذكرون الطريق للإسـناد، لا أنهم تناولوها خبرا خبرا مشافهة. هذا يظهر من كتاب الفقيه و غيره وفق ما صـرح به الصدوق فان ما جاء به في اخر كتابه المسماة بمشيخة الفقيه هي طرق عامة الي اصحاب الكتب فمثلا اذا قال:(1)

«و ما كان فيه عن زرارة بن أعين فقد رويته عن أبي رضـي الله عنه عن عبد الله ابن جعفر الحميري، عن محمد بن عيسي بن عبيد، و الحسن بن ظريف، و علي بن إسماعيل بن عيسي كلهم عن حماد بن عيسي، عن حريز بن عبد الله، عن زرارة بن أعين.» انتهي

فانه طريق عام الي زرارة و ليس طريق خاص الي الروايات التي ذكرها الصدوق في كتابه فقط و الدليل علي ذلك عدة أدلة منها:

الدليل الاول: قول الصدوق في أول كتابه:(2)

«و جميع ما فيه مسـتخرج من كتب مشـهورة عليها المعول و إليها المرجع مثل كتاب حريز و كتاب عبيـد الله بن علي الحلبي و كتب علي بن مهزيار و كتب الحسـين بن سـعيد و نوادر أحمد بن محمد بن عيسـي و كتاب نوادر الحكمة و كتاب الرحمة لسـعد بن عبد الله و جامع شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد و نوادر محمد بن أبي عمير و كتب المحاسن لأحمد بن أبي عبد الله البرقي.

و رسالة أبي رضي الله عنه و غيرها من الأصول و المصنفات التي طرقي إليها معروفة في فهرست الكتب التي رويتها عن مشايخي و أسلافي رضي الله عنهم.»

قول الصدوق: "طرقي إليها معروفة في فهرست" و الفهرست هنا المقصود منه مشيخة الفقيه فيكون قوله هكذا: الذي ذكرته من الطرق

1- ([1]) من لا يحضره الفقيه، ج 4، ص 425

2- ([2]) و جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة

في المشيخة هي الي الكتب و ليس الي خصوص الروايات التي ذكرتها في الفقيه.

و الدليل علي ان فهرست الصدوق هو مشيخته في كتاب الفقيه: لم يذكروا للصدوق انه كان له كتاب منفرد اسمه الفهرست كما للشيخ و النجاشي و غيرهم فينصرف فهرسته الي مشيخته في الفقيه.

و لكن مع هذا يمكن ان يكون كتاب مستقل لان الشيخ الطوسي في فهرسته في ترجمة زيد النرسي و زيد الزراد قال:(1)

«زيد النرسي و زيد الزراد: لهما أصلان لم يروهما محمد بن علي بن الحسين و قال في فهرسته: لم يروهما محمد بن الحسن بن الوليد و كان يقول: هما موضوعان.» انتهي

حيث اثبت ان للصدوق فهرست و هذا الكلام لا يوجد في مشيخة الفقيه، و يمكن ان يجاب بانه من ما سقط من مشيخة الصدوق و الله العالم.

الدليل الثاني: قال الصدوق: (2)

«و ما كان فيه عن أبي حمزة الثمالي فقد رويته عن أبي رضي الله عنه عن سعد بن عبد الله عن إبراهيم بن هاشم عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عن محمد بن الفضيل عن أبي حمزة ثابت بن دينار الثمالي. (الي ان قال) و طرقي إليه كثيرة و لكني اقتصرت علي طريق واحد منها.» انتهي

في قوله: (طرقي إليه كثيرة) دلالة واضحة علي ان طرق الصدوق كانت طرق عامة للرجل اي كل ما روي و صنف ذلك الراوي المذكور و ليس الي كتاب خاص او رواية خاص من الراوي.

الدليل الثالث: نري الصدوق يروي من رواي واحد في جميع الابواب في كتابه و لا يمكن ان نقول انه اخذه هذه الروايات المختلف في موضوعاتها من كتاب واحد للرواي اذ الرواة صنفوا في اكثر الابواب كتبا مختلف في موضوعاتها فمثلا كتبوا كتابا في صلاة و اخر في الصوم و اخر في الديات او فضائل اهل البيت مثلا و هكذا في مختلف الابواب الفقه و الصدوق تجده نوع من كل الروايات للروات في كتابه

1- ([1]) فهرست الطوسي، ص 201

2- ([2]) نفس المرجع، ص 444

و لذا الطريق الي الرجل بعموم رواياته و ليس الي روايات ذكرها الصدوق فقط في كتابه الفقيه.

الدليل الرابع قال الصدوق: (1)

«و ما كان فيه عن محمـد بن يعقوب الكليني رحمة الله عليه فقد رويته عن محمد بن محمد بن عصام الكليني و علي بن أحمد بن موسـي و محمـد بن أحمـد السـناني رضـي الله عنهم عن محمـد بن يعقوب الكليني و كـذلك جميع كتاب الكافي فقد رويته عنهم عنه عن رجاله.» انتهي

في هـذا الكلام دليل علي ان الطريق الاول يختلف عن الطريق الثاني الي الكليني فان طريق الاول عام الي جميع مرويات الكليني و الثاني الي كتاب الكافي خاصة و من القرائن علي ذلك ان الصدوق روي روايات من الكليني ليست في الكافي منها:(2)

«و سأله بعض أصـحابه عن الشـرب بنفس واحـد فقال إذا كان الذي يناولك الماء مملوكا لك فاشـرب في ثلاثة أنفاس و إن كان حرا فاشـربه بنفس واحـد. و هـذا الحديث في روايات محمد بن يعقوب الكليني رحمه الله. (ثم قال محقق الكتاب) لم أعثر عليه في الكافي في مظانه» انتهي

مما يدل علي ان هذا الحديث من الكتب التي رواها الكليني و ليست في الكافي.

1- ([1]) من لايحضره الفقيه، ج 4، ص 534

2- ([2]) نفس المرجع، ج 3، ص 353

الفصل الثاني: مناهج تعويض السند

اشارة

ص: 38

المبحث الاول: تصحيح طرق مشيخة التهذيبين مع طرق الفهرست

اشارة

الشيخ الطوسي في اسانيد التهذيبين مرة سلك مسلك الكليني في الكافي و هو ذكر كامل السند ابتداء بشيخه و انتهاء بالمعصوم و مرة اخري مسلك الصدوق حيث حذف ابتداء السند و الشروع بمن اخذ الحديث من كتابه و ذكر في اخر التهذيبين الطرق الي اصحاب الكتب يبتدئ من شيخه الي صاحب الكتاب. و لكن في كثير من الرواة الذين هم اصحاب الكتب نري ان الشيخ لم يذكر لهم طريق في المشيخة و اكتفي في اخر مشيخته بالحوالة الي فهارس الشيوخ المكتوب في ذكر الطرق فقال في مشيخة الاستبصار: (1)

«و كنت سلكت في أول الكتاب إيراد الأحاديث بأسانيدها و علي ذلك اعتمدت في الجزء الأول و الثاني ثم اختصرت في الجزء الثالث و عولت علي الابتداء بذكر الراوي الذي أخذت الحديث من كتابه أو أصله علي أن أورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الأسانيد يتوصل بها إلي هذه الكتب و الأصول حسبما عملته في كتاب تهذيب الأحكام.»

و قال في آخر مشيخة التهذيب: (2)

«فقد أوردت جملا من الطرق إلي هذه المصنفات و الأصول و لتفصيل ذلك شرح يطول هو مذكور في الفهارس للشيوخ فمن أراده وقف عليه هناك إن شاء الله تعالي.» انتهي

و ايضا في آخر مشيخة الاستبصار: (3)

«قد أوردت جملا من الطرق إلي هذه المصنفات و الأصول و لتفصيل ذلك شرح يطول هو مذكور في الفهرست للشيوخ فمن أراده وقف عليه من هناك إنشاء الله تعالي.» انتهي

و بهذا الكلام احال

1- ([1]) الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، ج 4، ص 305

2- ([2]) تهذيب الأحكام، ج 10، ص 88

3- ([3]) الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، ج 4، ص 342

الشيخ الطوسي الباحث عن طرق احاديثه الي فهارس الاصحاب و بالاخص كتاب فهرسته و ايضا فهرست الشيخ الصدوق المعروف بمشيخة الفقيه و ثبت ابي غالب الزراري و غيره من الفهرستات كفهرست النجاشي المعروف برجال النجاشي لان احالة الشيخ الطوسي عامة تشمل كل الفهارس الموجودة في زمانه و سياتي البحث عن هذه الفهارس ان شالله.

و هذه الاحالة تشمل حتي الطريق الضعيف في المشيخة فبالامكان ان نبدل الطريق الضعيف للشيخ في المشيخة لاحد الرواة بطريق الشيخ اليه الصحيح في الفهرست و نفهم هذا من قول الشيخ: (قد اوردت جملا من الطرق) و لم يقل ان طرقه الي راو معين كلها مذكور في المشيخة.

و ايضا احالة الشيخ للفهارس صارت دليلا لاقوال علماء الرجال لتعويض طريق الشيخ في التهذيبين بطريقه في الفهرست و لاجل هذا قال السيد بحر العلوم: (1)

«و الحاجة الي فهرست الشيخ أو غيره متوفرة فيمن لم يذكره الشيخ في المشيخة لتحصيل الطريق اليه و فيمن ذكره فيها (الفهرست) لاستقصاء الطرق و الوقوف علي الطريق الأصح أو الأوضح و الرجوع اليه في هذا القسم معلوم بمقتضي الحوالة (حوالة الشيخ الي الفهرست) الناصة علي إرادته (ارادة الشيخ تعويض اسناد المشيخة و الفهرست)»

و قال السيد الاعرجي: (2)

«إن الشيخ قد أحال التفصيل علي ما في الفهارس كما سمعت فما لم يذكر له طريقا في المشيخة و كان له في الفهرس طريق إليه فهو مسند و ما كان طريقه فيها (المشيخة) أو في الإسناد (المجلدين الاولين من التهذيب) ضعيفا و في الفهرست صحيحا فهو(سند الشيخ الي ذلك

الراوي) صحيح فإنه رحمه الله كثيرا ما يؤثر الضعيف لعلوه تحريا للاختصار مع عدم الفرق في ذلك من حيث إن التناول إنما كان من الأصول.» انتهي

و قال السيد الخويي: (3)

«إذا كان طريق الشيخ إلي أحد ضعيفا فيما يذكره في آخر كتابه و لكن كان له إليه طريق آخر في الفهرست و كان صحيحا: يحكم بصحة الرواية المروية عن ذلك الطريق. و الوجه في ذلك أن الشيخ ذكر أن

1- ([1]) الفوائد الرجالية المعروف ب- رجال السيد بحر العلوم، ج 4، ص 75

2- ([2]) عدة الرجال، ج 2، ص 259

3- ([1]) معجم رجال الحديث، ج 1، ص 78

ما ذكره من الطرق في آخر كتابه إنما هو بعض طرقه و أحال الباقي إلي كتابه الفهرست فإذا كان طريقه إلي الكتاب الـذي روي عنه في كتابيه صحيحا في الفهرست حكم بصحة تلك الرواية.»

و هـذه الطريقـة من التعويض تنقسم الي ثلاث اوجه وجه الاول تعويض طرق الشـيخ في التهـذيبين مع طرقه في الفهرست و الوجه الثاني تعويض كل روايـة ابتـداء فيها باسم صاحب الكتاب في كل كتبه التهذيبين و غيرها و الوجه الثالث تعويض سـند الحديث المتصل و نحن هنا نشرحها مع الامثلة علي كل قسم.

الوجه الاول: تعويض طرق التهذيبين مع طرق الفهرست

الشـيخ الطوسـي يذكر طرقه الي الرواة مرة ذكرها في المشيختين في اخر التهذيب و اخر الاستبصار و مرة اخري ذكرها في الفهرست و علي هـذا نجد الشـيخ قد يذكر لرواي طريق في الفهرست و لـم يذكرله طريق في المشـيختين فمثلا لـم يذكر لزرارة بن أعين طريق في مشـيختي التهذيب و الاستبصار و هذا الشيء يبدوا لمن ليست له خبرة بعلم الرجال ان روايات الشيخ عن زرارة في التهذيبين مرسلات لا سند لها.

و لكن الشيخ ذكر لزرارة بن أعين طريق في الفهرست حيث قال: (1)

«و لزرارة مصنفات منها: كتاب الاستطاعة و الجبر أخبرنا ابن أبي جيد عن محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله و الحميري عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن زرارة» انتهي

فيمكن تعويض طريق الشيخ في التهذيبين بطريقه في الفهرست و يحسب هذا الطريق المذكور في الفهرست هو السند لكل رواياته فيهما.

ماقلناه خلاصة هذا النوع من التعويض لكن في طريق الفهرست الي زرارة مشكلتان كما نقل ذلك السيد الخوئي قائلا: (2)

«ثم إن طريق الشيخ إلي زرارة فيه ابن أبي جيد و هو ثقة علي الأظهر إلا أن فيه: ابن أبي عمير عن بعض أصحابه فالطريق ضعيف

1- ([2]) فهرست الطوسي ص 210

2- ([1]) معجم رجال الحديث، ج 8، ص 254

بالإرسال بناء علي المختار من عدم الفرق بين مراسيل ابن أبي عمير. و غيره نعم إن طريق الصدوق إليه صحيح.» انتهي

فالاشكال الاول وجود ابن ابي جيد(1) و هو لم يرد في حقه توثيق و غير موثق علي راي المشهور بين العلماء لكن علي مبنا وثاقة مشايخ

الاجازة يكون ثقة و هو راي السيد الخويي فيه. قال السيد الخويي:(2) «علي بن أحمد بن محمد بن أبي جيد: ثقة لأنه من مشايخ النجاشي و قد تقدم ذكره.»

و قال السيد بحر العلوم في رجاله:(3)

«و اختلفوا في حديث ابن عبدون و ابن أبي جيد و ابن يحيي يعني أحمد بن محمد بن يحيي العطار و ابن أبان يعني الحسين بن الحسن بن أبان لعدم تصريح علماء الرجال بتوثيقهم و اعتماد المشايخ الأجلاء علي حديثهم و حكمهم بصحته و الصحيح الصحة لأنهم من مشايخ الإجازة و ليس لهم كتاب يحتمل الأخذ منه و لذا اتفقوا علي صحة حديث أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد مع اعترافهم بعدم التنصيص علي توثيقه و الظاهر وثاقة الجميع كما حققناه في محل آخر.» انتهي

1- ([2]) قال السيد بحرالعلوم في ترجمته: «هكذا نسبه النجاشي في ترجمة الحسين بن المختار القلانسي و يعبر عنه بعلي بن أحمد بن أبي جيد و ابن أبي جيد، و علي بن أحمد القمي، و علي بن أحمد بن طاهر. و منه يعلم اسم جده أبي جيد. يكني أبا الحسين، شيخ الشيخين: شيخ الطائفة و النجاشي، و أعلي طرقهما الي محمد بن الحسن بن الوليد. و قد اكثر الشيخ عنه في الرجال و كتابي الحديث و وثقه السيد الداماد و المحقق البحراني و نقله عن بعض معاصريه و استظهر توثيقه الشيخ البهائي و مال اليه المحقق الشيخ حسن. و الظاهر دخوله فيمن وثقه والده في الدراية و قال السيد في الكبير: و ظاهر الاصحاب الاعتماد عليه و الطريق الذي فيه يعد حسنا و صحيحا و قال الشيخ الحر: "و الاصحاب يعدون حديثه حسنا و صحيحا" و هو اشارة الي الخلاف في حسن حديثه و صحته، و وجه الحسن ظاهر أما الصحة فهي إما لكونه ثقة أو من مشايخ الاجازة إذ لم يثبت له كتاب يروي عنه، أو المعني: يعدون حديثه في هذين القسمين المعتبرين، فيكون الحسن باعتبار غيره لا باعتباره. و لعل هذا اظهر، و الأوجه انه شيخ ثقة و حديثه صحيح.» انظر: رجال السيد بحر العلوم (الفوائد الرجالية)، ج 3، ص 83

2- ([1]) معجم رجال الحديث، ج 11، ص 254

3- ([2]) الفوائد الرجالية المعروف ب- رجال السيد بحر العلوم، ج 4، ص 81

و الثاني وجود عبارة بعض اصحابنا(1) حيث يكون الطريق مرسل و هذا ايضا واضح بحيث ابن ابي عمير لا يرسل الا عن ثقة. و قال المولي الصالح المازندراني في شرحه لأصول الكافي ما هذا نصه:(2)

«ذهب جماعة من الأصوليين إلي أن ابن أبي عمير لا يرسل إلا عن ثقة ورده المحقق و صاحب المعالم بأن المطعون في رجاله كثير فإذا أرسل يحتمل أن يكون المطعون أحدهم و أجاب عنه الشيخ بهاء الملة و الدين بأن هذا لا يقدح إذ المنقول عدم إرساله عن غير الثقة لا عدم روايته عنه و فيه نظر ذكرناه في موضعه من كتب الأصول.» انتهي

وعلي هذا يمكن كما قلنا سابقا تصحيح كل روايات زرارة التي وردة في كتابي التهذيب و الاستبصار المثال الثاني:(3)

«و روي أحمد بن رزق الغمشاني عن معاوية بن عمار قال: أمرني

أبو عبد الله (عليه السلام) أن أعصر بطنه ثم أوضئه ثم أغسله بالأشنان ثم أغسل رأسه بالسدر و لحيته ثم أفيض علي جسده منه ثم أدلك به جسده ثم أفيض عليه ثلاثا ثم أغسله بالماء القراح ثم أفيض عليه الماء بالكافور و بالماء القراح و أطرح فيه سبع ورقات سدر.» انتهي

و لما نرجع الي المشيخة نجد ان الشيخ لم يذكر طريق اليه فيها و لكن ذكر طريق اليه في الفهرست هو كالتالي:(4)

«أحمد بن رزق العمشاني له كتاب. أخبرنا به عدة من أصحابنا عن أبي محمد هارون بن موسي عن أحمد بن محمد بن سعيد عن يحيي بن زكريا بن شيبان عن علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر القصباني عن أحمد بن رزق.» انتهي

و هذا الطريق موثق لوجود ابن عقدة(5) احمد بن محمد بن سعيد الزيدي الثقة.

1- ([3]) تحقيق عبارة" بعض اصحابنا" ياتي في اخر هذا الفصل تحت عنوان: فائدة مهمة في عبارة بعض اصحابنا

2- ([4]) شرح الكافي - الأصول و الروضة، ج 2، ص 101

3- ([5]) تهذيب الأحكام ج 1، ص 303

4- ([1]) فهرست الطوسي، ص 83

5- ([2]) أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني أبو العباس الكوفي المعروف بابن عقدة الحافظ، قال الشيخ في الفهرست: أمره في الثقة و الجلالة و عظم الحفظ أشهر من أن يذكر، و كان زيديا جارودیا و علي ذلك مات و ذكره أصحابنا لاختلاطه بهم و مداخلته إياهم و عظم محله و ثقته و أمانته اه، قدم بغداد فسمع من جماعة و قدمها في آخر عمره فحدث بها و كان حافظا عالما مكثرا جمع التراجم و الأبواب و المشيخة و اكثر الرواية و انتشر حديثه، و روي عنه الحفاظ و الأكابر، ولد في النصف من محرم سنة 549 و في حفظه بلغ الغاية حتي قال ابن النجار عند ذكر أبيه: و كان ابنه أبو العباس بن عقدة- أحفظ من كان في عصرنا للحديث، حدثت عن أبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الحافظ النيسابوري قال قال لي أبو العباس بن عقدة: دخل البرديجي الكوفة فزعم أنه أحفظ مني فقلت: لا تطول، نتقدم إلي دكان وراق و تضع القبان و تزن من الكتب ما شئت ثم تلقي علينا فنذكره، فبقي اي حائرا مبهوتا و قال هو عن نفسه و قد جري ذكر الحفاظ: أنا أجيب في ثلثمائة الف حديث من حديث أهل بيت هذا و ضرب بيده علي هاشمي عنده سوي غيرهم، و سأله مرة أبو الحسن محمد بن عمر بن يحيي العلوي عن حفظه و اكثار الناس في الحديث عنه فامتنع فعزم عليه فقال: أحفظ مائة الف حديث بالاسناد و المتن و أذاكر

بثلثمائة الف حديث، و سأله عمر بن يحيي العلوي- والد محمد الآنف الذكر- عن حفظه فقال له: أنا أحفظ منسقا من الحديث بالأسانيد و المتون خمسين و مائتي الف حديث و أذاكر بالأسانيد و بعض المتون و المراسيل و المقاطيع ستمائة الف حديث، و كانت عنده مكتبة غنية بالنفائس و الآثار تضم اكبر عدد ممكن يومئذ، و لقد أراد مرة أن ينتقل من موضع إلي آخر فاستأجر جماعة لحمل كتبه و شارطهم أن يدفع لكل واحد منهم دانقا لكل كرة، و لما أراد أن يعطيهم كراهم فوزن لهم أجورهم مائة درهم، و كانت كتبه ستمائة حمل، و له تاريخ مجيد تكفلت معاجم التراجم تفصيل حياته، توفي بالكوفة سنة 333 عن 84 سنة. و عقدة هو لقب محمد والد أبي العباس و إنما لقب بذلك لأجل تعقيده في الصريف فقد كان عالما بالتصريف و النحو و كان وراقا بالكوفة جيد الخط و يعلم القرآن و الأدب، قال ابن النجار: و كان عقدة زيديا و كان ورعا ناسكا. انظر: هامش من لا يحضره الفقيه، ج 4، ص 135

الوجه الثاني: تعويض سند كل رواية ابتدأها الشيخ باسم صاحب الكتاب

اشارة

يصح شمول هذه الطريقة لكل كتب الشيخ، التهذيبين و غيرها و المثال علي ذلك قال الشيخ في مصباح المتهجد:(1)

«و يستحب التنفل بين المغرب و العشاء الآخرة بما يتمكن من الصلاة و هي التي تسمي ساعة الغفلة فمما روي من الصلوات في هذا الوقت ما رواه هشام بن سالم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: من صلي بين العشاءين ركعتين قرأ في الأولي الحمد و قوله و ذا النون إذ ذهب مغاضبا إلي قوله و كذلك ننجي المؤمنين و في الثانية الحمد و قوله و عنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلي آخر الآية فإذا فرغ من القراءة رفع يديه و قال اللهم إني أسألك بمفاتح الغيب التي لا يعلمها إلا أنت أن تصلي علي محمد و آل محمد و أن تفعل بي كذا و كذا و تقول اللهم أنت ولي نعمتي و القادر علي طلبتي تعلم حاجتي فأسألك بحق محمد و آله عليه و عليهم السلام لما قضيتها لي و سأل الله حاجته أعطاه الله ما سأل.»

الشيخ روي هذه الرواية في مصباح المتهجد، مرسلة عن هشام بن سالم لكن ذكر في الفهرست طريقا صحيحا اليه حيث قال:(2)

«هشام بن سالم له أصل أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب و إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير و صفوان بن يحيي، عن هشام بن سالم. و رواه أحمد بن محمد بن عيسي، عن علي بن الحكم، عن هشام ابن سالم. و أخبرنا جماعة، عن أبي المفضل، عن حميد، عن أبي العباس عبيد الله بن أحمد بن نهيك، عن ابن أبي عمير، عن هشام.» انتهي

و استدل السيد الحكيم لصحة هذه الرواية بطريق الشيخ في الفهرست حيث قال:(3) «فان طريق الشيخ إلي هشام صحيح كما يظهر من ملاحظة الفهرست.» انتهي

1- ([1]) مصباح المتهجد و سلاح المتعبد، ج 1، ص 106

2- ([2]) فهرست الطوسي، ص 493

3- ([1]) مستمسك العروة الوثقي، ج 5، ص 20

و لتقرير كلام السيد الحكيم هكذا نقول: ان الشيخ الطوسي ذكر ان لهشام ابن سالم اصل و لو كان لهشام كتاب غيره لذكره فنعلم ان كلما ذكر الشيخ الطوسي من رواية عن هشام فقد ذكرها من اصل هشام و طريق الشيخ الي الاصل صحيح كما في الفهرست، فرواية هشام في المصباح ايضا صحيحة.

لكن السيد الخوئي استشكل علي تصحيح السيد الحكيم لسند رواية المصباح قائلا:(1)

«و لكنها ضعيفة أيضا بالإرسال فلا تصلح للاستدلال و التصدي للتصحيح بأن طريق الشيخ إلي كتاب هشام صحيح في الفهرست مدفوع باختصاصه بما يرويه عن كتابه كما يرويه عنه في التهذيبين، حيث ذكر في المشيخة أنه يروي فيهما عن أصل أو كتاب المبدو به في السند و أما روايات المصباح فلم يحرز أنها كذلك، و من الجائز أنه رواها عن غير كتاب هشام، و المفروض حينئذ جهالة الطريق.»

و لا بد من الاجابة علي اشكال السيد الخوئي قبل الانتقال الي بحثنا الآخر و لكن السيد العميدي نقل عدة اشكالات علي هذه الطريقة من التعويض و من ضمنها اشكال السيد الخوئي فنحن ننقلها هنا مع الاجابة عليها.

عرض و نقد اشكالات السيد العميدي

للسيد ثامر هاشم حبيب العميدي عدة اشكالات علي الطريقة الاخيرة من التعويض ننقلها هنا مع اختصار منا: (2)

الاشكال الاول: في التهذيبين الشيخ صرح بانه اخذ الروايات من اصحاب الكتب لكن في غيرها لا يوجد تصريح خاص بهذا الشأن. انتهي خلاصة اشكاله الاول، قلت: هذا الاشكال هو نفس اشكال السيد الخوئي و جوابه هو انه عدم تصريح الشيخ لايدل علي عدم اخذه من اصحاب الكتب و الجواب هو ان الشيخ حينما ينقل رواية من احد اما هذه الرواية مختلقة مكذوبة و يعلم بحالها الشيخ و مع هذا نقلها و حاشا الشيخ من ذلك و هذا الاحتمال منتفي و اما كانت في كتب الرواة الذين

1- ([2]) موسوعة الإمام الخوئي، ج 11، ص 74

2- ([1]) تعويض الأسانيد، ج 2 ص 35 - 39

هم قبل هشام بن سالم و لكن الشيخ اقتطع السند، فتوهم انها من اصل هشام و هي في الواقع ليست منه.

و لجواب هذا الاحتمال نقول الشيخ كان عنده اصل هشام و الرواية اذا لم تنقل من الاصل لابد انها تكون رواية خارجة عن اصله و منقولة مكتوبة عنه و من حيث ان الشيخ في الفهرست في ترجمة هشام لم يقل له روايات و خص هشام باصل فقط نستنتج ان هشام ما كان يوجد له عند الشيخ الا كتابه.

و لو كانت لهشام روايات خارجة عن كتابه و الشيخ كان يمتلك تلك الروايات التي ذكرت في ضمن كتب اصحابنا كما يقول المدعي فكان اللازم علي الشيخ ان يقول لهشام كتاب و روايات و هي مبثوث في كتب الاصحاب و حيث لم يقول هذا كان المتعين ان الرواية ماخذة من اصل هشام.

الاشكال الثاني: احتمال ان تكون الرواية شفهية من هشام و نقلت في كتب الثقات الذين من بعد هشام مكتوبة. و الجواب عن هذا الاشكال اقول انه لا توجد رواية شفوية بين الاصحاب باقي الي زمن الشيخ

الطوسي و اقرانه و انما كانت الروايات كلها مدونة مكتوبه في كتب و قد ناقشنا هذا الاشكال مفصلفي اخر الكتاب فانتظره.

الاشكال الثالث: طريق الشيخ الي هشام خاص و ليس عاما(1). اقول الجواب علي هذا نفسه الجواب علي الذي سبق اذ هشام ليس له عدة كتب و روايات حتي نحتاج الي طريق عام بل له اصل واحد و حينئذ يكون الطريق الخاص اليه لايختلف عن العام هنا.

الاشكال الرابع: ذكر النجاشي اربع كتب لهشام ابن سالم فمن اين نعلم ان الشيخ اخذة الرواية من اي كتاب خصوصا و ان النجاشي لم يذكر الطريق لثلاث من كتابه و الشيخ عنده طريق للاصل فقط قال النجاشي:(2)

«هشام بن سالم الجواليقي مولي بشر بن مروان أبو الحكم، كان من

1- ([1]) اوضحنا في ما سبق الفرق بين الطرق الخاص و العام و قالنا الطريق العام هو الي كل كتب و روايات الراوي و الطريق الخاص هو الطريق الي كتاب واحد او رواية واحد حيث لم تشمل كل كتبه و مقروئاته.
2- ([2]) رجال النجاشي، ص 434

سبي الجوزجان. روي عن أبي عبـد الله و أبي الحسن عليهما السـلام، ثقـة ثقـة له كتاب يرويه جماعـة. أخبرنا محمد بن عثمان قال: حدثنا جعفر بن محمد قال: حدثنا عبيد الله بن أحمد قال: حدثنا ابن أبي عمير عنه بكتابه. و كتابه الحج، و كتابه التفسير، و كتابه المعراج.»

اقول: للاجابة علي هذا الاشكال يخطر ببالنا جوابان. الجواب الاول: الشيخ الطوسي اما كان عنده كتاب واحد لهشام من هذه الاربعة كتب التي ذكرها النجاشي او لا، بل كان عنده الكتب الاربعة معا لكن ذكر الاصل فقط.

فعلي الاول اي كان عنـد الشـيخ كتاب واحد و لم يري باقي الكتب، و كان عنده كتاب واحد في خزانته فلا معني لاحتمال اخذه الرواية من تلك الكتب الثلاث الغير مذكورة طرقها عند الشيخ.

و علي الثاني اي ان الشـيخ عنده اربع كتب و لكن ذكر كتاب واحد فقط منها فهذا غير محتمل حيث ان الشيخ صنف كتاب الفهرست لذكر كتب

الشيعه و طرقه اليها. وحيث لم ليذكره فلا توجد عنده تلك الكتب الثلاث و لا رواياتها.

الجواب الثاني: اذا لاحظنا عبارة النجاشـي هذه (عنه بكتابه و كتابه الحج و كتابه التفسـير و كتابه المعراج) و حيث ان النجاشي ذكر "كتابه" مع ضـمير هو المتصل قبل الحج و لم يقل كتاب الحج كما هو ديدنه نفهم ان النجاشي يقصد ان اصل هشام يتشكل من ثلاث اجزاء و هو الحـج و التفسـير و المعراج لاـ ان الاصل كتاب و الثلاث المـذكورات كتب اخري ايضا و يكون المعني هكـذا: اصل هشام يشـتمل علي الحج و التفسير و المعراج.

هذا و قد يسـتدل علي هذا الطريق من التعويض بانه لو كان في طريق خبر مصـباح المتهجد من لايثبت الخبر بوجوده لما صح نسبة الشيخ الي من هو فوق ذلك الرواي الضـعيف فنسبة الشيخ الخبر الي هشام ابن سالم تعني وجود الخبر في كتابه و بهذا يمكن تصحيح الطريق الي كتاب هشام من طريق الفهرست(1)

1- ([1]) هذه الرواية التي نقلناها من المصـباح محل نقاش العلماء في شـرعية صـلاة الغفيلة و الرواية مذكورة في المصـباح مرسـلة عن هشام ابن سالم كما عرفت علي مبني المشـهور لكن حفيد الشيخ الطوسي العالم الزاهد السيد ابن طاووس ايضا نقلها في كتابه و بسنده الي هشـام هكـذا: (فلاـح السائل و نجاح المسائل، ص 246) «حـدثنا علي بن محمـد بن يوسف قال حـدثنا أحمـد بن محمـد بن محمد بن سليمان الرازي قال حدثنا أبو جعفر الحسـني محمد بن الحسين الأشتر قال حدثنا عباد بن يعقوب عن علي بن الحكم (الانباري) عن هشام بن سالم عن أبي عبـد الله الصادق (عليه السـلام) قال من صـلي بين العشاءين ركعتين قرأ في الأولي الحمد و قوله تعالي و ذا النون إذ ذهب مغاضـبا... الي اخره.» الاشكال الاول للسيد الخوئي علي سند ابن طاووس بما نصه: (موسوعة الإمام الخوئي، ج 11، ص 75) «ثم إن ابن طاوس روي هذه الرواية في كتاب فلاح السائل بطريقه عن هشام بن سالم إلا أن السـند أيضا ضـعيف، لأجل محمد بن الحسين الأشتر فإنه مجهول، و أما عباد بن يعقوب فلا نناقش من جهته، لوقوعه في أسـناد كامل الزيارات.» انتهي قلت: محمد بن الحسين الأشتر مجهول ولعله يكفي في وثاقته كونه من مشايـخ الإجازة لمثل أبي الغالب الزراري أحمـد بن محمـد بن سـليمان الذي وصـفه النجاشـي في رجاله هكذا: (رجال النجاشي، ص 84) "كان أبو غالب شـيخ العصابـة في زمنه و وجههم"، و قال في ترجمة جعفر بن محمد بن مالك في توصـيف أبي الغالب الزراري ب- "شـيخنا الجليل الثقة". و اذا دققت في كلام النجاشـي في ترجمة جعفر بن محمد بن مالك تجد ان النجاشي يتعجب

انه كيف ابي غالب يروي عنه مع ضعفه، مما يدل علي انه الاصل في كون من يروي عنه ابي غالب انه ثقة الا ما خرج بالدليل مثل جعفر بن محمد. قال النجاشي ما هذا نصه : (رجال النجاشي، ص 122) «جعفر بن محمد بن مالك بن عيسي بن سابور، مولي أسماء بن خارجة بن حصن الفزاري، كوفي، أبو عبد الله، كان ضعيفا في الحديث، قال: أحمد بن الحسين كان يضع الحديث وضعا و يروي عن المجاهيل، و سمعت من قال: كان أيضا فاسد المذهب و الرواية، و لا أدري كيف روي عنه شيخنا النبيل الثقة أبو علي بن همام، و شيخنا الجليل الثقة أبو غالب الزراري رحمهما الله، و ليس هذا موضع ذكره.» و اما عباد بن يعقوب فالظاهر انه الرواجني قال فيه السيد الخوئي: (معجم رجال الحديث، ج 10، ص: 236) «قال الشيخ : عباد بن يعقوب الرواجني، عامي المذهب، له كتاب أخبار المهدي ع، و كتاب المعرفة في معرفة الصحابة، أخبرنا بهما أحمد بن عبدون، عن أبي بكر الدوري، عن أبي الفرج الأصفهاني علي بن الحسين الكاتب، قال: حدثنا علي بن عباس المقانعي، قال: حدثنا عباد بن يعقوب عن مشيخته. أقول (و القائل الخوئي) : ظاهر كلام الشيخ أن عباد بن يعقوب هذا مغاير لعباد العصفري، حيث إنه ذكر كلا منهما مستقلا، متصلا أحدهما بالآخر، و ذكر لكل منهما طريقا، و لكن قد عرفت من النجاشي، عن الحسين بن عبيد الله، عن أصحابنا حكاية أن عبادا العصفري هو عباد بن يعقوب، و لا يبعد أن يكون كلام النجاشي ناظرا إلي ما في الفهرست، و اعتراضا عليه في ذكره متعددا. ثم إن الشيخ ذكر أنه عامي، إلا أن جمعا من العامة قالوا: إنه كان رافضيا، و صرح بعضهم بأنه كان صدوقا، و لا يبعد أنه كان يتقي، فيظهر أنه من العامة، و لعل الشيخ لم يطلع علي باطنه فقال: إنه عامي. قال المحدث النوري في خاتمة المستدرك، الفائدة الثانية في شرح حال الكتب و مؤلفيها: "و أما كتاب أبي سعيد عباد العصفري، و هو بعينه عباد بن يعقوب الرواجني، ففيه تسعة عشر حديثا، كلها نقية، دالة علي تشيعه، بل تعصبه فيه، كالنص علي الأئمة الاثني عشر" إلي آخر ما ذكره قدس سره و كيف كان فالرجل ثقة. أما بناء علي اتحاده مع عباد أبي سعيد العصفري فواضح و أما بناء علي عدم الاتحاد فلوقوعه في أسناد تفسير علي بن إبراهيم.» انتهي كلام السيد الخوئي. الاشكال الثاني للسيد الخوئي علي سند ابن طاووس: قال السيد الخوئي: (موسوعة الإمام الخوئي، ج 11، ص 75) «أضف إلي ذلك: أن ابن طاوس رواها عن علي بن محمد بن يوسف، عن أحمد بن محمد بن سليمان الزراري و ما في فلاح السائل من ذكر الرازي غلط، إذ لا وجود له في الرواة، و صحيحه ما عرفت المطابق للبحار و الفصل بينه أي بين ابن طاوس و بين علي بن محمد أكثر من ثلاثمائة سنة فبينهما واسطة لا محالة و حيث أنها مجهولة فتصبح الرواية مرسلة.» انتهي قلت: الظاهر ان الرواية كانت في كتاب و حصل عليه ابن طاووس بسنده عن جده الشيخ الطوسي و لما فرق الروايات سقط اوائل بعض الاسناد فمثلا نري انه يقول في رواية ايضا هي عن صلاة الغفيلة ما نصه: (فلاح السائل و نجاح المسائل، ص 248) «و من الصلوات بين العشاءين ما رويناه بعدة طرق فمنها، بإسنادنا إلي جدي أبي جعفر الطوسي عن ابن أبي جيد عن ابن الوليد عن الشيخ جعفر بن سليمان فيما رواه في كتابه كتاب ثواب الأعمال عن الصادق (عليه السلام) عن رسول الله (ص) قال تنفلوا و لو ركعتين خفيفتين فإنهما يوردان دار الكرامة قيل له يا رسول الله و ما معني خفيفتين قال تقرأ فيهما الحمد وحدها قيل يا رسول الله فمتي أصليها قال ما بين المغرب و العشاء.» انتهي. قلت: فعلي هذا تكون الرواية المذكورة متصلة السند من ابن طاووس الي جده الشيخ الطوسي و منه الي ابي غالب الزراري بتوسط علي بن محمد بن يوسف.

الوجه الثالث: تصحيح السند المتصل في اول التهذيب

اشارة

قلنا سابقا اذا كان الشيخ نقل خبرا و ابتداء باسم صاحب الكتاب يصح التعويض لكن في هذا الوجه نقول اذا كان سند الشيخ متصل من شيخه الاستاذ الي المعصوم هل يصح التعويض ايضا بطريق الشيخ في الفهرست او لا؟ السيد الخويي ذهب الي امكان التصحيح بالطريق

ص: 50

الصحيح العام الي من كان فوق ذلك الراوي الضعيف و سياتي البحث عنه في محله فترقب.

فائدة: تعويض طريق الكشي بطريق الشيخ في الفهرست

قال المحدث النوري: (1)

«و الظاهر من الشيخ في الغيبة، و السيد في الفلاح، أخذ خبر المدح من كتاب أبي طالب القمي، و طريقه (الشيخ) إليه (أبي طالب القمي) صحيح في الفهرست، فلا يضر ضعف طريق الكشي.»

قلت: قال السيد ابن طاووس في الفلاح ما نصه: (2)

«كقول أبي جعفر (عليه السلام) كما رواه القمي قال دخلت علي أبي جعفر (عليه السلام) في آخر عمره فسمعته يقول جزي الله محمد بن سنان عني خيرا فقد وفي لي.»

و قال الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة : (3)

«و منهم ما رواه أبو طالب القمي قال دخلت علي أبي جعفر الثاني (عليه السلام) في آخر عمره فسمعته يقول جزي الله صفوان بن يحيي و محمد بن سنان و زكريا بن آدم و سعد بن سعد عني خيرا فقد وفوا لي و كان زكريا بن آدم ممن تولاهم.»

و هذه الرواية التي اعتمد عليها الشيخ الطوسي و السيد ابن طاووس هي رواية نقلها بالاصل الكشي مرسلة و هي هكذا: (4)

«عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي، قال: دخلت علي أبي جعفر الثاني (عليه السلام) في آخر عمره فسمعته يقول: جزي الله صفوان بن يحيي و محمد ابن سنان و زكريا بن آدم عني خيرا فقد وفوا لي و لم يذكر سعد بن سعد. قال: فخرجت فلقيت موفقا(5)

فقلت له: ان مولاي ذكر صفوان

1- ([1]) خاتمة مستدرك الوسائل و مستنبط المسائل، ج 4، ص 70

2- ([1]) فلاح السائل و نجاح المسائل، ص 12

3- ([2]) كتاب الغيبة للطوسي، ص 348

4- ([3]) اختيار معرفة الرجال، ج 2، ص 793

5- ([4]) موفق خادم الامام الرضا (عليه السلام)، و المحدث النوري قال في ترجمته: (الخاتمة مستدرك الوسائل،ج 9، ص 155) موفق مولي أبي الحسن (عليه السلام)، في إثبات الوصية للمسعودي، (الي ان قال) قيل: هو بعينه موفق بن هارون المذكور في أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) من رجال الشيخ. و في التعليقة: و يظهر منه أي من خبر رجال الكشي أنه من خدامه، بل و من خواصه (عليه السلام)، و أصحاب إسراره. إلي آخره و عن المولي عناية الله في المجمع: أنه عبد أبي الحسن الرضا (عليه السلام)،و كتب في الحاشية: يظهر اعتباره كثيرا جدا و خصوصيته مع الجواد (عليه السلام). انتهي

و محمد بن سنان و زكريا بن آدم و جزاهم خيرا، و لم يذكر سعد بن سعد. قال: فعدت اليه، فقال: جزي الله صفوان بن يحيي و محمد بن سنان و زكريا ابن آدم و سعد بن سعد عني خيرا فقد وفوا لي.»

و طريق الطوسي الي أبي طالب القمي هكذا:(1)

«عبد الله بن الصلت، يكني أبا طالب، القمي له كتاب أخبرنا جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبي طالب.»

تقرير كلام المحدث النوري

المحدث النوري يقصد هنا بتعويض سند الكشي بطريق الشيخ في الفهرست حيث ان الشيخ الطوسي هو من كتب رجال الكشي و اختصره(2) و عد هذه الرواية من روايات أبي طالب القمي و قال في الفهرست لأبي طالب القمي كتاب و لم يستثن منه روايات كانت عند الكشي مثلا و ليست في الكتاب الذي يملكه الشيخ فنعرف ان رواية الكشي المذكورة سابقا من ضمن كتاب أبي طالب القمي الذي هو عند الشيخ.

1- ([1]) فهرست الطوسي، ص 298

2- ([2]) رجال الكشي مؤلفه أبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي و هو تلميذ العياشي، و هو من طبقة ثقة الإسلام الكليني و يظهر من معالم العلماء لابن شهراشوب أن اسم الكتاب: معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين و الموجود منه الان هو ما اختاره و هذبه و رتبه الشيخ الطوسي سنة 456 ه، و المعروف باسم: اختيار معرفة الرجال، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي قدس سره. و أما أصل رجال الكشي فلا نعلم بوجوده و لو أن هناك بعض الاحتمالات بوجوده في زمن العلامة الحلي و ابن داود، لاختلاف بعض المنقولات فيهما عما هو موجود في الاختيار. انظر: مقدمة كتاب منتهي المقال في أحوال الرجال، ص 20

المبحث الثاني: تعويض طرق الصدوق مع طرق الفهرست

اشارة

الشيخ الصدوق وقع في مائة و ست عشر طريق، ذكرها الشيخ الطوسي في الفهرست و هذه الطرق الي اصحاب الكتب، و من هذا المبدء اذا كان طريق الصدوق الي ذلك الشخص ضعيف في مشيخة الصدوق و لكن صحيح في الفهرست يمكن هنا تعويض طريق الصدوق مع الفهرست، نجد الشيخ الطوسي يقول في ذكر الطريق الي حميد بن المثني في الفهرست هكذا: (1)

«حميد بن المثني العجلي الكوفي، يكني أبا المغرا الصيرفي، ثقة له أصل. أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين (الصدوق)، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن ابن أبي عمير و صفوان بن يحيي، عن حميد بن المثني.» انتهي

و رجال هذا الطريق كلهم امامين ثقات الا ان يعقوب بن يزيد مجهول لكن لايضر مع اشتراك بن أبي الخطاب الثقة الامامي معه في نفس الطبقة.

فهنا وقع الشيخ الصدوق في طريق الشيخ الطوسي الي كتاب حميد بن المثني و من هذه الجهة قال العلماء اذا كان طريق الصدوق الي حميد بن المثني في مشيخة الفقيه ضعيف فنعوض هذا الطريق الذي ذكره الطوسي مع طريق الصدوق، و علة هذا الامر واضحة حيث ان الطوسي نقل للشيخ الصدوق كتاب حميد بن المثني بطريق يختلف عن طريقه الذي ذكره اليه في المشيخة و لذا نقول ان الصدوق عنده الي حميد بن المثني طريقان احدها ذكره في مشيخة الفقيه و الطريق الاخر نقله الي الشيخ الطوسي و الشيخ مقله منه في الفهرست.

1- ([1]) فهرست الطوسي، ص 154

المثال الاول: تصحيح طريق الصدوق الي أبي المغراء حميد بن المثني

قال الشيخ الصدوق:(1)

«و ما كان فيه عن أبي المغراء حميد بن المثني العجلي فقد رويته عن أبي رحمه الله عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن عثمان بن عيسي، عن أبي المغراء حميد بن المثني العجلي.» انتهي

و رجال السند كلهم ثقات امامين الا عثمان ابن عيسي الواقفي فيكون سند الصدوق الي أبي المغراء موثق و لكن يمكن تصحيح طريق الصدوق اليه بتعويض طريق الشيخ الطوسي الي ابي المغراء الذي يتوسطه الصدوق و ذكرناه في السابق من الفهرست. والي هذا المطلب اشار الشيخ الانصاري في تصحيح رواية عن ابي المغراء في سندها عثمان بن عيسي حيث قال:(2)

«و لا يبعد عد هذه الرواية صحيحة من جهة أن طريق الصدوق إلي كتاب أبي المعزي(3)

مذكور في الفهرست بطريق صحيح أبدل فيه عثمان بن عيسي بصفوان و ابن أبي عمير كليهما.» انتهي

و قال الأعرجي في العدة:(4)

«و إلي أبي المعزي حميد بن المثني العجلي، الكوفي، أبوه رضي الله عنه، عن سعد، عن ابن أبي الخطاب، عن عثمان بن عيسي، عنه، و قد حكم العلامة بقوته، لمكان عثمان، نعم له في الفهرست طريق صحيح، و في ذلك أنه قال: أخبرنا به - يعني كتاب أبي المعزا- عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين، عن ابن الوليد، عن ابن

1- ([2]) من لايحضره الفقيه، ج 4، ص 467

2- ([1]) كتاب الصلاة، ج 2، ص 60

3- ([2]) قد وقع اختلاف بين من ترجم له في كنيته، فمنهم من يقول: أبو المغرا بالعين المعجمة أو أبو المعزاء بالعين المهملة و الالف الممدودة أو أبوالمعزي بالعين المهملة و الياء المقصورة، و قد رجح العلامة المامقاني بالياء المقصورة و هي بمعني المعز خلاف الضأن. انظر: تنقيح المقال في علم الرجال، ج 24، ص 347

4- ([3]) عدة الرجال، ج 2، ص 78

الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن ابن أبي عمير، و صفوان بن يحيي، عنه، و طريق النجاشي إليه أيضا صحيح، فكان مؤيدا، و أبو المعزا ثقة.» انتهي

و قال المولي علي بن عبد الله العلياري التبريزي :(1)

«و الي ابي المعزا حميد بن المثني قوي علي ما في الخلاصة بعثمان بن عيسي و الصحيح ضعفه لكن في الفهرست ذكر له طريقا الي كتابه صحيحا ينتهي الي ابن ابي عمير و صفوان و النجاشي ايضا روي كتابه في الصحيح و هو مؤيد علي ان فيه سعدا، و قد روي المصنف جميع رواياته فتدبر.» انتهي

و التقي المجلسي تعقيبا علي طريق الصدوق الي ابي المغراء في المشيخة قال:(2)

«و ما كان فيه، عن أبي المغراء حميد بن المثني، من أصحاب الصادق و الكاظم عليهما السلام كوفي ثقة ثقة روي فضالة عنه كتابه "النجاشي" الصيرفي ثقة له أصل أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن ابن بابويه، عن ابن الوليد عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، و محمد بن الحسين، عن ابن أبي عمير و صفوان عنه، فيكون صحيحا بثمانية طرق، الفهرست. و أبو المغراء بفتح الميم و سكون الغين المعجمة بعدها راء مهملة مقصورة و قد تمد، و المثني بالثاء المثلثة و النون المشددة ثقة له أصل، الخلاصة "عن عثمان بن عيسي" كان شيخ الواقفة و وجهها و أحد الوكلاء المستمدين أو المستبدين أو المعتمدين بمال موسي بن جعفر عليهما السلام من أصحاب موسي بن جعفر عليهما السلام، و ذكر نصر بن الصباح قال: كان في يده مال يعني للرضا (عليه السلام) فمنعه فسخط عليه قال ثم تاب و بعث إليه بالمال و كان رأي في المنام أنه يموت بالحائر علي صاحبه السلام فترك منزله بالكوفة و أقام بالحائر حتي مات و دفن هناك و صنف كتبا، النجاشي.

و روي الكشي خبر نصر المذكور، و قال: أجمعت العصابة علي تصحيح ما يصح عن فضالة بن أيوب و الإقرار له بالفقه، و قال بعضهم مكان فضالة: عثمان بن عيسي و ذكر الشيخ في العدة أن الطائفة عملت بما رواه بنو فضال و الطاطريون، و عبد الله بن بكير،

1- ([1]) بهجة الآمال في شرح زبدة المقال، ج 7، ص 730

2- ([2]) روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، ج 14، ص 109 - 108

و سماعة، و علي بن أبي حمزة، و عثمان بن عيسي.

و في الفهرست واقفي المذهب (اي عثمان ابن عيسي) له كتاب أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد عن سعد، و الحميري، عن أحمد بن محمد، و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عنه فالخبر موثق كالصحيح(1) (يعني خبر حميد بن المثني موثق لوجود عثمان ابن عيسي الواقفي لكنه كالصحيح لاجماع الاصحاب علي تصحيح ما يصح عنه) و الغالب صحة خبره (اي ان طريق الصدوق الي حميد صحيح لا انه موثق) لصحة طريق الكليني و الشيخ إليه (الي حميد بن المثني)، و قلما يوجد خبر عن حميد ذكره المصنف لم يذكره الشيخان صحيحا، مع إنا ذكرنا صحة طريق المصنف إليه أيضا (يقصد نقله لعبارة الفهرست).» انتهي

فوائدة مهمة في شرح كلام المجلسي

الفائدة الاولي: عبارة (فيكون صحيحا بثمانية طرق) من المجلسي و يقصد بها ان للشيخ الصدوق ثمانية طرق صحيحة الي ابي المغراء و سوال هو ما هي هذه الثمانية طرق الصحيحة؟

و للجواب نقول الطرق المؤخوذة من فهرست الشيخ كالتالي:

1. الصدوق، عن بن الوليد، عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن حميد بن المثني

2. الصدوق، عن بن الوليد، عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن صفوان بن يحيي عن حميد بن المثني

3. الصدوق، عن بن الوليد، عن الصفار، عن بن أبي الخطاب عن ابن أبي عمير عن حميد بن المثني

4. الصدوق، عن بن الوليد، عن الصفار، عن بن أبي الخطاب عن صفوان بن يحيي عن حميد بن المثني

1- ([1]) الموثق كالصحيح، و هو الحديث الذي ما يكون كل واحد من رجال سنده ثقة ولم يكن الكل إماميا، ولكن كان غير الإمامي ممن يقال في حقه: "اجتمعت العصابة علي تصحيح ما يصح عنه" ك: عثمان ابن عيسي، أو واقعا بعد من قيلت هذه الكلمة في حقه. انظر: ميراث حديث شيعه، ج 15، ص 393

هذه اربعة طرق و الطريق الخامس طريق الصدوق في مشيخة الفقيه، و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، هو نفسه محمد بن الحسين في طريق الشيخ الطوسي في كتاب الفهرست فيحصل للصدوق طرق اخري صحيحة لابي المغراء وهي كاتالي:

5. الصدوق، عن ابي رحمه الله عن سعد بن عبد الله، عن بن أبي الخطاب عن ابن أبي عمير عن حميد بن المثني

6. الصدوق، عن ابي رحمه الله عن سعد بن عبد الله، عن بن أبي الخطاب عن صفوان بن يحيي عن حميد بن المثني

و الطريق السابع هو من تلفيق طريق الشيخ الصدوق مع طريق النجاشي فان النجاشي ينقل كتابه بتوسط سعد ابن عبدالله و سعد ابن عبدالله نقل كتاب ابي المغرا للشيخ الصدوق بالطريق المذكور في المشيخة و عند سعد ابن عبدالله طريق آخر مذكور في النجاشي و عبارته هكذا: (1)

«حميد بن المثني أبو المغراء العجلي مولاهم روي عن أبي عبد الله و أبي الحسن عليهما السلام، كوفي ثقة ثقة كتابه أخبرناه أبو عبد الله بن شاذان قال: حدثنا العطار عن سعد، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم و الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبي المغراء بكتابه.»

فيكون الطريق السابع للصدوق هكذا: «الصدوق عن ابي رحمه الله عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم و الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبي المغراء.» و لا يخفي كون الطريق السابع هو طريقين اخرين للصدوق وهي :

1. الصدوق عن ابي رحمه الله عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبي المغراء.

2. الصدوق عن ابي رحمه الله عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم عن فضالة، عن أبي المغراء.

انتهت الثمانية طرق التي ذكرها المجلسي و لا يخفي عليك دقته و كثرة تتبعه رحمه الله و اغلب ظني ان كل كتاب روضة المتقين حافل بالآراء المبتكرة و الجديدة التي لم يسبقه اليها احد.

1- ([1]) رجال النجاشي، ص: 133

الفائدة الثانية من كلام المجلسي: في عبارة (لصحة طريق الكليني) من كلام المجلسي المذكور و يقصد بها ان للكليني سند صحيح الي ابي المغراء في كتاب الكافي و السند الصحيح في الكافي هو طريق صحيح الي كتاب ابي المغراء لان الكليني ينقل الاحاديث عن كتب الاصحاب. و اذا نقل حديث عن رجل فهذا يعني طريق الي كتاب ذلك الرجل و للشيخ الصدوق طريق صحيح الي كل كتب الكليني الكافي و الكتب التي كانت في خزانته فنضم طريق الصدوق الي الكليني و نضيف طريق الكليني الي ابي المغراء فينتج طريق صحيح الي ابي المغراء للصدوق يمر بالكليني و لهذه الطريقة شرح يطول سياتي بحثه في ما بعد. طريق الكليني الصحيح الي كتاب ابي المغراء: (1)

«عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد (الاشعري) عن الحسين بن سعيد (الأهوازي) عن أبي المغراء عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: رخص رسول الله ص للنساء و الصبيان أن يفيضوا بليل و يرموا الجمار بليل و أن يصلوا الغداة في منازلهم فإن خفن الحيض مضين إلي مكة و وكلن من يضحي عنهن.» انتهي

و عدة الكليني عن الاشعري كما نقل عنه النجاشي هي: (2)

«قال أبو جعفر الكليني: كل ما كان في كتابي عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسي، فهم محمد بن يحيي و علي بن موسي الكميذاني و داود بن كورة و أحمد بن إدريس و علي بن إبراهيم بن هاشم.»انتهي

و اما طريق الصدوق الي كل كتب الكليني فهو: (3)

«و ما كان فيه عن محمد بن يعقوب الكليني رحمة الله عليه فقد رويته عن محمد بن محمد بن عصام الكليني و علي بن أحمد بن موسي و محمد بن أحمد السناني رضي الله عنهم عن محمد بن يعقوب الكليني، و كذلك جميع كتاب الكافي فقد رويته عنهم عنه عن رجاله.» انتهي

الفائدة الثالثة من كلام المجلسي : عبارة (قلما يوجد خبر عن حميد ذكره المصنف لم يذكره الشيخان صحيحا) من المجلسي و يقصد بها

1- ([1]) الكافي، ج 4، ص 474

2- ([2]) رجال النجاشي، ص: 378

3- ([3]) من لايحضره الفقيه، ج 4، ص 534

ان روايـات ابي المغراء التي ذكرها الصـدوق في كتابه متنها مـذكور في كتاب التهـذيب للشـيخ و الكافي للكليني و لكن بطريق مختلف و صحيح في الكتابين و هذا نوع اخر من تصحيح الروايات سنشير اليه في بحث: الطريقة الذي سماها الإيرواني بالثالثه فترقب لذلك.

المثال الثاني: تصحيح طريق الصدوق الي ابن شاذان صاحب كتاب العلل

قال الصدوق في ذكر طريقه الي الفضل بن شاذان: (1)

«و ما كان فيه عن الفضل بن شاذان من العلل التي ذكرها عن الرضا (عليه السـلام) فقد رويته عن عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري العطار رضي الله عنه عن علي ابن محمد بن قتيبة، عن الفضل بن شاذان النيسابوري، عن الرضا (عليه السلام).» انتهي

1- ([1]) نفس المرجع، ص 457

و فيه مجاهيل فمثلا قال الخويي في حق ابن قتيبة (1) في رواية بحث سندها:(2)

«أقول علي بن محمد بن قتيبة لم يوثق، فالرواية لا يعتمد عليها.»

قلت : و هكذا عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري(3)علي

المشهور حيث لم يرد في حقه توثيق الا ترضي الصدوق عليه و حيث لم يعتبره بعض

1- ([1]) وثقه المحدث النوري قائلا: (الخاتمة مستدرك الوسائل، ج 4، ص 457) «و الثاني (اي ابن قتيبة) من مشايخ أبي عمرو الكشي، و عليه اعتمد في رجاله كما في النجاشي، قال: و هو أبو الحسن، صاحب الفضل بن شاذان و رواية كتبه، و في من لم يرو عنهم (عليه السلام): تلميذ الفضل بن شاذان، نيشابوري، فاضل. و يروي عنه أيضا شيخ القميين: أحمد بن إدريس، و أبو محمد الحسن بن حمزة العلوي الطبري المرعشي الذي قالوا في ترجمته: كان من أجلاء هذه الطائفة و فقهائها، و كان فاضلا أديبا عارفا فقيها زاهدا و رعا، كثير المحاسن، دينا، يروي عنه شيوخ أصحابنا، كالمفيد، و ابن الغضائري، و التلعكبري، و أحمد بن عبدون و يروي هو كتب الفضل بن شاذان بتوسط علي بن محمد بن قتيبة، و من هنا ذكره العلامة في القسم الأول، و قال في ترجمة يونس بن عبد الرحمن: روي الكشي حديثا صحيحا عن علي بن محمد القتيبي، قال: حدثني الفضل بن شاذان، قال: حدثني عبد العزيز بن المهتدي و كان خير قمي رأيته إلي آخره. و في حديث صحيح: عن علي بن محمد القتيبي، عن الفضل بن شاذان، عن محمد بن الحسن الواسطي إلي آخره. و حيث وصف الحديث بالصحة فلا بد من كون رجال سنده ثقات، و الصحة بالمعني الجديد، لعدم احتمال المصطلح القديم فيهما كما لا يخفي، و كذا ذكره صاحب الحاوي في قسم الثقات، و هو الحق الذي لا مجال للتأمل فيه.»

2- ([2]) معجم رجال الحديث، ج 14، ص 315

3- ([3]) و ثقه المحدث النوري قائلا: (خاتمة مستدرك الوسائل، ج 4، ص 452)«هو من مشايخه (اي مشايخ الصدوق) المعروفين الذين اعتمد عليهم كثيرا مترضيا، و قال العلامة في التحرير: روي ابن بابويه في حديث صحيح: عن الرضا (عليه السلام) أنه سئل: يا ابن رسول الله، قد روي لنا عن آبائك فيمن جامع في شهر رمضان أو أفطر فيه ثلاث كفارات الخبر. و الصدوق رواه عنه، و في المدارك بعد نقل الخبر: و أقول: إن عبد الواحد بن عبدوس و إن لم يوثق صريحا لكنه من مشايخ الصدوق المعتبرين، الذين أخذ عنهم الحديث، فلا يبعد الاعتماد علي روايته، انتهي. و كفي به مصححا مع ما علم من مداقته في السند، و تبعه جماعة، و قد ذكرنا في الفائدة السابقة ما يوضح ما اختاروه و روي الشيخ في التهذيب بإسناده: عن علي بن الحسن بن فضال، عن محمد بن عبدوس، قال: أوصي رجل بتركته متاع و غيره لأبي محمد (عليه السلام)، فكتبت إليه الخبر. و الظاهر أنه والد عبد الواحد، و ليس له ذكر في الرجال، لكن رواية ابن فضال عنه يدل علي مدح يقرب من الوثاقة.»

العلماء امارة للوثوق، فطريق الصدوق في المشيخة الي كتاب العلل لابن شاذان ضعيف علي المشهور.

وهنا نحتاج الي تعويض بطريق اخر و هو طريق الشيخ الي ابن شاذان الذي يمر بالشيخ الصدوق في الفهرست. قال الشيخ في ترجمة الفضل بن شاذان: (1)

«أخبرنا برواياته و كتبه أبو عبد الله، عن محمد بن علي بن الحسين (الصدوق)، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس، عن علي بن محمد بن قتيبة، عن الفضل. و رواها محمد بن علي بن الحسين (الصدوق)، عن حمزة بن محمد العلوي، عن أبي نصر قنبر بن علي بن شاذان، عن أبيه، عن الفضل.»

اقول: الطريق الاول يمر بعلي بن محمد بن قتيبة و قد تقدم الكلام فيه و ان كان طريق الصدوق هنا لا يمر بعبد الواحد بن عبدوس و الطريق الثاني يمر بقنبر بن علي بن شاذان أبي نصر حفيد ابن شاذان و هو و ابوه علي بن شاذان و هؤلاء محل خلاف العلماء فمن يرا وثاقتهم عوض الطريق الثاني للشيخ مع طريق الصدوق في المشيخة و هكذا فعل الكلباسي في كتابه حيث قال:(2)

«و أيضا طريق الصدوق في الفقيه إلي الفضل بن شاذان في العلل التي رواها عن الرضا (عليه السلام) ضعيف، لكن الشيخ في الفهرست ذكر طريقا صحيحا إلي روايات الفضل و كتبه بتوسط الصدوق فيستخرج منه طريق صحيح للصدوق إلي الفضل.» انتهي

نعم من لم يوثق قنبر و اباه لم يجوز له التعويض هنا، كما اشار الي هذا الامر السيد الخويي، حيث قال:(3)

«انها ضعيفة السند لضعف طريق الصدوق الي الفضل بن شاذان، فان له اليه طريقين كلاهما ضعيف أحدهما بعبد الواحد بن عبدوس و ابن قتيبة، و الآخر بجعفر بن علي بن شاذان.»

قلت: جعفر في كلام السيد الخويي هو تصحيف قنبر.

1- ([1]) فهرست الطوسي ص 363

2- ([2]) الرسائل الرجالية، ج 4، ص 278

3- ([1]) موسوعة الإمام الخوئي، ج 22، ص 260

و قال المولي علي بن عبد الله العلياري التبريزي: (1)

«و كذا الي الفضل بن شاذان ضعيف من العلل التي ذكرها عن الرضا (عليه السلام) فيه عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري العطار (رضي الله) عنه و هو غير مذكور، و علي بن محمد بن قتيبة و لم يصرح بالتوثيق لكنه معتمد، و في الفهرست عن الفضل بن شاذان اخبرنا بكتبه و رواياته ابو عبد الله عن محمد بن علي بن الحسين عن محمد بن الحسن عن احمد بن ادريس عن علي بن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان، و رواها محمد بن علي بن الحسين عن حمزة بن محمد العلوي عن ابي نصر قنبر بن علي بن شاذان عن ابيه الفضل، و الاول صحيح و الثاني مؤيد، فتدبر.» انتهي

فائدة في وثاقت قنبر بن علي بن شاذان و ابيه

المحدث النوري وثق قنبر بن علي بن شاذان و اباه علي بن شاذان قائلا:(2)

«قنبرة بن علي بن شاذان أبو نصر، من مشايخ حمزة بن محمد العلوي، شيخ الصدوق، في رجال ابن داود: جليل القدر و هو من كلامه لا من غيره كما توهمه أبو علي. و قال التقي المجلسي: يظهر من العيون توثيقه في ذكر رسالة المأمون، و كذا توثيق أبيه و هو كما

قال بناء علي ما أسسناه في بعض الفوائد السابقة، و عليه فلا وقع لما أورد عليه أبو علي، فلاحظ.»

كلام العلامة تقي المجلسي

قال المجلسي الاول محشيا علي كتاب نقد الرجال ما نصه:(3) «علي بن شاذان أبو قنبر، يظهر من الصدوق توثيقه مع توثيق ابنه قنبر، م ت.»

و قال في حاشية اخري منه:(4)

«يظهر من العيون توثيقه في ذكر رسالة المأمون، و كذا توثيق أبيه، م ت.»

1- ([2]) بهجة الآمال في شرح زبدة المقال، ج 1، ص 462

2- ([3]) خاتمة مستدرك الوسائل، ج 8، ص 322

3- ([1]) نقد الرجال، ج 3، ص: 270

4- ([2]) نفس المرجع، ج 4، ص 55

و قال محقق الكتاب في شرح رمز (م ت):(1)

«علما ان حواشي و تعليقات التقي المجلسي تنقسم الي قسمين: الأول: ما نقله نصا من المصادر من إضافات علي ما ذكره المصنف و رمزنا لحاشيته هنا ب-: "م ت". الثاني: تعليقات خاصة به رمز لها هو ب-: "م ح ق ي".» انتهي

و رواية عيون اخبار الرضا هي رواية رواها الشيخ عن ابن عبدوس مفصلة معروفة برسالة الرضا الي المأمون ثم روي رواية ثانية عن قنبر عن ابيه و لكن فيها تغييرات قليلة، الصدوق ذكرالرواية الثانية ثم قال رواية ابن عبدوس اصح من الثانية مما يدل علي ان الثانية ايضا صحيحة فتصح الواسطة فيها ايضا الذين هم قنبر و ابيه علي بن شاذان. الرواية هكذا: (2)

«حدثني بذلك حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) قال حدثني أبو نصر قنبر بن علي بن شاذان عن أبيه عن الفضل بن شاذان عن الرضا (عليه السلام) إلا أنه لم يذكر في حديثه أنه كتب ذلك إلي المأمون و ذكر فيه الفطرة مدين من حنطة و صاعا من الشعير و التمر و الزبيب و ذكر فيه أن

الوضوء مرة مرة فريضة و اثنتان إسباغ و ذكر فيه أن ذنوب الأنبياء (عليه السلام) صغائرهم موهوبة و ذكر فيه أن الزكاة علي تسعة أشياء علي الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب و الإبل و البقر و الغنم و الذهب و الفضة. و حديث عبد الواحد بن محمد بن عبدوس رضي الله عنه عندي أصح و لا قوة إلا بالله.» انتهي

دليل اخر علي وثاقته: يظهر من كلام الصدوق انه كل من ينقل عنه في كتبه فهو ثقة و الرواية صحيحة حيث يقول أنه كل ما لم يصححه شيخه محمد بن الحسن فهو لا يذكره في مصنفاته. قال الصدوق في كتاب الفقيه:(3)

1- ([3]) نفس المرجع، ج 1، ص 35

2- ([4]) عيون أخبار الرضا (عليه السلام)، ج 2، ص 127

3- ([1]) من لا يحضره الفقيه، ج 2، ص 90

«و أما خبر صلاة يوم غدير خم و الثواب المذكور فيه لمن صامه فإن شيخنا محمد بن الحسن رضي الله عنه كان لا يصححه و يقول إنه من طريق محمد بن موسي الهمداني و كان كذابا غير ثقة و كل ما لم يصححه ذلك الشيخ قدس الله روحه و لم يحكم بصحته من الأخبار فهو عندنا متروك غير صحيح.» انتهي

و ابن شاذان و ابوه ممن ذكروا في مصنافات الصدوق و لم ينص الصدوق علي تضعيفهم بعد روايته عنهم، كما فعل مثلا هنا:(1)

«و بعد ذكر خبر عن محمد بن عبد الله المسمعي: كان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه سي ء الرأي في محمد بن عبد الله المسمعي راوي هذا الحديث، و إنما أخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب لأنه كان في كتاب الرحمة و قد قرأته عليه فلم ينكره و رواه لي.» انتهي

التفاته: لا يخفي ان سند الشيخ الصدوق الي ابن شاذان في كتاب العلل في رواية رسالة المأمون التي سبقت هو بنفسه السند الثاني للشيخ الطوسي الي كتب ابن شاذان في الفهرست و هذا يدل علي كثرة الطرق عند الصدوق لابن شاذان و منها يمكن استفادة الاستفاضة لكل كتب ابن شاذان عند الصدوق، فتامل.

عود علي بدء

و علي هذا الاساس اعتبر تقي المجلسي، طريق الصدوق الي ابن شاذان حسن كالصحيح في الفهرست، قائلا: (2) «و علي ما ذكرناه من طريق الفهرست فالخبر صحيح كما ذكره جماعة أو حسن

1- ([2]) عيون أخبار الرضا (عليه السلام)، ج 2، ص 22

2- ([1]) روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، ج 14، ص 224

كالصحيح(1).» انتهي و صاحب الوسائل ذكر طرق كثيرة من الصدوق الي ابن شاذان في خاتمة كتابه قائلا: (2)

«و من ذلك طريقه إلي الفضل بن شاذان فيما ذكره عن الرضا (عليه السلام) من العلل و قد رواه في عيون الأخبار عن عبد الواحد بن محمد بن عبـدوس النيسابوري، عن علي بن محمـد بن قتيبـة النيسابوري عن الفضل بن شاذان النيسابوري و عن الحاكم أبي محمد جعفر بن نعيم بن شاذان عن عمه محمد بن شاذان عن الفضل بن شاذان. و رواه في العلل بالسند الأول. و من ذلك طريقه إلي الفضل بن شاذان عن الرضا (عليه السـلام) في كتابه إلي المأمون و قـد رواه في عيون الأخبار بالسـند الأول و الثاني جميعا و رواه أيضا عن حمزة بن محمد العلوي عن قنبر بن علي بن شاذان عن أبيه عن الفضل بن شاذان.» انتهي

لا يخفي ان هذه الطرق بعضـها اسانيد و بعضها طرق و لكن اعتبر الشيخ حر العاملي كلها طرق لما بيناه انهم يعتبرون السند لحديث واحد طريق الي كتب ذلك الراوي و يحصل هنا من كثرة طرق الصدوق لكتب الفضل ابن شاذان نوع استفاضة و منع عن اتفاق الرواة علي الكذب فتامل. و لاجل هذا قلنا في اول بحثنا ان هذا الكتاب بصدد

اثبات تواتر روايات القدماء و ليس تصحيح احاديثم رضوان الله عليهم فتدبر.

المثال الثالث: طريق الصدوق الي يونس بن عبدالرحمن

الصـدوق لم يـذكر طريقا الي يونس بن عبدالرحمن في المشـيخة لكن وقع في طريق الشـيخ الي يونس في كتاب الفهرست. قال الشـيخ في الفهرست:(3)

1- ([2]) الحسن كالصـحيح: و هو ما كان رجال سنده إماميا، وكان البعض ممدوحا بمدح معتمد غير بالغ إلي حد الوثاقة والباقي ثقة، مع كون مـدح ذلك البعض تاليا بمرتبة الوثاقة ككونه "شـيخ الإجازة" وكذا لو كان الكل كذلك، أو كان البعض الممدوح واقعا بعد من يقال في حقه: "إنه ممن اجتمعت العصابة علي تصحيح ما يصح عنه" كابن أبي عمير. انظر: ميراث حديث شيعه، ج 15، ص 394

2- ([3]) وسائل الشيعة، ج 30، ص 121

3- ([1]) فهرست الطوسي، ص 511

«يونس بن عبد الرحمن، مولي آل يقطين، له كتب كثيرة، أكثر من ثلاثين، و قيل: إنها مثل كتب الحسين بن سعيد، و زيادة كتاب جامع الآثار، و كتاب الشرائع، و كتاب العلل، و كتاب اختلاف الحديث، و مسائله عن أبي الحسن موسي (عليه السلام). أخبرنا بجميع كتبه و رواياته جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين (الصدوق) عن محمد بن الحسن و عن أحمد بن محمد بن الحسن عن أبيه. و أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله و الحميري و علي بن إبراهيم و محمد بن الحسن الصفار كلهم، عن إبراهيم ابن هاشم، عن إسماعيل بن مرار و صالح بن السندي، عن يونس. و رواها محمد بن علي بن الحسين (الصدوق) عن حمزة بن محمد العلوي و محمد بن علي ماجيلويه، عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن إسماعيل و صالح، عن يونس. و أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن الصفار، عن محمد بن عيسي بن عبيد، عن يونس. و قال محمد بن علي بن الحسين (الصدوق) سمعت محمد بن الحسن بن الوليد رحمه الله يقول كتب يونس التي هي بالروايات كلها صحيحه يعتمد عليها إلا ما ينفرد به محمد بن عيسي بن عبيد و لم يروه غيره، فانه لا يعتمد عليه و لا يفتي به.» انتهي

و قال صاحب الجواهر حول رواية عن يونس ما نصه: (1)

«و عن العلامة(2) "طريقه إلي يونس صحيح علي ما ذكره الشيخ في الفهرست و إن لم يذكره الصدوق في مشيخة الفقيه" و حينئذ فالرواية صحيحة فما في المسالك "من أنها ليست من الصحيح فليس إلي تكلف ردها إلي الأصول ضرورة" في غير محله.»

المبحث الثالث: التعويض بطرق أبي غالب الزراري

اشارة

رسالة أبي غالب الزراري و اسمه الكامل أبو غالب أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين الشيباني قال الشيخ السبحاني في بيان هذه الرسالة: (3)

1- ([2]) جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، ج 43، ص 87

2- ([1]) قال محشي كتاب الجواهر مانصه: لم أجد هذه العبارة في الخلاصة و لكنها موجودة في جامع الرواة ج 2 ص 542

3- ([2]) كليات في علم الرجال، ص: 72

«و هـذه الرسالـة في نسب ال أعين، و تراجم المحدثين منهم، كتبها أبو غالب الي ابن ابنه محمد بن عبد الله بن أبي غالب. و هي إجازة منه سنة 356 ه، ثم جددها في سـنة 367 ه، و توفي بعد ذلك بسـنة أي سنة 368 ه و كانت ولادته سـنة 285 ه. ذكر في تلك الرسالة بضـعة و عشـرين من مشايخه، منهم: جده أبو طاهر الذي مات سـنة 300 و منهم: عبـد الله بن جعفر الحميري الذي ورد الكوفة سـنة 297ه. و في أواخر الرسالـة ذكر فهرس الكتب الموجودة عنـده، التي يرويها هو عن مؤلفيها، و تبلغ مائة و اثنين و عشـرين كتابا، و جزء، و أجاز لابن ابنه المـذكور روايتها عنه و قال: "ثبت الكتب التي أجزت لك روايتها علي الحال التي قـدمت ذكرها". قال العلامة الطهراني: "و في هذا الكتاب تراجم كثيرة من ال أعين الـذين كان منهم في عصـر واحـد أربعون محدثا. قال فيه: و لـم يبق في وقتي من ال أعين أحد يروي الحديث، و لا يطلب العلم، و شـححت علي أهل هـذا البيت الـذي لـم يخل من محـدث أن يضـمحل ذكرهم، و يـدرس رسـمهم، و يبطل حديثهم من أولادهم".» انتهي كلام الشيخ السبحاني

هـذه الرسالة تشـتمل علي قسـمين القسم الاول في تاريخ ال أعين فابي غالب اعتمد علي جمع أسـماء من ينتمي إلي ال زرارة بن أعين من أعلاـم و رجـال و رواة للحـديث، و شـرح أحوالهم، و بما أنه احتوي علي معلومات هامـة عن اعلام هـذا البيت، فإن القسم الاول من هـذا الكتـاب يـدخل في عـداد الكتب الرجاليـة. و امـا القسم الثـاني فانه يحتوي علي فهرست أبي غالب الزراري حيث ان ابنه لـم يكن من اهل العلم فخشـي ان تضـيع طرقه الي اصـحاب الكتب التي تحتويهـا خزانـة كتبه فكتب طريقه الي اصـحاب تلـك الكتب التي ورثها لابن ابنه محمد بن عبيد الله بن أحمد.

و من حيث ان هذه الرسالة كما قلنا تشـتمل علي جملة من الطرق الي بعض اصـحاب الكتب و الشـيخ له طريق صحيح الي جميع كتب و روايات ابي غالب فتصبح جميع طرق ابي غالب طرقا للشيخ الطوسي ايضا.

قال الشيخ الطوسي في الرجاله: (1)

1- ([1]) رجال الطوسي، ص 410

«أحمد بن محمد بن سـليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين بن سـنسن الزراري الكوفي، نزيل بغداد، يكني أبا غالب، جليل القدر، كثير الرواية، ثقة، روي عنه التلعكبري و سمع منه سنة أربعين و ثلاثمائة، و له مصنفات ذكرناها في الفهرست، و أخبرنا عنه محمد بن محمد بن النعمان (المفيد) و الحسين بن عبيد الله (الغضائري) و أحمد بن عبدون.» انتهي

و قال الشيخ في الفهرست: (1)

«أخبرنا بكتبه و رواياته الشـيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان و أبو عبد الله الحسـين بن عبيد الله و أحمد بن عبدون و غيرهم، عنه بكتبه و رواياته و قال الحسين بن عبيد الله: قرأتها سائرها عليه عدة دفعات.» انتهي

مثال: تعويض طريق الشيخ الطوسي مع طريق أبي غالب الزراري

قال الشيخ في ذكر الطريق الي كتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي:(2)

«له من الكتب كتاب الجامع أخبرنا به عدة من أصـحابنا منهم الشـيخ أبو عبد الله محمد بن محمد ابن النعمان، و الحسـين بن عبيد الله، و أحمد بن عبدون و غيرهم عن أحمد ابن محمد بن سليمان الزراري.» انتهي

و قال ابوغالب في رسالته:(3)

«كتاب جامع البزنطي حدثني به خال أبي محمد بن جعفر و عم أبي علي بن سليمان عن محمد بن الحسين عن البزنطي.» انتهي

فيحصل من ضـمن طريق الشيخ الي ابي غالب و طريق ابي غالب الي البزنطي طريق جديد للشيخ الي البزنطي. قال السيد بحر العلوم حول هذه الطريقة من التعويض: (4)

«و قد ذكر (الشيخ) فيها (مشيخة التهذيبين) جملة من الطرق الي أصحاب الأصول و الكتب ممن صدر الحديث بذكرهم، و ابتدأ

1- ([2]) فهرست الطوسي، ص 75

2- ([1]) نفس المرجع، ص 50

3- ([2]) رسالة أبي غالب الزراري، ص 168

4- ([3]) الفوائد الرجالية، ج 4، ص 75

بأسـمائهم و لـم يسـتوف الطرق كلهـا، و لاـ ذكر الطريق الي كـل من روي عنه بصورة التعليق، بـل ترك الأـكثر لقلـة روايته عنهم، و أحـال التفصـيل علي فهارس الشـيوخ المصـنفة في هذا الباب و زاد في التهذيب الحوالة علي كتاب الفهرست الذي صـنفه في هذا المعني، و قد ذهبت فهارس الشـيوخ بـذهاب كتبهم. و لـم يبق منها الآن إلا القليل، كمشـيخة الصدوق، و فهرست الشـيخ الجليل أبي غالب الزراري. و يعلم طريق الشيخ منهما بوصل طريقه (طريق الشيخ) اليهما (الصدوق و أبي

غالب الزراري) بطريقهما الي المصنفين.»

و قال الشيخ الكلباسي: (1)

«تركيب الأسانيد(2) مع الأسانيـد التي ذكرها المحـدث النبيل و الثقـة الجليل أبو غالب الزراري في رسالته المعروفـة، إلي غير واحـد من الكتب التي ذكرهـا فيهـا، كمـا أن في طريق الشـيخ إلي العيص بن القـاسم، ابن أبي جيـد هو غير موثق لو لـم نقل بثبوت وثاقته و نظرائه، من مشائخ الإجازة، كما هو أبعد الرأيين. فيرجع إلي الرسالة.» انتهي

قوله: فيرجع إلي الرسالة قلت: اي رسالة ابي غالب لان طريق الشيخ اليها لـم تشتمل علي ابن ابي جيد.

اشكال الكلباسي علي هذه الطريقة

الكلباسي بعد ان ذكر امكان تعويض اسناد الشيخ مع مشيخة الفقيه و راي المجلسي في هذا الامر قال:(3)

«و يشـكل بأن من المعلوم، أن الوسائط بين الشـيخ و الصدوق، مشائخ الإجازة، لظهور ثبوت كتب الصدوق، فلا فائدة في إثبات توسطهم و عـدالتهم. مضافا إلي ما فيه من الإشـكال المتقـدم: من أنهم وسائط إلي كتبه و رواياته المذكورة في كتبه، و المفروض أن الرواية المذكورة، غير مذكورة في كتبه. فثبوت صـحة السـند إليه، متوقف علي كونه من مرويات الصدوق، و كونه من مروياته، متوقف علي ثبوت صـحة السند إليه، و هذا دور ظاهر.» انتهي

1- ([1]) سماء المقال في علم الرجال ص 128

2- ([2]) من هنا يظهر ان الكلباسي كان يسمي الطريقة الذي نبحث فيها بتركيب الاسانيد.

3- ([3]) سماء المقال في علم الرجال، ص 128

قلت سياتي جواب هذا الاشكال و هو اشكال الدور و هل هو صحيح او لا، فترقب و انتظر.

تصحيحات المحدث النوري

المحدث النوري في خاتمة المستدرك(1) في رسالة تصحيح الاسانيد(2) التي نقلها عن الأردبيلي، اضاف عليها بعض التصحيحات و هي تصحح عدة طرق للشيخ الطوسي بواسط طريق ابي غالب الي صاحب الكتاب و نحن نذكرها هنا و نشرح واحدة منها علي سبيل التطبيق:

الاول:(3)

«و إلي الحسن بن ظريف: (الي ان قال المحدث النوري) قلت (و

1- ([1]) المحدث النوري كتب اثني عشر فائدة في خاتمة كتاب مستدرك الوسائل و مواضيع هذه الفوائد هي كالتالي: الفائدة الاولي : حول الكتب المعتمدة، الفائدة الثانية: صحة الكتب المعتمدة و وثاقة مؤلفيها الفائدة الثالثة: طرق المؤلف إلي مشايخه الفائدة الرابعة: فيما يتعلق بكتاب الكافي الفائدة الخامسة : طرق الشيخ الصدوق في كتاب الفقيه، الفائدة السادسة : طرق الشيخ الطوسي في التهذيب، الفائدة السابعة: حول أصحاب الإجماع، الفائدة الثامنة: أمارة عامة لوثاقة المجاهيل من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، الفائدة التاسعة: في إرجاع الأحاديث الحسنة إلي الصحيحة، الفائدة العاشرة: الرواة الثقات و الممدوحين، الفائدة الحادية عشرة: موقف الأخباريين من حجية القطع، الفائدة الثانية عشرة: في شرف علم الحديث الشريف.

2- ([2]) و ان كان المعروف ان ما نقله المحدث النوري هي رسالة تصحيح الاسانيد للاردبيلي لكن الظاهر انه لم توجد النسخة الاصلية لهذه الرسالة و ليس ما ذكره المحدث النوري عين تلك الرسالة كما قيل بل هو ايضا اختصرها و علق عليها. قال المحث النوري في مقدمة المجلد الذي نقلها فيه : ثم إنه (رحمه الله) وضع مشيخة، ذكر فيها طرق الشيخ في المشيخة و الفهرست، و أشار إلي الصحة، و الضعف، و الخلاف، من غير إشارة إلي ما يظهر من طرقه في الأسانيد، و لكن فارس هذا الميدان العالم الجليل المولي الحاج محمد الأردبيلي، جمع في رسالته التي سماها (بتصحيح الأسانيد) و ذكر مختصرها في جامعه ما فيهما و ما يظهر من أسانيد الكتابين، و نحن نورد ما أورده، لما فيه من الفوائد ما لا تحصي، جزاه الله تعالي عن العلماء الراسخين، بل الإسلام و المسلمين، خير جزاء المحسنين. قال (رحمه الله) في صدر الرسالة بعد كلمات: فطمحت النظر إلي أحاديث كتابَي التهذيب و الاستبصار... الي اخره.

3- ([3]) الخاتمة مستدرك الوسائل، ج 6، ص 94

القائل النوري): يروي عنه عبد الله بن جعفر و روي عنه، عنه أبو غالب الزراري في الرسالة كتابه في الديات و طريقه إليه صحيح كما مر»

الثاني: (1)

«و إلي داود بن سرحان (الي ان قال) قلت: و إليه في الفقيه صحيح بالاتفاق، و كذا في رسالة أبي غالب الزراري»

الثالث: (2)

«و إلي العيص بن القاسم (الي ان قال) قلت: و إليه في الفقيه صحيح بالاتفاق، و مثله طريق أبي غالب الزراري إليه في رسالته.»

الرابع: (3)

«و إلي المثني بن الوليد الحناط (الي ان قال) قلت: و إليه في النجاشي، و في أول كتابه الموجود موثق و يظهر من رسالة أبي غالب الزراري أنه يرويه عن جده محمد بن سليمان، عن الحسن بن محمد الطيالسي، عن الحسن بن علي الخزاز المذكور»

الخامس: (4)

«و إلي يونس بن عبد الرحمن (الي ان قال) و في رسالة أبي غالب الزراري في ذكر طرقه إلي ما كان عنده من الكتب كتاب الزكاة ليونس حدثني به الحميري، عن محمد بن عيسي، عن يونس إلي ان قال كتاب الجامع ليونس بن عبد الرحمن و هو جامع الآثار، أربعة أجزاء حدثني به خال أبي أبو العباس الرزاز، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عنه و حدثني به أيضا أبو العباس الحميري»

تعويض طريق الشيخ الي عيص بن القاسم مع طريق أبي غالب الزراري

هنا نشرح طريق الشيخ للعيص بن القاسم قال الطوسي في الفهرست: (5)

1- ([1]) نفس المرجع، ص 135

2- ([2]) نفس المرجع، ص 247

3- ([3]) نفس المرجع، ص 263

4- ([4]) نفس المرجع، ص 361 - 365

5- ([1]) فهرست الطوسي، ص 347

«العيص بن القاسم له كتاب أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار و الحسن بن متيل عن إبراهيم بن هاشم عن ابن أبي عمير و صفوان، عن العيص.»

و هذا الطريق ضعيف بابن ابي جيد و لكن لابي غالب طريق صحيح الي روايات العيص بن القاسم حيث قال في رسالته: (1)

«كتاب عيص بن القاسم و يعقوب بن شعيب حدثني به عبد الله بن جعفر عن أيوب بن نوح عن صفوان عن عيص و عن يعقوب بن شعيب.»

و كانت عند ابي غالب نسخة اخري من كتاب عيص ابن القاسم: (2)

«نسخة أخري للعيص بن القاسم حدثني بها حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسن بن هشام و علي بن رباط و صفوان بن يحيي عن العيص.»

و بهذة الطريقة نحصل علي طرق جديدة و صحيحة للشيخ الطوسي الي عيص ابن القاسم هكذا:

الطريق الاول: المفيد و الغضائري و ابن عبدون و غيرهم عن أبي غالب الزراري عن عبد الله بن جعفر عن أيوب بن نوح عن صفوان عن عيص.

الطريق الثاني : المفيد و الغضائري و ابن عبدون و غيرهم عن أبي غالب الزراري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن

الحسن بن هشام و علي بن رباط و صفوان بن يحيي عن العيص.

1- ([2]) رسالة أبي غالب الزراري، ص 161

2- ([3]) نفس المرجع، ص 171

تطبيق السيد السيستاني

و من العلماء المعاصرين الذين طبقوا هذا الوجه من التعويض هو السيد السيستاني، نقل الشيخ آصف محسني القندهاري(1)

عنه ذلك حيث قال:(2)

«ثم قال السيد السيستاني طال عمره إن هنا وجهين آخرين لتصحيح هذا الأسناد (يقصد بالاسناد هو طريق الشيخ الي علي بن الحسن ابن فضال): (و الآصف محسني ذكر دليلين للسيد السيستاني و الدليل الأول للمرجع السيستاني ياتي البحث عليه في ما بعد) الثاني: إن طريق الشيخ إلي كتب أحمد بن محمد بن سليمان أبي غالب الزراري و رواياته معتبر، كما في الفهرست، و الزراري روي كتب ابن فضال، كما يستفاد ذلك من رسالته. أقول (و القائل الشيخ آصف محسني):

صحة هذا الوجه موقوفة علي امور ثلاثة:

1. إحراز انتساب نسخة الرسالة الموجودة إلي مؤلفها الزراري بأي وجه كان، و فيه بحث.

2. صحة سند مؤلفها إلي علي بن الحسن بن فضال، و هذا غير مذكور

1- ([1]) مختصر عن حياة الشيخ آصف محسني: ولد آية الله الشيخ محمد آصف المحسني القندهاري في (22 من محرم الحرام عام 1354 ق / 26 ابريل عام 1936 م) في الناحية الاولي من مدينة قندهار. سافر عام 1332 إلي النجف الأشرف، فأكمل في عامين و نصف دروس السطوح. ثم دروس خارج الفقه و الأصول، و تتلمذ عند كبار الشخصيات و المراجع العلمية، أمثال: آية الله العظمي السيد محسن حكيم، و آية الله الشيخ حسين الحلي، وآية الله السيد عبد الاعلي السبزواري، و آية الله العظمي الخوئي. عاد المحسني بعد اثني عشر عاما قضاها في الدراسة في النجف الأشرف إلي أفغانستان، فأسس حسينية في مدينة قندهار، ومدرستها العلمية، فأطلقت علي المدرسة الدينية لقب "الشيخ محمد آصف القندهاري"، وقام بتدريس العلوم الدينية فيها. هذا وكان آية الله المحسني أحد من قياديي جهاد الشعب الأفغاني ضد قوات الاتحاد السوفيتي السابق. له كتب و مقالات عديدة منها "مشرعة بحار الأنوار" و "حدود الشريعة" و"توضيح المسايل سياسي " (توضيح المسائل السياسية) و "فقه المسائل الطبية" و "توضيح المسايل جنگي" (توضيح المسائل الحربية) و "فواید دین در زندگي" (فوائد الدين في الحياة) و "متافيزيك" (مابعد الطبيعة) و "صراط الحق".

2- ([2]) بحوث في علم الرجال، ص 356

فيها، فإني قد لاحظت الرسالة بتمامها، و لم أجد فيها طريق الزراري إلي ابن فضال، و لعل السيد المذكور ذكر شيئا آخر فوقع الاشتباه مني في التلقي.

3. فرض عدم التفاوت و الاختلاف بين ما روي عن علي بن الحسن بطريق ابن عبدون و بطريق الزراري، إذ لو احتمل الاختلاف لم يكف أحد الطريقين عن الآخر، و المفروض أن الشيخ أعلن أنه يروي عنه في التهذيبين بأحدهما، و لم يخبر أنه قابل بين الطريقين و لم يجد تفاوتا بينهما، و الحق أنه لا نافي لهذا الاحتمال، علي أن فيه إشكالا قويا آخر مر في البحث الرابع و الأربعين.» انتهي

تحليل و شرح: قلت طريق الشيخ الي ابي غالب هكذا: (1)

«أخبرنا بكتبه و رواياته الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (المفيد) و أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله (الغضائري) و أحمد بن عبدون و غيرهم، عنه بكتبه و رواياته.»

و طريق ابي غالب الي ابن فضال لم نجده في رسالته لكن ابو غالب كثيرا ما ينقل عن ابن الفضال عن جده فمثلا قال: (2)

«كتاب عبيد الله بن علي الحلبي حدثني به جدي أبو طاهر محمد بن سليمان عن علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي.»

و ايضا قال:(3)

«كتاب الوصايا ليونس حدثني به جدي محمد بن سليمان عن علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن محمد بن أسلم.»

انتهي

و قال:(4)«كتاب

جميل بن دراج حدثني به جدي عن علي بن الحسن بن فضال» انتهي

فلا يبعد ان جد ابي غالب هو طريقه الي روايات ابن فضال لكن مع انه لم نجد ما نسبه السيد السيستاني لكن هذا الكلام يدل علي اعتقاد السيد السيستاني بهذا المبنا من التعويض.

1- ([1]) فهرست الطوسي ص 75

2- ([2]) رسالة أبي غالب الزراري إلي ابن ابنه، ص 162

3- ([3]) نفس المرجع، ص 169

4- ([1]) نفس المرجع، ص 173

مناقشة اشكالات المحسني

الجواب عن اشكاله الاول وهو قول المحسني: "إحراز انتساب نسخة الرسالة الموجودة إلي مؤلفها الزراري بأي وجه كان، و فيه بحث" ففنقل لك ما كتبه محقق كتاب رسالة ابي غالب و هو السيد محمد رضا الحسيني الجلالي تحت عنوان "نسبة الكتاب" قال حفظه الله: (1)

«و بالنسبة إلي كتابنا هذا، نقول بما أن النسخ تخلو عن أية إجازة، أو إنهاء سماع أو قراءة أو بلاغ، أو ما يشبهها، و مع ذلك فإن الذين تناقلوا هذا الكتاب، و تداولوا نسخه و هم خبراء ثقات لا بد أن يكون عملهم ذلك دالا علي قناعتهم، و إلا لم يرسلوا نسبتها إلي أبي غالب إرسال المسلمات، من دون مناقشة أو تردد.

لكن ذلك ليس حجة لنا، لعدم ذكر دليلهم علي ذلك، فقد يكون ذلك منهم اجتهادا، لا حجية له في مثل هذا الموضوع علينا إلا علي أساس انهم خبراء به، فتكون كلمتهم نافذة فيه. و مع ذلك يبقي لنا طريق مقنع و هو مقارنة الكتاب بما نقل عنه بالأسانيد المعتبرة، أو نقل عن غيره، فإن أوجب ذلك اطمئنانا عرفا ثبت المطلوب، و إلا بقي الأمر علي عدم الحجية.

و الذي يظهر من المحدث المحقق المجلسي الأول اعتباره هذه الطريقة أمرا معتمدا كما أن المحدث الحر العاملي يعتبر ذلك من طرق إثبات الكتب و التحقق من صحتها و هذه الطريقة هي مسلك يلتزم به أهل

الخبرة و عليه دأبهم في هذه الأيام.

و قد حاولنا تطبيق هذه الطريقة بالنسبة إلي هذا الكتاب، فوجدنا بحمد الله أن النصوص المنقولة عنه في مختلف المصادر مطابقة للموجود في هذه النسخ المتوفرة لدينا.

كما أن بعض ما فيها من المطالب و الطرق موجود في المصادر الأخري بطريق أبي غالب الزراري، مما يدل علي صحة النسبة. أضف إلي ذلك عد الشيخ الحر العاملي، للموجود: "معتمدا، ثابتا" من الكتب الواصلة إليه(2) و نسخته موجودة لدينا اعتمدناها في هذا التحقيق.

1- ([2]) نفس المرجع، ص 79

2- ([1]) قال الشيخ حر العاملي: «الأول ما هو عندنا معتمد ثابت و لم ننقل منه لقلة ما فيه من نصوص الأحكام الفرعية النظرية فمنها: الصحيفة الكاملة عن مولانا علي بن الحسين عليهما السلام فقد كتبها الباقر (عليه السلام) و أخوه زيد بخطهما، و قوبلت، و أسانيدها مشهورة. (الي ان قال) و منها: رسالة أبي غالب الزراري.» انتهي انظر: هداية الأمة إلي أحكام الأئمة (عليه السلام)، ج 8، ص 550

و قد عرفت أن الأعلام نسبوا نسخهم هذه التي اعتمدناها أيضا في هذا التحقيق إلي أبي غالب الزراري من دون تردد أو تشكيك.

إن هـذه الأمور يعضد بعضـها البعض، و تشـكل قرينة موجبة للوثوق بالنسـبة، في عادة أهل الفن و المعرفة بأمور الكتب و تحقيقها.» انتهي كلام السيد الجلالي

و اما جواب الاشكال الثالث و هو قول المحسني: (1)

«فرض عـدم التفاوت والاختلاف بين ما روي عن علي بن الحسن بطريق ابن عبدون و بطريق الزراري إذ لو احتمل الاختلاف لم يكف أحد الطريقين عن الآـخر، و المفروض أن الشـيخ أعلن أنه يروي عنه في التهـذيبين بأحـدهما، و لم يخبر أنه قابل بين الطريقين و لم يجـد تفاوتا بينهما، و الحق أنه لا نافي لهذا الاحتمال.» انتهي

قلت اولا: اختلاف النسخ احتمال و ما دام الشيخ لم يصرح بهذا الاحتمال فيبقي حكم الاصل و هو اتحاد النسخ.

ثانيا: لو كان واقعا اختلاف في النسـخ كان لزاما علي الشـيخ التصـريح بهـذا الاختلاف لان المشـيخات و الفهارس كتبت لاجل بيان طرق الكتب فلو كان كتاب يختلف عن كتاب اخر فما فائدة بيان الطريق اليها مادام

انها مختلفة النسخ و العبارات و لاجل هذا تري الشيخ مثلا في طريقه الي كتب و روايات أبان بن عثمان يقول: (2)

«هذه رواية الكوفيين، و هي رواية ابن فضال، و من شاركه فيها من القميين، و هناك نسخة أخري أنقص منها رواها القميون.» انتهي

المبحث الرابع: التعويض المركب من عدة طرق

اشارة

هذا النوع من التعويض معناه انه اذا كان عندنا طريق ضـعيف، نضم اليه طريقين او اكثر صـحاح و من مجموع هذه الطرق مع ذلك الطريق الضعيف، نستنج طريق صحيح واحد الي ذلك الراوي. هذا

1- ([2]) بحوث في علم الرجال، ص 356

2- ([1]) فهرست الطوسي، ص 47

النوع من التعويض قسمان، القسم الاول تعويض طرق الصدوق بالتركيب بين الطرق و الثاني تعويض طرق الشيخ الطوسي.

القسم الاول: تصحيح طريق الصدوق بالتركيب بين الطرق

و نحن نطرح لك مثالين حتي يتضح الامر و في كل مثال توضيح لطريقة من التعويض من هذا القسم.

المثال الاول: تركيب طريقين من الفهرست لتصحيح طريق الصدوق

و اول المثال نبحثه هو تركيب طريقان من الفهرست لاجل تصحيح طريق واحد للصدوق، قال السيد الخويي: (1)

«المستند في المسألة ما رواه الصدوق بإسناده عن جميل بن صالح: أنه سأل أبا عبد اللّه (عليه السلام) أيهما أفضل يصلي الرجل لنفسه في أول الوقت أو

يؤخرها قليلا و يصلي بأهل مسجده إذا كان إمامهم؟ قال: يؤخر و يصلي بأهل مسجده إذا كان الإمام. و لكنها مخدوشة سندا لجهالة طريق الصدوق إلي جميل المزبور فإنه غير مذكور في المشيخة.

(ثم قال في الهامش): و لكن يمكن استكشافه (طريق الصدوق إلي جميل) باعتبار أن الشيخ روي كتابه (كتاب جميل) بطريق صحيح و في الطريق ابن الوليد و الصدوق يروي جميع مرويات ابن الوليد عنه (اي ابن الوليد) كما يظهر من ترجمة ابن الوليد في الفهرست.» انتهي

و طريق الشيخ الي جميل بن صالح كما يلي: (2)

«جميل بن صالح له أصل أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن غير واحد(3) عن جميل بن صالح.» انتهي

هذا الطريق لايمر بصدوق لكن فيه ابن الوليد استاذ الصدوق و حيث كانت عند الصدوق جميع كتب و مرويات ابن الوليد فتكون هذه

1- ([2]) موسوعة الإمام الخوئي، ج 11، ص 229

2- ([1]) فهرست الطوسي، ص 114

3- ([2]) في هذه العبارة لفظ "عن غير واحد" و هو سبب الاشكال عند السيد العميدي و سياتي بحثه و الاجابة عليه.

الرواية من ضمن مرويات ابن الوليد التي وصلت الي الصدوق. قال الشيخ في ذكر الطريق الي ابن الوليد: (1)

«محمـد بن الحسن بن الوليـد القمي (الي ان قال) أخبرنا برواياته ابن أبي جيـد، عنه. و أخبرنا جماعـة، عن أحمد بن محمد بن الحسن، عن أبيه. و أخبرنا جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين (الصدوق)، عن محمد بن الحسن (بن الوليد).» انتهي

و الطريق الثالث يشـتمل علي الصـدوق فتكون للصـدوق طريق الي كتاب جميل بن صالـح عن طريق ابن الوليد. والحاصل: هنا صـححنا طريق الصـدوق الي جميل بن صالح بالتركيب بين عدة طريق، اولا: طريق الشـيخ في الفهرست الي جميل بن صالح الذي يمر بابن الوليد. ثانيا: طريق الشيخ في الفهرست الي ابن الوليد الذي يمر بالصدوق،

حتي يصح طريق الصدوق الي جميل بن صالح. ثالثا: تركيب طريق الصدوق الي ابن الوليد و منه الي جميل ابن صالح.

مناقشة السيد العميدي

السيد العميدي اورد اشكالين علي هذا المثال بعد تسليمه باصل هذا النوع من التعويض في كتابه، قائلا: (2)

«(اولا) احتمال ان تكون رواية الفقيه غير ماخوذة من كتاب جميل بن صالح مباشرة و علي هذا الاحتمال يكون طريق الفهرست الي كتاب جميل طريقا الي غير الكتاب الـذي أُخِذَت منه رواية الصدوق. (الي ان قال: ثانيا) اعتماد طريق الشـيخ العام الي جميع كتب و روايات ابن الوليـد في المقام لمجرد وقوعه في طريق الفهرست الي كتاب جميل بن صالح الذي لم يكن من رواية الصدوق لا يتم الا مع ثبوت سـلامة الواسطة بين ابن الوليد و جميل بن صالح و هذا لم يثبت من طريق الفهرست للارسال الحاصل فيه بالفظ عن غير واحد.»

للاجابـة علي الاشـكال اقول اولا: بعد تصـريح الشـيخ الصدوق بان رواياته مأخوذة من الكتب المعول عليها لا يبقي وجه للاشـكال حيث صرح انه اخذ الروايات من كتب اصحابها و هذا اصل في كل كتاب

1- ([3]) فهرست الطوسي، ص 442

2- ([1]) تعويض الاسانيد، ج 2 ص 267 - 268

من لا يحضره الفقيه، الا مايخرج بالدليل من هذا الاصل و لا يوجد هنا دليل علي خلافه.

ثانيا: قول العلامة المجلسي الاول خبير هذا العلم في ان الحديث ماخوذ من كتاب جميل و نحن ننقل الحديث مع شرح العلامة: (1)

«و سأل جميل بن صالح أيهما أفضل يصلي الرجل لنفسه في أول الوقت أو يؤخر قليلا و يصلي بأهل مسجده إذا كان إمامهم قال يؤخر و يصلي بأهل مسجده إذا كان هو الإمام. (قال المجلسي) و سأله أي أبا عبد الله (عليه السلام) جميل بن صالح و الظاهر أنه أخذه من كتابه و هو ثقة.»

انتهي

و للاجابة علي الاشكال الثاني اقول: عبارة "عن غير واحد" في طريق الشيخ الي جميل ابن صالح تدل علي قوة الواسطة عند القدماء.

و لولا ـ لم يكن كذلك لذكروا الاسامي بدلها، فعبارة غير واحد لها دلالة كما لعبارة اخبرنا جماعة قال الشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني في هذا الشأن: (2)

«و منها رواية الجليل عن غير واحد، أو عن رهط مطلقا أو مقيدا بقول من أصحابنا، و عندي أن هذه الرواية في غاية القوة، بل أقوي من كثير من الصحاح، و ربما تعد من الصحاح لبعد أن لا يكون فيهم ثقة.»

و قال الكلباسي في هذا الموضوع: (3)

«و كذا ما قد يقال عن غير واحد بناء علي حصول الاستفاضة بما فوق الواحد، بل في الذخيرة (4) عند الكلام فيما لو نسي تعيين الصلاة الفائتة و قوله عن غير واحد من أصحابنا يعني في رواية علي بن أسباط يدل علي تعدد الرواية، و ظهور صحة الخبر عنده، و مثل هذا الكلام عند ضعف الرواة و عدم صحة التعويل علي نقلهم لا يصدر عن الثقات الأجلاء لما فيه من التلبيس.» انتهي

1- ([2]) روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، ج 2، ص 508

2- ([1]) منتهي المقال في أحوال الرجال، ج 1، ص 104

3- ([2]) الرسائل الرجالية، ج 2، ص 148

4- ([3]) انظر: كتاب ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد، ج 2، ص384

ثم السيد العميدي ذكر طريق اخر غير الذي ذكره الخويي لتصحيح طريق الصدوق الي جميل بن صالح: (1)

«نعم يمكن ذلك بملاحظة طريق النجاشي الي جميل بن صالح حيث ذكر في ترجمته بان كتاب جميل متكون من نسختين نسخة رواها القميون عن الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح و اخري رواها الكوفيون عن ابن ابي عمير عنه و للشيخ في الفهرست طريق صحيح

و عام الي جميع كتب و روايات الحسن ابن محبوب و طريق مثله كذلك الي ابن ابي عمير و كلاهما من رواية الشيخ الصدوق في الفهرست و بهذا الوجه يكون للشيخ الصدوق طريقان صحيحان الي جميل بن صالح و ان لم يذكر طريقه اليه في مشيخة الفقيه.» انتهي

و هذا الكلام منه صحيح حفظه الله و نكرر قولنا هنا ان روايات القدماء متواترة وصلت اليهم بعدة طرق و لتشخيصها يجب معرفة طرقهم.

المثال الثاني: تركيب طريقي النجاشي و الشيخ لتصحيح طريق الصدوق

قال الاسترآبادي في منهج الرجال(2) بشان طريق الصدوق الي زيد الشحام:(3)

«والي زيد الشحام(4)

ضعيف بابي جميلة نعم النجاشي روي كتابه عن

1- ([4]) تعويض الاسانيد ج2 ص 268

2- ([1]) منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال المعروف ب-:. رجال الكبير للميرزا محمد بن علي بن إبراهيم الفارسي الأسترآبادي، المتوفي سنة 1028 ه-، و هو صاحب الكتب الثلاثة في الرجال: الكبير "منهج المقال"، و الوسيط "تلخيص الأقوال" و قد ينقل عنه المصنف أيضا في كتابه و الصغير الموسوم ب-: "الوجيز". و قد قسم المصنف كتابه الكبير إلي ثلاثة أجزاء، فرغ من جزئه الأول سنة 984 ه، و من الثاني سنة 985 ه، و من الثالث سنة 986 ه. و قد ذكر الشيخ آقا بزرك الطهراني في الذريعة أن للكتاب الكبير حواش كثيرة عليه و قد عد منها ثمانية نظرا لأهمية الكتاب و شموله. انظر: الذريعة، ج 6، ص 225.

3- ([2]) منهج المقال، الفائدة الثامنة (الطبعة الحجرية) ص 411

4- ([3]) في الطبعة الحجرية مكتوب زيد شهام و هو خطاء

صفوان عنه و قد روي المصنف في الصحيح جميع كتبه و رواياته لكن لو صح لصح فتدبر.» انتهي

قال الصدوق في مشيخة الفقيه:(1)

«و ما كان فيه عن زيد الشحام فقد رويته عن أبي و محمد بن الحسن رضي الله عنهما عن سعد بن عبد الله عن محمد بن عبد الحميد عن أبي جميلة عن زيد الشحام أبي أسامة.» انتهي

و هذا الطريق ضعيف بابي جميلة و لكن للنجاشي طريق اخر للشحام: (2)

«زيد بن يونس و قيل ابن موسي أبو أسامة الشحام، (الي ان قال) له كتاب يرويه جماعة. أخبرني محمد بن علي بن شاذان(3) (مجهول) قال: حدثنا علي بن حاتم (القزويني امامي ثقة) قال: حدثنا محمد بن أحمد بن ثابت(4) (القيسي، مجهول) قال: حدثنا محمد بن بكر بن جناح (واقفي ثقة) قال: حدثنا صفوان بن يحيي (امامي ثقة جليل) عن زيد بكتابه.» انتهي

و قال الشيخ في الفهرست: (5)

«صفوان بن يحيي، مولي بجيلة، يكني أبا محمد، بياع السابري (الي ان قال) أخبرنا بجميعها جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين (الصدوق)، عن محمد ابن الحسن (ابن الوليد) و أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفار و سعد بن عبد الله و محمد بن يحيي و أحمد بن إدريس، عن محمد ابن الحسين و يعقوب بن يزيد، عن صفوان.» انتهي

النتيجة: يصح طريق الصدوق الي زيد الشحام بضم طريق النجاشي الي زيد الذي يشتمل علي صفوان بن يحيي ثم ضم طريق الشيخ

الطوسي الي صفوان بن يحيي الذي يضم الصدوق. و السيد الاعرجي

1- ([1]) من لا يحضره الفقيه، ج 4، ص 11

2- ([2]) رجال النجاشي، ص 175

3- ([3]) من مشايخ النجاشي الذين اكثر منه الرواية فهو غني عن التوثيق.

4- ([4]) هو من مشايخ علي بن ابراهيم صاحب التفسير، قال السيد الخوئي: روي عن القاسم بن إسماعيل الهاشمي، و روي عنه علي بن إبراهيم تفسير القمي سورة ص، في تفسير قوله تعالي: (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي). انظر: معجم رجال الحديث، ج 15، ص 332.

5- ([5]) فهرست الطوسي، ص 241

بعدما ضم كلام الاسترآبادي في كلامه شرح قول الاسترابادي (لكن لو صح لصح) هكذا: (1)

«و إلي زيد الشحام، أبوه رضي الله عنه، و ابن الوليد رضي الله عنه، عن سعد، عن محمد بن عبد الحميد، عن أبي جميلة، عنه، و هو ضعيف بأبي جميلة، لكن النجاشي روي كتاب الشحام، عن صفوان، و الصدوق يروي جميع رواياته في الصحيح، فإن صح طريق النجاشي صح للصدوق، و الشحام ثقة.» انتهي

لان صحة التعويض هذا متوقف علي صحة طريق النجاشي فلعل احد يضعف طريق النجاشي لان فيه المجاهيل و غير الاماميين و لكن طريق الشيخ في الفهرست الي صفوان صحيح بلاشك. و قد أشار إليه محمد بن ابراهيم الكلباسي حيث قال:(2)

«و أيضا طريق الصدوق في الفقيه إلي زيد الشحام ضعيف بأبي جميلة، لكن روي النجاشي كتابه بالإسناد إلي صفوان، عنه و ذكر الشيخ في الفهرست في ترجمة صفوان أن جميع رواياته أخبرنا بها جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن الصفار و سعد و محمد بن يحيي و أحمد بن إدريس، عن محمد بن الحسن، عن يعقوب بن زيد، عن صفوان. و ربما يستخرج طريق صحيح للصدوق إلي زيد الشحام، لصحة طريق الصدوق في طريق الفهرست إلي صفوان الراوي عن الشحام بحكم طريق النجاشي إلي الشحام.» انتهي

و قال أبو الهدي الكلباسي: (3)

«و كما في طريق الصدوق، أيضا إلي زيد الشحام، فإنه ضعيف بواسطة أبي جميلة لكن روي النجاشي كتابه، عن صفوان، قال: له كتاب يرويه جماعة منهم: صفوان بن يحيي و ذكر في الفهرست طريقا صحيحا ينتهي إليه، قال: أخبرنا برواياته، جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن، عنه. فالطريق المستخرج المركب

من الطريقين: الجماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن، عن صفوان، عن الشحام و يمكن استخراج الصحيح إليه منه، بدون توسط الصدوق أيضا، نظرا إلي ما ذكره في الفهرست في

1- ([1]) عدة الرجال، ج 2، ص 133

2- ([2]) الرسائل الرجالية، ج 4، ص 277

3- ([3]) سماء المقال في علم الرجال، ص: 119

ترجمة صفوان، أخبرنا برواياته، ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، و سعد، و محمد، و أحمد، عن محمد بن الحسين، عن صفوان و أخبرنا بها، الحسين، و ابن أبي جيد، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، و الحسين بن سعيد، عنه.» انتهي

و قال العلوي العاملي(1) في مناهج الأخيار: (2)

«و ان كان طريقه (اي الصدوق) في الفقيه الي ابي اسامة ضعيفا بابي جميلة لكن يمكن تصحيح الطريق اليه بان النجاشي روي كتاب زيد الشحام عن صفوان و ذكر في صفوان ان جميع رواياته اخبره بها جماعة عن محمد بن علي بن حسين عن محمد بن الحسن الصفار و سعد و محمد بن يحيي و احمد بن ادريس عن محمد بن الحسين عن يعقوب بن يزيد عن صفوان. و حينئذ يكون لمحمد بن علي الحسين طريق صحيح الي زيد و كون رجال هذا الخبر غير معلومي الحال يندفع بما ذكره النجاشي من ان هذا من جملة الروايات.» انتهي

القسم الثاني: تصحيح طريق الشيخ بالتركيب بين عدة الطرق

طريق الشيخ الطوسي الي آدم بن إسحاق بن آدم هكذا: (3)

«آدم بن إسحاق بن آدم له كتاب أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل الشيباني، عن أبي جعفر محمد بن جعفر بن بطة القمي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن آدم بن إسحاق بن آدم.»

1- ([1]) هو السيد الجليل و العالم الفاضل المتتبع المتبحر السيد أحمد بن زين العابدين العلوي العاملي الإصفهاني (ق 11 ه-) فيلسوف فقيه، أصله من جبل عامل، ومحل ولادته إصفهان، ابن خالة السيد مير داماد وصهره وأبرز تلامذته، قرأ عليه كتاب الشفاء و شرح الإشارات و قواعد الأحكام وغيرها من المصنفات العقلية والنقلية، وتأثر به كثيرا فأيد آراءه الفلسفية، وجمع شعره بعد وفاته، كما قرأ علي الشيخ البهائي أيضا ومنحه استاذه إجازة الرواية. تلمذ له ولده السيد محمد عبدالحسيب وأجازه في الرواية عنه. أتقن اللغة العبرية، ووقف بحزم أمام الحملات التبشيرية. توفي بإصفهان بعد سنة 1054، ودفن فيها بمقبرة تخت فولاد. انظر: الحاشية علي أصول الكافي للعلوي عاملي، ص 9

2- ([2]) مناهج الأخيار في شرح الإستبصار،ج1، ص 349

3- ([1]) فهرست الطوسي ص 42

و في الطريق "أبو المفضل الشيباني"، و "ابن بطة" هما ضعيفان علي المشهور و لذا قال المحدث النوري:(1)

«إلي آدم بن إسحاق ضعيف في الفهرست (الي ان قال المحدث النوري) قلت: في النجاشي له كتاب، يرويه عنه محمد بن عبد الجبار، و أحمد بن محمد بن خالد، و هما ثقتان، و طريق الشيخ إلي الأول في الفهرست و إلي الثاني في المشيخة صحيح.»

و هنا المحدث النوري عوض طريق الشيخ الضعيف بالتركيب بين طريق النجاشي و طرق اخري من الشيخ في الفهرست و المشيخة. حيث قال النجاشي لآدم كتاب يرويه عنه البرقي و ابن عبدالجبار، و قال: (2)

«آدم بن إسحاق بن آدم بن عبد الله بن سعد الأشعري قمي، ثقة، له كتاب، يرويه عنه محمد بن عبد الجبار و أحمد بن محمد بن خالد (البرقي) أخبرنا محمد بن علي قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيي قال: حدثنا أحمد بن إدريس عن محمد بن عبد الجبار قال: حدثنا آدم بن إسحاق.» انتهي

و للشيخ الطوسي طريق صحيح الي كل من ابن عبدالجبار و البرقي. طريق الشيخ لابن عبدالجبار: (3)

«محمد بن أبي الصهبان و اسم أبي الصبهان عبد الجبار له روايات أخبرنا بها ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله و الحميري و محمد بن يحيي و أحمد بن إدريس، عن محمد بن أبي الصهبان.»

طريق الشيخ للبرقي: (4)

«و من جملة ما ذكرته عن احمد بن محمد بن خالد ما رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد.»

1- ([2]) خاتمة مستدرك الوسائل، ج 6، ص 20- 19

2- ([3]) رجال النجاشي، ص 105

3- ([4]) فهرست الطوسي، ص 415

4- ([1]) تهذيب الأحكام، ج 10، ص 44

اشكال السيد العميدي و جوابه

و استشكل السيد العميدي علي كلام المحدث النوري قائلا: (1)

«يلاحظ علي هـذا التصـحيح ان طريق الشـيخ الي روايات محمـد بن عبـدالجبار في الفهرست و ان كان صـحيحا الا انه لم يكن عاما الي جميع كتبه و رواياته و علي هذا فهو يختص بما روي عن محمد بن عبدالجبار و لا يتعدي الي ما روي عن آدم بن اسحاق (الي ان قال) و اما طريق مشيخة التهذيب الي البرقي فهو و ان كان صحيحا الا انه لم يكن عاما ايضا.»

و للاجابة عليه نقول : قول الشـيخ (له روايات أخبرنا بها) يدل علي العموم حيث من جملة روايات ابن عبدالجبار رواياته عن آدم بن اسحاق فتكون رواية عبدالجبارعن آدم بن اسحاق داخلة في جملة مرويات الشيخ عن عبدالجبار.

و بالنسـبة الي طريق الشـيخ الي البرقي في مشـيخة التهـذيب نقول لنـا كلام حول عموميـة طرق المشـيخة و ان مشـيخات تكتب علي نحو فهرست الكتب و لازم هذا الامر ان تكون عامة ايضا كما هو حال مشيخة التهذيبين و سيأتي بحثه.

والحاصل: هنا صححنا طريق الشيخ بتركيب بين عدة طرق اولا طريق النجاشي الي آدم و ثانيا طريق الشيخ في الفهرست الي ابن عبدالجبار و و ثالثا بطريق الشيخ الي البرقي في المشيخة.

فائدة مهمة في عبارة بعض اصحابنا

و هذا البحث نذكره استطرادا علي البحث السابق حول عبارة بعض اصحابنا فنقول بعون الله: ابن ابي عمير اذا ارسل رواية فعلمائنا يعاملونها معاملـة المسـندة الصـحيحة و ننقل كلام علمائنا رضوان الله تعالي عليهم من كتاب ميراث حديث شـيعه الذي جمع فيه الاقوال و من اراد الاكثر فاليراجع الي هناك.

1- ([2]) تعويض الاسانيد، ج 2، ص 309

قال المؤلف تحت عنوان الفائدة الحادية عشرة في حجية مراسيل ابن أبي عمير ما هذا مختصره: (1)

«قد اختلفوا في حجية مراسيل ابن أبي عمير علي قولين الأول: القول بالحجية كما هو مقتضي كلام العلامة في النهاية والشهيد في الذكري وشيخنا البهائي، بل عن جماعة من أصحابنا كالنجاشي والشهيدين في الذكري وشرح الدراية والمقدس في المجمع دعوي اتفاق الأصحاب علي العمل بمراسيله.

وعن العلامة البهبهاني: إن مراسيل ابن أبي عمير في حكم المسانيد عند الفقهاء، لو لم يكن أقوي عند القدماء قال: ويظهر من الشيخ أنه معروف بأنه لا يرسل إلاعن ثقة وعن السيد السند النجفي: أن مراسيل ابن أبي عمير لا تقصر عن المسانيد، لسكون الأصحاب إليها واتفاقهم علي أنه لا يرسل إلاعن ثقة.

قال: فالظن الحاصل من مرسلات ابن أبي عمير لا يقصر عن الظن الحاصل من مسانيد الثقات. وقال السيد الداماد: إن مراسيل ابن أبي عمير تعد في حكم المسانيد،

لما ذكره الكشي أنه حبس بعد الرضا عليه آلاف التحية والثناء نهب

ماله وذهبت كتبه، وكان يحفظ أربعين جلدا فحدث بما حفظه، فلذلك أرسل أحاديثه.

وقال النجاشي: قيل إن اخته دفنت كتبه في حال استتاره وكونه في الحبس أربع سنين فهلكت الكتب. وقيل: بل تركتها في غرفة فسال عليها المطر فهلكت، فحدث من حفظه ومما كان سلف له في أيدي الناس، فلذلك أصحابنا يسكنون إلي مراسيله.» انتهي

قلت: هذا الكلام اذا كان القائل لعبارة بعض اصحابنا ابن ابي عمير و اما اذا كان القائل غير ابن ابي عمير هل تصح الرواية ام لا ؟ عندنا ثلاث أدلة علي تصحيح الروايات التي وردت فيها عبارة "اخبرنا بعض اصحابنا " عن غيره فنقول:

الدليل الاول: لتصحيح الروايات التي ورد فيها كلمة بعض اصحابنا نقول من حيث ان الرجاليين المتقدين كانوا حريصين اشد الحرص في تبين صفات الرواي و اذا كان الراوي يأخذ من الضعفاء و المجاهيل ينصون علي هذا الامر كما نري في كلماتهم "ان فلان كان يروي عن الضعفاء و يعتمد المراسيل و لا يبالي عمن أخذ" و من هذه الجهة اذا وجد راوي نصوا علي وثاقته و اجلاله و لكن لم يقولوا انه كان يروي

1- ([1]) ميراث حديث شيعه، مجلد الواقفية، ج 16، ص 362

عن الضعفاء فنستنج ان هذا الراوي لايأخذ عن الضعفاء و لا ينقل عن المجاهيل.

و هنا مثلا ابن ابي عمير من الاجلاء التي لم ينصصوا في حقه روايته عن الضعفاء. ان قلت نري ان اكثر هؤلاء الموصوفين بالاجلال نقلوا عن الضعفاء قلت: اذا ثبت ان الراوي الفلاني يروي عن الثقات فقط (وهذا هو المفهوم من عدم تنصيصهم في حقه انه ينقل عن الضعفاء و المجاهيل) و اتفق نقله لمجهول فهذا يدل علي وثاقته ذلك المجهول في نظر الرجاليين في ذلك الزمان و ان لم يكن كذلك لصرحوا في حقه انه يروي عن الضعفاء كما ينقل عن الثقات و ثانيا اذا قبلنا جدلا ان الراوي الفلاني ينقل عن الضعيف نقول انه اذا اخذ من راوي ضعيف رواية او رواياتان فهذه ليست قاعده كلية بل خلاف الاصل الذي فهمناه من تنصيصهم بحق الراوي الفلاني و لكل قاعدة شذوذ و القليل لا حكم له و القاعدة تبقي بكليتها.

الدليل الثاني: في عبارت بعض اصحابنا فأن لفظ بعض علي صورة الاطلاق تدل علي اقل من النصف مثلا اذا قالوا جاء بعض الأساتذة: معناه طائفة منهم.

جاء في كتاب معجم الفروق اللغوية لمولفه أبي هلال العسكري في بحث الفرق بين البعض والجزء قال في تعريف البعض:(1) «وحد البعض ما يشمله (اي الواحد) وغيره إسم واحد (بالفارسي بعض شامل يك و غير يك مي باشد).»

قلت: هذا تعريف البعض عند أبي هلال حيث يعرف البعض : "الذي يشمل الواحد و غير الواحد" فعلي هذا يكون تعريف البعض هو ما يكون اكثر من الواحد الي اقل من النصف. ان قلت لعل المقصود من يشمله يعني يطلق علي الواحد كما يطلق علي العشرة قلت معني يشمل يعني يعم يعني البعض هو متكون من عدة اجزاء مثلا الجزء الاول هو الواحد و الجزء الثاني هو الاثين الي اقل من النصف.

ثم قال أبي هلال العسكري: «وقيل حد البعض التناقص عن الجملة (اي مايكون اقل من الجمله و هي اكثر من النصف)، وقال البلخي: البعض أقل من النصف.» اقول : و علي هذا الاساس البعض ما يشتمل علي الواحد و غير الواحد الي اقل من النصف.

1- ([1]) معجم الفروق اللغوية، ص 103

و لا دليل علي ان مراد الرواي من قوله اخبرنا بعض اصـحابنا هو واحد من اصـحابنا اذ يمكن ان يكون اثنين او ثلاث او اكثر و المتعين علي ما نقلناه من ابن هلال ان البعض اكثر من الواحد. و لا اشكال في هذا المعني طبق كتب اللغة و علي هذا لا اشكال في الراوي المأخوذ عنه اذا قال بعض اصـحابنا اي ان الرجال الـذين نقلوا الرواية له اكثر من واحد الي النصف من الاصـحاب الموجودين في زمانه و نحن نعتقد ان الرواة في كلامهم بعض اصحابنا هو ان النقلة اكثر من واحد و قول الراوي اخبرنا بعض اصحابنا نفس كلامهم اخبرنا غير واحد.

ان قلت : كلمة قال في عبارة "بعض اصـحابنا قال" تدل علي ان القائل واحد و ليس الجمع كما ذهبت. قلت: الضمير في قال يرجع الي لفظ البعض و هي مفردة كما في قولنا "قال بعض الفقهاء" و لا نقصد فقيها واحد قال هذا الامر. و المثال علي ذلك:(1)

«سـهل بن زياد عن غير واحد من أصحابنا قال قال: إذا رأيت الميت قد شخص ببصره و سالت عينه اليسري و رشح جبينه و تقلصت شفتاه و انتشرت منخراه فأي شي ء رأيت من ذلك فحسبك بها.»

الدليل الثالث: كلام المحقق صاحب الشرايع إذا قال: (2)

«المسألـة الخامسـة إذا قال أخبرني بعض أصـحابنا و عني الإمامية، يقبل و إن لـم يصـفه بالعدالة، إذا لـم يصـفه بالفسوق لأن إخباره بمذهبه شهادة بأنه من أهل الأمانة، و لـم يعلم منه الفسوق المانع من القبول.»

1- ([1]) الكافي ج 3، ص 135

2- ([2]) معارج الأصول، ص 218

الفصل الثالث: المناهج المذكورة في كتاب رجال الإيرواني

اشارة

ص: 89

تمهيد

ينحدر الشيخ محمد باقر الإيرواني نجل سماحة اية الله الشيخ محمد تقي الإيرواني من اسرة علمية معروفة في النجف الاشرف تنتهي الي جدها الأعلي المعروف بالفاضل الإيرواني المتتلمذ علي يد العلمين الشيخ صاحب الجواهر والشيخ الانصاري و الذي كان من أحد مراجع الدين المعروفين في النجف الاشرف.

ولد الشيخ سنة (1949 م) وعاش و ترعرع في مدينة النجف الاشرف وقد درس الدراسة الاكاديمية الابتدائية والثانوية والاعدادية في مدارس منتدي النشر التي كان يشرف عليها مجموعة من العلماء علي رأسهم اية الله الشيخ محمد رضا المظفر. وقد شرع وهو في الصف الرابع الاعدادي في الدراسة الحوزوية فدرس المقدمات والسطوح العالية علي يد مجموعة من فضلاء الحوزة انذاك.

وقد مارس دراسة مرحلة الخارج في الفقه علي يد العلمين السيد الخوئي والسيد الشهيد الصدر. وحضر بداية الدورة الاصولية الثانية للسيد الشهيد الصدر واستمر حتي الايام الاخيرة من حياته المباركة.

وحضر فترة من الزمن ايضا بحث الاصول للمرجع الديني السيد علي السيستاني وبحث الفقه للمرجع الديني السيد محمد سعيد الحكيم وقد مارس الشيخ التدريس في حوزة النجف الاشرف.

وعلي اثر تأزم الاحداث في العراق في السنوات الحرب العراقية الايرانية هاجر سماحة الشيخ الي مدينة قم المقدسة وشرع فيها بتدريس السطوح العالية لفترة خمس سنوات تقريبا ثم شرع بعد ذلك بتدريس الفقه والاصول علي مستوي مرحلة الخارج .

وقد تخرج علي يده مجموعة كبيرة من تلاميذ الحوزة في النجف الاشرف وقم المقدسة وقد الف مجموعة من الكتب التي يمكن انتفاع طلبة الحوزة بها وهي:

1 – الحلقة الثالثة في أسلوبها الثاني، اربعة اجزاء وهو شرح للحلقة الثالثة من حلقات علم اصول الفقه للسيد الشهيد الصدر وهو شرح بطريقة خاصة غير مألوفة في سائر الشروح.

2 – دروس تمهيدية في الفقه الاستدلالي، ثلاثة اجزاء وهو دورة فقهية استدلالية باسلوب جديد وقد شق في بعض الحوزات طريقة في التدريس وقد كتبه الشيخ كبديل عن الروضة البهية.

3 – دروس تمهيدية في القواعد الفقهية، جزءان وهو مجموعة محاضرات في بعض القواعد الفقهية المهمة للطالب الحوزوي القاها سماحته علي طلاب الحوزة العلمية في مدينة قم المقدسة.

4 – دروس تمهيدية في تفسير ايات الاحكام، جزءان وهو مجموعة محاضرات في تفسير ايات الاحكام القاها سماحته كالسابق.

5 – اشتغل في كتابة كتاب كبديل عن مكاسب الشيخ الأنصاري وقد تم انجاز كتاب الطهارة والصلاة منه وهما الان يدرسان في بعض مدارس الحوزة العلمية.

6– دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، جزء واحد وهو مجموعة محاضرات في القواعد الرجالية القاها سماحة الشيخ علي طلاب الحوزة العلمية في مدينة قم المقدسة في بداية هجرته اليها.(1)

وذكر الشيخ الإيرواني في كتابه الرجالي (دروس تمهيدية في القواعد الرجالية)، عدة طرق لتعويض الاسانيد و نسب كل طريق الي احد العلماء و مسود هذه الصحف، حينما كنت ادرس علم الرجال عند شيوخنا حفظهم الله أشكلت عليّ فهم نظرية تعويض الاسانيد من كتاب رجال الإيرواني و لكن كان لي شوق و هو عند اي طلبه في علاقته لفهم معضلات الكتاب الذي يدرسه و انا من ضمنهم بدأت بالتحقيق و التتبع في نظرية تعويض الاسانيد و اخذ مني هذا التحقيق و التتبع مدة طويلة و طالعت كثيرا و تتبعت الاقوال و الحمدلله من علينا الله بفهم بعض خفايا هذه الفكرة و وجدتها من اهم مباني علمي الرجال و الدراية.

و من حيث انه كان الباعث الاولي لي من تاليف هذا البحث هو شرح كلام الإيرواني في نظرية التعويض و كان كل جهدي مصبوب علي

1– ([1]) انظر: موقع صحيفة صدي المهدي (عليه السلام) الشهرية التابعة لمركز الدراسات التخصصية في الامام المهدي (عليه السلام) /http://m-mahdi.net/sada-almahdi

فهم تلـك الطرق الـذي ذكرها الشـيخ الإيرواني في كتابه الارجالي و ايضا خدمـة مني لكل الـذين لعل و عسـي في مابعـد يواجهون نفس الصعوبات التي واجهتها.

و ايضا لاجل التسـهل علي الطلاب و القارئين لهذا الكتاب و فهم عباراته قمت بشـرح تلك الاراء و ذكرنا كلام العلماء المنسوب لهم هذه النظريات بالنص و الضـبط الدقيق و الذي نقلها المؤلف الإيرواني مضمون كلامهم في كتابه و من بعد ذلك نقلنا اشكالات الإيرواني علي اراء هولاء الاعلام و اجبنا عليها بما سمح لنا فهمنا الفاتر و تتبعنا الناقص و من الله المستعان.

ص: 92

المبحث الاول: طريقة الأردبيلي

اشارة

هو العـالم المتتبع المتضـلع الخبير و الرجالي الكامل البصـير المولي محمـد علي الأردبيلي مولـدا، النازل بالغري ثم الحايري كان عالما فاضلا كاملا خبيرا متبحرا بصيرا بالرجال الف كتاب "جامع الرواة و إزاحة الاشتباهات عن الطرق و الإسناد" في مدة عشرين سنة و هو كتاب حسن مفيد جيد عديم النظير في علم الرجال و كان فراغ المصـنف من هذا الكتاب علي ما ارخه نفسه في التاسع عشر من شهر ربيع الاول من سنة 1100 ه و كان رحمه الله اذ ذلك باصفهان، فامر السلطان الشاه سليمان الصفوي بكتابة نسخة له عن نسخة الاصل.

فلما اراد الكاتب الشـروع فيها دعا المصنف جماعة من اعاظم العلماء الي حجرته بالمدرسة المباركية فكتب كل واحد منهم شيئا من اوله الي سـطرين منهـا تقـديرا منهـم له و لكتـابه و تيمنـا منه بخطـوطهم فكتب العلامـة المجلسـي (بسم الله الرحمن الرحيم) و الاقـا جمـال الخونساري (الحمد لله) و السـيد علاء الدين گلسـتانه (الذي) و السـيد الميرزا محمد رحيم العقيلي (زين قلوبنا) و الشـيخ جعفر القاضـي (بمعرفة الثقات) و الاقا رضي الدين محمد اخو اقا جمال الدين الخونساري (و العدول) و المولي محمد السرابي (و الاثبات و الاعيان).

ثم كتب الباقون كلمة كلمة الي تمام السطرين ثم كتب الكاتب، و هو مرتضي بن محمد يوسف الافشار علي ما عرف نفسه ما بعد السطرين الي اخر الكتاب و فرغ من كتابتها سنة 1100 ه.

و كتب العلامة المجلسـي بخطه علي ظهرها أنه اوقفها من قبل الشاه سـليمان في شـهر شـعبان من السنة المذكورة و كان من المكتوب في ظهر نسخة الاقا رضي القزويني المذكور هذه العبارة: (1)

«توفي جامع هذا المؤلف قدس سـره في شهر ذي القعدة الحرام سنة 1101 من الهجرة في المشـهد المقدس الحاير الحسيني علي شهيده الف الف تحية و سلام.»

1- ([1]) انظر: مقدمة كتاب جامع الرواة و إزاحة الإشتباهات عن الطرق و الأسناد، ص 2-3

و للميرزا محمد الأردبيلي كتاب اخر قد أعد فيه دراسة طرق الشيخ الطوسي رضي الله تعالي عنه في كتبه الثلاثة التهذيبين و الفهرست، و أطلق عليه اسم: "تصحيح الأسانيد" او " مجمل الفهارست" او "مجمع الفهارست".(1)

و فيها ذكر طريقته في تعويض الأسانيد و هي محل كلامنا و مناقشتنا ثم اختصرها في الفائدة الرابعة من فوائد كتابه المعروف ب: "جامع الرواة"، و قد طبع ايضا في الفائدة السادسة من خاتمة المستدرك و كذا طبع في أواخر كتاب تنقيح المقال في علم الرجال للمتتبع المحقق الحاج الشيخ عبد الله المامقاني و قد طبع أصل جامع الرواة بأمر السيد المجدد لفقه القدماء، في أوائل القرن الرابع عشر الحاج اقا حسين البروجردي المتوفي سنة 1380 ه- و شكر الله مساعيهم.

و محاولة الشيخ الأردبيلي في تعويض الأسانيد في نفسها محاولة جديدة و قابل للتطوير لكن هذه الرسالة لم تصلنا الي الان و لعلها في مكتبات الكتب الخطية تنتظر من يقوم بتنزيلها و تقديمها للمحققين. و الأردبيلي لخصص هذه الرسالة كما قلنا في كتابه الرجالي "جامع الرواة" الفائدة الرابع و ايضا نقل خلاصتها المحدث النوري(2)

و الرسالة المذكورة في المستدرك ليست نفس الخلاصة في جامع الرواة و ايضا بعد مطالعة الاثنين وجدت بعض الاختلافات و الاضافاة نقلها المحدث النوري عن لسان الأردبيلي رحمهم الله نعم المحدث النوري علق عليها ببعض الزيادات من نفسه.

ولهذا اصبحت رسالة المستدرك اكمل و فيها عبائر ازيد من تلك التي ذكرة في جامع الرواة مما يدل ان النسخة التي كان يملكها المحدث

النوري كانت اكمل من النسخ الموجودة في ايدينا من كتاب جامع الرواة و او لعل كان المحدث النوري ينقل مباشرة عن رسالة تصحيح الأسانيد، لذا نحن ننقل كلام الأردبيلي في رسالته من كتاب خاتمة

1- ([1]) انظر: جامع الرواة و إزاحة الإشتباهات عن الطرق و الأسناد، ج 2، ص 474

2- ([2]) المحدث النوري نقل الفائدة الرابعة من كتاب جامع الرواة في المجلد الرابع و العشرين من كتابه مستدرك الوسائل في الفائدة السادسة من خاتمة المستدرك في مجلد كامل.

المستدرك. و في هذه الرسالة استكشف الأردبيلي طرق الي اصحاب الكتب و الاصول لم يشار اليها من قبله و الأردبيلي كما يقول جعلها طريقا الي اصحاب الكتاب حيث كشف لاكثر من ثمانمائة و خمسين راوي من رواة التهذيبين طرقا صحيحة.

كلام الأردبيلي في سبب تاليف رسالته

قال الأردبيلي في سبب تاليفه لرسالته: (1)

«فرأيت الشيخ رحمه الله تعالي يذكر مجموع السند في اوائل الكتاب ثم يطرح ابتداء السند لاجل الاختصار و يبتدي بذكر اهل الكتب و اصحاب الأصول و يذكر في المشيخة و الفهرست طالبا لإخراج الحديث من الأرسال طريقا او طريقين او اكثر الي كل واحد منهم و من كان مقصده الاطلاع علي احوال الأحاديث. فينبغي له ان يطمح نظره الي المشيخة و يرجع الي الفهرست و اني لما رجعت اليهما الفيت كثيرا من الطرق الموروده فيهما معلولا علي المشهور بضعف او جهالة او ارسال و ايضا رايت الشيخ رحمه الله تعالي يروي الحديث عن اناس اخر معلقا و ليس له في المشيخة و لا في الفهرست اليهم طريق.

و لم يبال الشيخ قدس الله روحه بذلك لكون الاصول و الكتب عنده مشهورة بل متواترة و انما يذكر الاسانيد لاتصال السند و لذا تراه لا يقدح عند الحاجة اليه في اوائل السند بل انما يقدح فيمن يذكر بعد اصحاب الأصول لكن المتأخرين من فقهائنا رضوان الله عليهم يقولون حيث ان تلك الشهرة لم تثبت عندنا فلا بد لنا من النظر في جميع السند. فبذلك اسقطوا كثيرا من اخبار الكتابين عن درجة الاعتبار وقد خطر بخاطر هذا القليل البضاعة المجهد نفسه لايضاح هذه الصناعة

انه ان حصل لي طريق يكون لطريقة الشيخ رحمه الله تعالي مقويا و قرينة للمتاخرين و الاعتبار لكانت تلك الاحاديث الغير المعتبرة من هذين الكتابين معتبرة و لمن اراد الاطلاع علي طرق هذين الكتابين منهلا مروية.

كنت افتكر برهة من الزمان في هذا الامر متضرعا الي الله سبحانه و مستمدا من هداياته و الطافه التي وعدها المتوسلين الي جنابه بقوله (وَ

1- ([1]) جامع الرواة و إزاحة الإشتباهات عن الطرق و الأسناد، ج 2، ص 473

الذِينَ جاهَدُوا فِينا لَنَهْدِيَنهُمْ سُبُلَنا) الي ان القي في روعي ان انظر في اسانيد التهذيب و الاستبصار (اي ينظر في المجلدين الاول و الثاني من التهذيب و الاستبصار) لعل الله يفتح الي ذلك بابا فلما رجعت اليهما فتح الله الي ابوابا فوجدت لكل من الأصول و الكتب طرقا كثيرة غير مذكورة فيهما (اي في مشيخة التهذيبين و الفهرست).

اكثرها موصوفة بالصحة و الاعتبار فاردت ان اجمعها للطالبين للهداية و الاستبصار و ليكون عونا و ردءا للناظرين في الاخبار مدي الأعصار ثم اكتفيت في جمعها لاطمينان القلب و حصول الجزم للناظرين اليها علي ضبط قدر قليل منها لان المنظور فيما نحن فيه الاختصار. فنظرت اولا الي الفهرست و المشيخة فكتبت الطريق الذي يحكم من غير خلاف بصحته و الطريق الذي يحكم من غير خلاف بضعفه و في الطريق الذي كان خلافيا و لم اقدر علي ترجيحه كتبت اسم الشخص الذي صار الطريق بسببه مختلفا فيه حتي ان الناظر فيه يكون هو الذي يرجحه ثم كتبت تحت كل واحد من الطرق الضعيفة و المرسلة و المجهولة الطرق الصحيحة و الحسنة و الموثقة التي وجدتها في هذين الكتابين. و اشرت الي انها في اي باب و اي حديث من هذا الباب حتي يكون للناظر مبرهنا و مدللا و له الي ماخذه سبيلا سهلا و بذلت الجهد و صرفت الوسع فجاء كتابي هذا بحمد الله سبحانه و تعالي وافيا شافيا.» انتهي كلام الأردبيلي

كلام البروجردي في شرح كلام الأردبيلي

السيد البروجردي المرجع المعاصر كتب مقدمة علي كتاب جامع الرواة و بعد ان نقل مختصر ما نقلناه عن الأردبيلي في الاعلي شرح كلام الأردبيلي و قال: (1)

«و نقول اما استنباط الطرق المعتبرة الي ارباب الكتب و الاصول من وقوعهم في اسانيد التهذيبين فمنشأه انه اذا رأي في سند من اسانيدهما صاحب كتاب او اصل استظهر ان الحديث المروي بذلك السند مأخوذ من كتاب هذا الرجل.

و ان الرواة الذين توسطوا في سنده بين الشيخ و بينه رووا هذا الحديث عنه بسبب روايتهم لجميع ما في كتابه من الروايات و لذلك اذا رأي

1- ([1]) نفس المرجع، المقدمة، ص 5

ان الشيخ ره روي عن هذا الرجل روايات اخر و بدء بذكره في اسانيدها و لم يذكر في المشيخة و الفهرست اليه طريقا او ذكر اليه طريقا ضعيفا علي المشهور حكم بصحتها.

لما وجده من الطريق الصحيح او المعتبر الي كتابه مثلا روي الشيخ ره في التهذيب عن علي بن الحسن الطاطري قريبا من ثلاثين حديثا. بدء بذكره في اسانيدها و قال في المشيخة و ما ذكرته عن علي بن الحسن الطاطري فقد اخبرني به احمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير عن ابي الملك احمد بن عمر بن كيسبة عن علي بن الحسن الطاطري و هذا طريق مجهول عندهم بابن كيسبة و بابن الزبير و مقتضاه عدم اعتبار تلك الروايات.

و روي في كتاب الحج اربع روايات سندها هكذا موسي بن القاسم عن علي بن الحسن الطاطري عن درست بن ابي منصور و محمد بن أبي حمزة عن ابن مسكان الخ و موسي بن القاسم ثقة و طريق الشيخ الي كتابه في الحج صحيح. فلما رأي المصنف هذه الروايات الاربع قال في مختصر الرسالة والي علي بن الحسن الطاطري فيه علي بن محمد بن الزبير في المشيخة و الفهرست و الي الطاطري صحيح في التهذيب في باب الطواف قريبا من الآخر بستة عشر حديثا و في الحديث الستين

و في باب الخروج الي الصفا في الحديث الحادي و الستين.»

تطبيق طريقة الأردبيلي

قال الأردبيلي في جامع الرواة: (1)

«و الي آدم بياع اللؤلؤ ضعيف في ست (اي الفهرست) و اليه موثق في يب (اي التهذيب) في باب وصية الصبي قريبا من الآخر بحديثين.» انتهي

اقول الطريق الضعيف في الفهرست هكذا: (2)

«آدم بياع اللؤلؤ له كتاب أخبرنا به أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن القاسم بن إسماعيل القرشي، عن أبي محمد، عنه (آدم بياع اللؤلؤ).» انتهي

1- ([1]) نفس المرجع، ج 2، ص 474

2- ([2]) فهرست الطوسي، ص 41

في الطريق: القاسم بن إسماعيل القرشي، و أبو محمد ضعاف و البقية ثقات.

مناقشة موضع الضعف في السند

كما قلنا ان في السند السابق شخصان ضعيفان احدهما القاسم بن "إسماعيل القرشي" و الثاني "أبو محمد" و الاولي وثقه المحدث النوري و الاخر يبقي مجهول. إسماعيل القرشي: قال المحدث النوري و هو بصدد توثيقه: (1)

«و إلي إبراهيم بن نصر مجهول في الفهرست (انتهي كلام الأردبيلي) قلت: (و القائل النوري) المجهول: القاسم بن إسماعيل القرشي، الذي يروي عنه حميد أصولا كثيرة، و لذا استظهر وثاقته مضافا إلي أنه

يروي فيه عن جعفر ابن بشير، الذي قالوا فيه: روي عنه الثقات(2).» انتهي

شرح كلام المحدث النوري

كثرة رواية الاصول من احد امارة الوثوق، حيث قال الطوسي في رجاله:(3)

«القاسم بن إسماعيل القرشي، يكني أبا محمد المنذر، روي عنه حميد بن زياد أصولا كثيرة.»

و قال الطوسي فيه ايضا: (4)

«أحمد بن محمد بن سلمة الرصافي البغداذي (البغدادي)، روي عنه حميد أصولا كثيرة، منها كتاب زياد بن مروان القندي.»

و قال:(5) «أحمد بن محمد بن زيد الخزاعي، يكني أبا جعفر، روي عنه حميد أصولا كثيرة.»

1- ([3]) مستدرك الوسائل و مستنبط المسائل، ج 24، ص 33

2- ([1]) فيكون القاسم بن إسماعيل طبق هذا الكلام ثقة في نظر المحدث النوري ضعيف في نظر جمهور الرجاليين منهم الاردبيلي

3- ([2]) رجال الطوسي، ص 436

4- ([3]) نفس المرجع، ص 408

5- ([4]) نفس المرجع

و قال:(1)

«محمد بن خالد الطيالسي، يكني أبا عبد الله، روي عنه حميد أصولا كثيرة.»

و اما النقل عن جعفر بن بشير فهو موجود في رجال النجاشي:(2)

«جعفر بن بشير أبو محمد البجلي الوشاء من زهاد أصحابنا و عبادهم و نساكهم، و كان ثقة، (الي ان قال) كان أبو العباس بن نوح يقول كان يلقب فقحة العلم، روي عن الثقات و رووا عنه.» انتهي

الي هنا تم شرح كلام النوري و بقي فرد اخر كنيته (أبو محمد) لم يعرف من هو، فالطريق ضعيف بهما علي المشهور و ب"ابي محمد"

علي راي المحدث النوري. لكن كلمة "عن" ليست في بعض النسخ و هو الصحيح، فأبو محمد كنية القاسم بن إسماعيل، فالظاهر أن الصحيح، عن القاسم بن إسماعيل أبي محمد عن آدم بياع اللؤلؤ(3) فعلي هذا صح السند كله علي مبنا المحدث النوري.

عود علي بدء: نرجع الي طريقة التعويض التي يعتقدها الشيخ الأردبيلي فالأردبيلي قال ان الطريق ضعيف في الفهرست لكن وقع في سند صحيح في التهذيب قال الأردبيلي : "و اليه موثق في يب (اي التهذيب) في باب وصية الصبي قريبا من الآخر بحديثين" و الحديث هو كما في التهذيب: (4)

«(الشيخ الطوسي عن) الحسن بن سماعة (واقفي ثقة) عن جعفر بن سماعة (واقفي ثقة) عن آدم بياع اللؤلؤ عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إذا بلغ الغلام ثلاث عشرة سنة كتبت له الحسنة و كتبت عليه السيئة و عوقب و إذا بلغت الجارية تسع سنين فكذلك و ذلك أنها تحيض لتسع سنين.»

تقرير الاستدلال: فهنا الأردبيلي اعتبر طريق الشيخ الي آدم بياع اللؤلؤ في حديث مذكور في المجلد الاول في التهذيب هو طريق الي كل كتب و روايات آدم او بتعبير اخر ذكر السند في هذا الحديث هو الي الرجل و ليس الي هذا الحديث فقط و لكن مع الاسف لم يذكر

1- ([5]) رجال الطوسي، ص 441

2- ([6]) رجال النجاشي، ص 119

3- ([1]) انظر: حاشية سيد عبدالعزيز الطباطبائي علي فهرست الطوسي ص 41

4- ([2]) تهذيب الأحكام، ج 9، ص 184

الأردبيلي دليل علي هذا الكلام ما تسبب بعزوف العلماء عن آرائه في تصحيح طرق الشيخ الطوسي.

تواتر بعض الطرق

علي هذا الاساس الأردبيلي اعتقد بتواتر بعض الطرق و ان كان طريق الشيخ اليها في المشيخة ضعيف او غير مذكور اصلا.

المورد الاول قال الأردبيلي: (1)

«و الي حماد بن عيسي ضعيف في المشيخة و ست و اليه صحيح في يب في باب آداب الاحداث الموجبة للطهارة في الحديث الخمسين و في باب صفة الوضوء في الحديث الثالث و الاربعين و في باب حكم الجنابة في الحديث الثالث و الثلثين و في باب حكم الحيض في الحديث الثامن و الستين و في باب التيمم في الحديث الخامس و العشرين و في بص (استبصار) في باب مقدار الماء الذي لم ينجسه شي ء و اليه (حماد بن عيسي) متواتر علي ما بينا في تصحيح الاسانيد.»

المورد الثاني:(2)

«و الي زرارة بن اعين فيه ابن ابي جيد في الفهرست و اليه صحيح في التهذيب في باب صفة الوضوء في الحديث الثامن و العشرين و في الحديث الثاني و الثلثين و في الحديث الثامن و الثلثين و في الحديث الثاني و الاربعين و في الحديث السادس و السبعين و اليه متواتر علي ما بينا في تصحيح الاسانيد.»

المورد الثالث قوله في مقدمة كتابه:(3)«و بالجملة بسبب نسختي هذه يمكن ان يصير قريب من اثني عشر الف حديث او اكثر من الاخبار التي كانت بحسب المشهور بين علمائنا رضوان اللّه عليهم مجهولة او ضعيفة او مرسلة معلومة الحال و صحيحة لعناية اللّه تعالي و توجه سيدنا محمد و آله الطاهرين صلوات اللّه عليهم اجمعين.»

قلت و يمكن لمن رضي بهذه الطريقة ادعاء تواتر اكثر رواياتنا، لذا نري ان للشيخ الطوسي و الصدوق و الكليني ينقلون من راوي واحد بعدة طرق و في الكتب الاربعة قد تصل الاسانيد لراوي الي اربعين

1- ([1]) جامع الرواة و إزاحة الإشتباهات، ج 2، ص 490

2- ([2]) نفس المرجع، ج 2، ص 493

3- ([3]) نفس المرجع، ج 1، ص 6

سنـد مختلف كل منها عن الاخر. و لا يخفي علي البيب امكان تعويض اسـناد الشـيخ الصـدوق و الشـيخ الكليني بهـذه الطريقـة و ان لـم يتطرق اليها الشـيخ الأردبيلي لان طريق الشـيخ في كتبه هي نفسـها في كتب الصـدوق و الكليني و ايضا هذه الطريقة لو انبري لها احد من العلماء

و عوض اسانيد الصدوق بكثرة كتبه و منقولاته لاحدثت طفرة علمية قوية في الحديث الشيعي.

أدلة الأردبيلي

نذكر هنا شواهد ما نظنه انه قد تكون أدلة الأردبيلي حول نظريته و توصلنا اليها بعد تتبع كلماته:

الشاهد الاول، قال الأردبيلي في جامع الرواة: (1)

«و الي خلاد السـندي فيه ابن عقـدة في ست (اي الفهرست) و اليه صـحيح في بص (اي الاسـتبصار) في باب تحريم ما يذبحه المحرم من الصيد في الحديث السابع.» انتهي

و اذا راجعنا كتاب الاستبصار وجدنا الحديث هكذا: (2)

«ما رواه أحمـد بن محمـد بن عيسـي عن محمـد بن أبي عمير عن خلاد السـندي عن أبي عبد الله (عليه السـلام) في رجل ذبح حمامة من حمام الحرم قال عليه الفداء قلت فيأكله قال لا قلت فيطرحه قال إذا طرحه فعليه فداء آخر قلت فما يصنع به قال يدفنه.»

و هذه الرواية بنفسها مع قليل من تغيير الفاظها موجودة في كتاب خلاد السندي الموجود في ضمن كتاب الاصول الستة عشر:(3)

«و عنه ايـده الله تعالي قال حدثنا ابو العباس احمد بن محمد بن سـعيد قال حدثنا يحيي بن زكريا بن شـيبان قال حدثنا محمد بن ابي عمير قال حـدثنا خلاد السـندي البزاز الكوفي عن ابي عبـد الله: في رجل ذبـح حمامـة من حمام الحرم قال عليه الفداء قال قلت فياكله قال لا ان اكلته كان عليك فداء اخر قال قلت فيطرحه قال اذا يكون عليك فداء اخر فقال فما اصنع به فقال ادفنه.»

1- ([1]) نفس المرجع، ج 2، ص 491

2- ([2]) الإستبصار، ج 2، ص 215

3- ([3]) الأصول الستة عشر، كتاب خلاد السندي ص 106

الشاهد الثاني:(1)

«و إلي أبان بن تغلب و إليه صحيح في التهذيب، في باب تلقين المحتضرين، قريبا من الآخر بتسعة و ثلاثين حديثا.» انتهي

الحديث في التهذيب هكذا:(2)

«ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالي عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيي عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن الحسين بن عثمان عن ابن مسكان عن أبان بن تغلب قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الذي يقتل في سبيل الله أيغسل و يكفن و يحنط قال يدفن كما هو في ثيابه إلا أن يكون به رمق ثم مات فإنه يغسل و يكفن و يحنط و يصلي عليه إن رسول الله ص صلي علي حمزة و كفنه لأنه كان جرد.»انتهي

و الحديث في من لا يحضر هكذا: (3)

«و سأله أبان بن تغلب عن الرجل يقتل في سبيل الله أيغسل و يكفن و يحنط فقال يدفن كما هو في ثيابه بدمه إلا أن يكون به رمق فإن كان به رمق ثم مات فإنه يغسل و يكفن و يحنط و يصلي عليه لأن رسول الله ص صلي علي حمزة و كفنه و حنطه لأنه كان جرد.»

طريق الصدوق الي ابان ابن تغلب هكذا: (4)

«و ما كان فيه عن أبان بن تغلب فقد رويته عن أبي رضي الله عنه عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن صفوان بن يحيي، عن أبي أيوب، عن أبي علي صاحب الكلل، عن أبان بن تغلب.»

هنا ايضا كما نقل الشيخ الحديث مسندا من ابان ابن تغلب نقله الصدوق من كتاب ابان و في المشيخة ذكر الطريق اليه و هذا يدل علي ان هذا الحديث ايضا من كتاب ابان بن تغلب و نقله الشيخ من كتاب ابان بن تغلب.

الشاهد الثالث: (5)

«و إلي أبان بن عثمان: فيه أحمد بن جعفر بن سفيان، و أحمد بن

1- ([1]) خاتمة مستدرك الوسائل، ج 6، ص 21

2- ([2]) تهذيب الأحكام ج 1، ص 331

3- ([3]) من لا يحضره الفقيه، ج 1، ص 159

4- ([4]) من لايحضره الفقيه ج 4، ص 435

5- ([1]) خاتمة مستدرك الوسائل، ج 6، ص 22

محمـد بن يحيي في الفهرست. و إليه صـحيح في التهـذيب، في بـاب تطهير الثيـاب من النجاسـات، في الحـديث الثالث و في باب تلقين المحتضرين، قريبا من الآخر بثمانية و سبعين حديثا.» انتهي

والحديث الذي قال انه " في باب تلقين المحتضرين" هكذا: (1)

«الحسـين بن سـعيد عن فضالة عن أبان بن عثمان عن عبد الله بن محمد بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السـلام) قال: الوالد لا ينزل في قبر ولده و الولد ينزل في قبر والده.»

و الحديث نقل في الكافي من ابان لكن باختلاف في الطريق ما يدل علي انه موخذ من كتاب ابان بن عثمان: (2)

«حميد بن زياد عن الحسن بن محمد الكندي عن أحمد بن الحسن الميثمي عن أبان عن عبد الله بن راشد قال: كنت مع أبي عبد الله (عليه السـلام) حين مات إسـماعيل ابنه (عليه السـلام) فأنزل في قبره ثم رمي بنفسه علي الأرض مما يلي القبلة ثم قال هكذا صنع رسول الله ص بإبراهيم ثم قال إن الرجل ينزل في قبر والده و لا ينزل في قبر ولده.»

الشاهد الرابع:(3)

«و إلي إبراهيم بن أبي بكر بن أبي سمال... و في باب الطواف، في الحديث الحادي عشر.»

و الحديث هكذا في التهذيب: (4)

«موسـي بن القاسم عن إبراهيم بن أبي سـمال عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: ثم تطوف بالبيت سبعة أطواف و تقول في

الطواف اللهم إني أسألك باسـمك الذي يمشـي به علي طلل الماء كما يمشي به علي جدد الأرض و أسألك باسمك الذي يهتز له عرشك و أسألك باسـمك الذي تهتز له أقدام ملائكتك و أسألك باسمك الذي دعاك به موسي من جانب الطور فاستجبت له و ألقيت عليه محبة منك و أسألك باسـمك الذي غفرت به لمحمد ص ما تقدم من ذنبه و ما تأخر و أتممت عليه نعمتك أن تفعل لي كذا و كذا ما أحببت من الدعاء قال أبو إسحاق روي هذا الدعاء معاوية بن عمار عن أبي

1- ([2]) تهذيب الأحكام، ج 1، ص 320

2- ([3]) الكافي، ج 3، ص 194

3- ([4]) خاتمة مستدرك الوسائل، ج 6، ص 23

4- ([5]) تهذيب الأحكام، ج 5، ص 104

بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) و كلما انتهيت إلي باب الكعبة فصل علي النبي ص و تقول في الطواف اللهم إني إليك فقير و إني خائف مستجير (الي الاخر)»

الكلام في عبارة (قال أبو إسحاق روي هذا الدعاء معاوية بن عمار) الناقل لهذا القول هو موسي بن القاسم و القائل هو ابو اسحاق إبراهيم بن أبي سمال و هذا التعبير يدل علي ان بن القاسم كان يروي كتاب بن أبي سمال و هذه الرواية من تعليقات بن أبي سمال علي هذه الرواية.

ان قلت: ما الدليل علي ان ابو اسحاق في الرواية هو إبراهيم بن أبي سمال حيث لم يذكر في كتب الرجال له هذا اللقب. قلت اولا: اجاب المجلسي الثاني علي هذا السوال قائلا: (1)

«قوله: أبو إسحاق قال الوالد رحمه الله الظاهر أنه كنية لإبراهيم بن أبي سمال، لأن الغالب أن إبراهيم كنيته أبو إسحاق، و إن كان غير مذكور بهذه الكنية في الرجال. و مما يثبت هذا الامر ان ابواسحاق هنا ابن أبي سمال هو نقل بعض الرواية المذكور اعلاه مع ذكر كامل السند اليها»

و الاجابة الثانية هي ما جاء في التهذيب: (2)

«موسي بن القاسم عن إبراهيم بن أبي سمال عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: ثم تأتي مقام إبراهيم (عليه السلام) فتصلي فيه ركعتين و اجعله أماما و اقرأ فيهما سورة التوحيد قل هو الله أحد و في الركعة

الثانية قل يا أيها الكافرون ثم تشهد و احمد الله و أثن عليه.»

اقول اذا راجعنا الرواية السابقة نجد ان هذه الرواية مستقطعة منها و ايضا في هذه الرواية مذكور اسم ابو اسحاق ب- ابراهيم بن أبي سمال.

الشاهد الخامس: (3)

«و إلي إبراهيم بن أبي البلاد: مجهول في الفهرست و إليه صحيح في التهذيب، في باب ما تجوز الصلاة فيه من اللباس، من أبواب الزيادات، في الحديث الثالث عشر و في الحديث التاسع و العشرين»

و الحديث الحديث التاسع و العشرين هكذا: (4)

1- ([1]) ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج 7، ص 385

2- ([2]) تهذيب الأحكام، ج 5، ص 136

3- ([1]) خاتمة مستدرك الوسائل، ج 6، ص 24

4- ([2]) تهذيب الأحكام، ج 2، ص 362

«أحمد بن محمد عن الحسين عن إبراهيم بن أبي البلاد عن معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الثياب السابرية يعملها المجوس و هم أخباث و هم يشربون الخمر و نساؤهم علي تلك الحال ألبسها و لا أغسلها و أصلي فيها. قال نعم قال معاوية فقطعت له قميصا و خطته و فتلت له أزرارا و رداء من السابري ثم بعثت بها إليه في يوم جمعة حين ارتفع النهار فكأنه عرف ما أريد فخرج فيها إلي الجمعة.»

اقول: في عبارة " قال معاوية فقطعت له قميصا " دلالة واضحة بان الذي يكتب الكتاب هو إبراهيم بن أبي البلاد و نقل كلام معاوية في كتابه.

الشاهد السادس: (1)

«إبراهيم بن إسحاق: صحيح في التهذيب... و في باب العمل في ليلة الجمعة و يومها، في الحديث التاسع و العشرين.»

الحديث هكذا في التهذيب: (2)

«محمد بن أحمد بن يحيي عن إبراهيم بن إسحاق عن عبد الله بن حماد الأنصاري عن صباح المزني عن الحارث عن الأصبغ قال: كان علي

(عليه السلام) إذا أراد أن يوبخ الرجل يقول له و الله لأنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة فإنه لا يزال في طهر إلي يوم الجمعة الأخري.»

و الحديث هكذا في علل الشرايع: (3)

«حدثنا محمد بن الحسن رضي الله عنه قال حدثنا محمد بن يحيي العطار عن محمد بن أحمد عن إبراهيم بن إسحاق عن عبد الله بن حماد الأنصاري عن صباح المزني عن الحارث عن الأصبغ بن نباتة قال: كان علي (عليه السلام) إذا أراد أن يوبخ الرجل يقول له أنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة فإنه لا يزال في طهر إلي الجمعة الأخري.»

اقول: السندان يتفقان في محمد بن أحمد بن يحيي و ما بعده و محمد بن أحمد بن يحيي الاشعري هو صاحب كتاب نوادر الحكمه و من حيث انه لا يوجد له كتاب الا نوادر الحكمه و هذه الرواية غير موجودة فيه لذا انها مؤخذة من كتاب إبراهيم بن إسحاق.

1- ([3]) خاتمة مستدرك الوسائل، ج 6، ص 25

2- ([4]) تهذيب الأحكام، ج 3، ص 9

3- ([1]) علل الشرائع، ج 1، ص 285

فائدة: في معرفة استخراج مصادر الرواية

هنا اذكر عدة طرق لمعرفة الكتب التي اخذ منها الحديث و ان كنا طبقنا بعضها عمليا في الامثلة السابقة، لكن لاجل تمكن الطالب لطبيق هذه النظرية بنفسه لاباس بذكرها و ان كنت اعتقد ان الطالب اذا تعمق و بحث اكثر سيكشف طرقا اكثر من هذه الطرق.

أولا: الروات المؤلفين الواقعين في سند الحديث

اول طريق لمعرفة الكتاب الذي اخذ منه الحديث هو ملاحظة سند الحديث و معرفة أحوال الرواة الواقعين في طريق الحديث. فاذا وجد احد الرواة منصوص عليه في كتاب الفهرست للشيخ الطوسي مثلا- انه صاحب كتاب او اصل و باقي الرواة لم يكونو كذلك فنعلم ان الحديث ماخوذ من كتابه.

اشكالان علي هذا الكلام

الاشكال الاول: احتمال عدم نقل اسامي الكتب في الفهرستين

و الجواب علي ذلك هو ان الشيخ الطوسي في فهرسته و النجاشي ايضا في فهرسته كان كل اهتمامهم ان يجمعوا اسامي مؤلفين الشيعة الذين سبقوا عصرهم و كما هو واضح من اسامي كتبهم و بعض كلماتهم. فقد سمي الشيخ الطوسي كتابه ب: "فهرست كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنفين وأصحاب الأصول"، و هو المشهور بالفهرست للشيخ الطوسي و كتاب النجاشي اسمه: "فهرست أسماء مصنفي الشيعة" و معروف ب رجال نجاشي.

فنعلم ان كتبهم رضوان الله عليهم لجمع المصنفين من اصحابنا بدءا من شيوخهم رحمهم الله الي أصحاب الائمة رضوان الله عليهم مضافا الي ما قالاه فمثلا قال النجاشي: (1)

«فإني وقفت علي ما ذكره السيد الشريف من تعيير قوم من مخالفينا أنه لا سلف لكم و لا مصنف. و هذا قول من لا علم له بالناس و لا وقف علي أخبارهم، و لا عرف منازلهم و تاريخ أخبار أهل العلم، و لا لقي أحدا فيعرف منه، و لا حجة علينا لمن لم يعلم و لا عرف. و قد

1- ([1]) رجال النجاشي، ص 3

جمعت من ذلك ما استطعته.» انتهي

و قال الشيخ الطوسي في مقدمة الفهرست: (1)

«فـإذا سـهل الله تعـالي إتمام هـذا الكتاب فإنه يطلع علي ذكر أكثر ما عمل من التصانيف و الأصول، و يعرف به قـدر صالـح من الرجال و طرائقهم.» انتهي

مما يعني انه جمع كل كتاب كان متوفرا في زمانه و كان ماخذا للاحاديث عند اصحابنا في زمانه.

ان قلت: الطوسي و النجاشي قد صرحا بانهما لم يجمعا كل كتب الشيعة و هذا يخلاف قاعدتكم الكلية.

قلت: فان الكتاب الذي لم تصل اليه يد الشـيخ و النجاشـي من احتمال الضـعيف جدا ان تصل اليه يد احد اخر من اصـحابنا لان الشـيخ الطوسي كان امينا علي اكبر مكتبة شيعية في ذلك الوقت و هي مكتبة شابور في منطقة الكرخ في بغداد.

و هـذه المكتبـة كانت تحتوي علي اكثر التصانيف و الكتب الموجودة حتي من اصـحاب الائمـة و لم تكن في الـدنيا مكتبة أحسن كتبا من تلك المكتبة كانت كلها بخطوط الأئمة المعتبرة و أصولهم المحررة كما ذكر جميع ذلك ياقوت الحموي في معجم البلدان(2)

في حرف ألباء في مادة بين السورين. هذا مع تمكن الشـيخ من خزانة كتب أستاذه الشريف المرتضي التي هي غير مكتبة سابور و المشتملة علي ثمانين ألف كتاب سوي ما أهدي منها إلي الرؤساء كما صرح به كل من ترجم لسيد المرتضي.

1- ([2]) فهرست الطوسي، ص 4

2- ([1]) معجم البلـدان، ج 1، ص 534، قال: بين السورين تثنيـة سور المدينـة اسم لمحلة كبيرة كانت بكرخ بغداد، وكانت من أحسـن محالها وأعمرها، وبها كانت خزانة الكتب التي وقفها الوزير أبو نصـر سابور بن أردشـير وزير بهاء الدولة بن عضد الدولة، ولم يكن في الدنيا أحسن كتبـا منهـا، كانت كلها بخطوط الائمـة المعتبرة وأصولهم المحررة، واحترقت فيما أحرق من محال الكرخ عنـد ورود طغرل بك أول ملوك السلجوقية إلي بغداد سنة 447.

بحث في المكتبات التي كانت في متناول يد الشيخ الطوسي

اشارة

انشئوا علماء الشيعة في القرن الرابع و الثالث عدة مكتبات و مراكز العلمية لتربيت العلماء و الافاضل و توفير أدوات البحث لهم وإعداد الأجواء العلمية المناسبة و كانت اغلبها في متناول يد الشيخ الطوسي و بعضها وصلت رئاستها اليه بعد ان صار الشيخ كبير الشيعة آنذاك.

1- مكتبة سابور

اول مكتبة هي مكتبة سابور المعروفة ب-: دارالعلم، كانت هذه الخزانة ملئ بالكتب و ايضا محل درس و مباحثة الطلاب و محل مناظرة العلماء من غير المذاهب كما هو معلوم من اسمها دار العلم اي انها كانت كما هي عليه الحوزاة العلمية في زماننا، بناها "أبو نصر سابور بن أردشير" إلي اتباع اهل البيت، قال كوركيس عواد في هذا الشان: (1)

«كانت هذه الخزانة مفخرة أدبية رائعة ومأثرة أسداها إلي عشاق البحث رجل جمع بين الأدب والسياسة فخلد التاريخ ذكره بها. ذلك الرجل هو أبو نصر سابور بن أردشير المتوفي سنة 416 ه، 1025 م، وهو الذي وزر لبهاء الدوله البويهي ثلاث مرات ووزر أيضا لشرف الدولة. وكان سابور كاتبا سديدا عفيفا عن الأموال كثير الخير. غير أن أشهر ما اشتهر به كان خزانة الكتب التي أنشأها ببغداد في محلة الكرخ سنة 381 ه، 991 م، ووقف عليها الوقوف. فإنه في هذه السنة ابتاع دارا في الكرخ بين السورين وعمرها وبيضها وسماها دار العلم ووقفها علي أهله ونقل إليها كتبا كثيرة ابتاعها وجمعها وعمل لها فهرستا. ورد النظر في أمورها ومراعاتها والاحتياط عليها إلي الشريفين أبي الحسين محمد بن أبي شيبة وأبي عبدالله محمد بن أحمد الحسني والقاضي أبي عبدالله الحسين بن هارون الضبي وكلف الشيخ أبا بكر محمد بن موسي الخوارزمي فضل عناية بها. وأشار بعض المؤرخين إلي أن عدد ما اشتملت عليه هذه الخزانة كان أكثر من عشرة الاف مجلد بل كان عددها بوجه التدقيق (كما قال أبو الفرج ابن الجوزي) عشرة الاف مجلد وأربعمائة مجلد من أصناف العلوم ومنها مائة مصحف بخطوط بني مقلة. وكانت هذه الدار موئلا للعلماء

1- ([1]) خزائن الكتب القديمة في العراق، صص 140 - 143

والباحثين يترددون إليها للدرس والمناظرة والمباحثة، ومن أشهر روادها الشاعر الفيلسوف أبو العلاء المعري المتوفي سنه 449 ه، 1057 م، فقد طالما ذكرها وذكر بعض القائمين علي أمرها، واثر

الإقامة بها يوم كان ببغداد.

وكان جماعـة من العلماء يهبون مؤلفاتهم لهذه الخزانة. (الي ان قال) وقد ضـمت هذه الخزانة نوادر الكتب وأعلاقها. (ثم قال في من اوكيل في امر الخزانة و الاشراف عليها اليه) الشريف المرتضي ابوالقاسم علي بن الحسن الموسوي نقيب الطالبيين و هو صاحب الامالي.» انتهي

قال ابن اثير صاحب الكامل في بيان عدد الكتب التي اشتملت عليه هذه المكتبة:(1)

«احترقت بغـداد الكرخ وغيره وبين السورين واحترقت فيه خزانـة الكتب التي وقفهـا أردشـير الوزير ونهبت بعض كتبها. جاء عميـد الملك الكندري فاختار من الكتب خيرها وكان بها عشرة الاف مجلد وأربعمائة مجلد من أصناف العلوم منها مائة مصحف بخطوط بني مقلة. وكان العامة، قد نهبوا بعضها لما وقع الحريق فأزالهم عميد الملك وقعد يختارها فنسب ذلك إلي سوء سيره وفساد اختياره، وشتان بين فعله وفعل نظام الملك الذي عمر المدارس ودور العلم في بلاد الإسلام و وقف الكتب وغيرها.»

2 - خزانة الشريف المرتضي

قال الشهيد الثاني في حواشي الخلاصة(2) في وصف مكتبة السيد المرتضي ما هذا نصه: (3)

«قوله رحمه الله: و له مصنفات كثيرة، قلت: قال أبو الحسن التنوخي(4)

1- ([1]) الكامل في التاريخ، ج 8، ص 350، حوادث سنة 451 ه-، عنوان ذكر حريق بغداد

2- ([2]) حاشية الشهيد الثاني علي خلاصة الأقوال المنقولة في ضمن كتاب سلسلة رسائل الشهيد الثاني.

3- ([3]) رسائل الشهيد الثاني، ج 2، ص 1009

4- ([4]) هو أبو القاسم علي بن أبي علي المحسن بن أبي القاسم علي بن محمـد بن أبي الفهم الأنطاكي البغـدادي التنوخي، ولد بالبصـرة سنة 365 و قبلت شـهادته عند الحكام و هو حديث السن، تولي القضاء بالمدائن و غيرها، و كان محتاطا صدوقا في الحديث، توفي في ليلة الثاني من المحرم سنة 447 ه. انظر: الكني و الألقاب ج 2 ص 114. نقلا عن حاشية مجمع البحرين، ج 1، ص 189.

صاحب السيد: "لما مات السيد حصرنا كتبه، فوجدناها ثمانين ألف مجلد من مصنفاته و محفوظاته و مقرواته" قاله صاحب تنزيه ذوي العقول و قال الثعالبي في كتاب اليتيمة:(1) "إنها قومت بثلاثين ألف دينار بعد أن أهدي إلي الوزراء و الرؤساء منها شطرا عظيما".» انتهي كلام الشهيد الثاني

3 - دار العلم للسيد الشريف الرضي

يقول كوركيس عواد في كتابه: (2)

«أنشأ الشريف الرضي مؤسسة ثقافية أسماها دار العلم، وكان ينفق علي تلامذتها من ماله الخاص ويلقي فيها المحاضرات العلمية. ولم تكن دار العلم مدرسة حسب بل كان يتبعها مخزن فيه جميع ما يحتاجه الطالب من الأمور المادية. وإلي جانب ذلك خزانة كتب حافلة عرفت ب-: خزانة دار العلم وقد كانت هذه الخزانة في مصاف الخزائن الكبري ببغداد ومنظمة تنظيما حسنا.» انتهي كلامه

و كانت هذه المكتبات التي يرجع اليها الشيخ الطوسي و ينقل منها كلامه و رواياته مضافا علي مكتبة الشيخ العياشي التي للشيخ طريق اليها.

4- مكتبة العياشي

وهو أبوالنضر محمد بن مسعود العياشي السلمي السمرقندي المتوفي نحو سنة320 ه-. يقول النجاشي في هذه المكتبة: (3)

1- ([1]) قال محشي رسائل الشهيد الثاني معلقا علي هذا الكلام : لم نجد ما ذكره الشهيد في يتيمة الدهر و لا في تتمتها، رغم تصفح أجزائها المطبوعة.» و انظر: ايضا تحفة الأزهار ج 3، ص 133، رياض العلماء ج 4، ص 47، الفوائد الرجالية ج 3، ص 107، روضات الجنات ج 4، ص 297، أعيان الشيعة ج 8، ص 215.

2- ([2]) خزائن الكتب القديمة في العراق، ص 231، عنوان: خزانة الشريف الرضي.

3- ([1]) رجال النجاشي، ص 351

«أنفق أبو النضر علي العلم والحديث تركة أبيه سائرها وكانت ثلاثمائة ألف دينار وكانت داره كالمسجد بين ناسخ أو مقابل أو قارئ أو معلق مملوءة من الناس.» انتهي

و العياشي كانت عنده اصول الشيعه كلها حيث يقول العياشي احد الذين لقيهم كان عنده كل الاصول و الظاهر انه كان يجول في البلدان بحثا عن الحديث فقد قال في شأن علي بن الحسن بن علي بن فضال كما نقل عنه الكشي قوله: (1)

«قال أبو عمرو سألت أبا النضر محمد بن مسعود، عن جميع هؤلاء؟ فقال: أما علي بن الحسن بن علي بن فضال: فما رأيت فيمن لقيت بالعراق و ناحية خراسان أفقه و لا أفضل من علي بن الحسن بالكوفة، و لم يكن كتاب عن الائمة عليهم السلام من كل صنف الا و قد كان عنده. و كان أحفظ الناس، غير أنه كان فطحيا يقول بعبد الله بن جعفر، ثم بأبي الحسن موسي (عليه السلام).»

و الشيخ الطوسي يروي عن حيدر بن محمد بن نعيم السمرقندي جميع مصنفات الشيعة و اصولهم و لا شك ان حيدر ينقلها عن مكتبة العياشي حيث كان من غلمان محمد بن مسعود العياشي قال الشيخ في الفهرست:(2)

«حيدر بن محمد بن نعيم السمرقندي، عالم جليل، يكني أبا أحمد، يروي جميع مصنفات الشيعة و أصولهم عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد القمي، و عن أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن إدريس القمي، و عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه القمي، و عن أبيه، روي عن الكشي عن العياشي جميع مصنفاته، روي عنه التلعكبري و سمع

منه سنة أربعين و ثلاثمائة، و له منه إجازة، و له كتب ذكرناها في الفهرست.»

و قال العلامة: (3)

«حيدر بن نعيم بن محمد السمرقندي عالم جليل القدر ثقة فاضل من غلمان محمد بن مسعود العياشي يكني أبا أحمد يروي جميع مصنفات الشيعة و أصولهم روي عنه التلعكبري و سمع منه سنة أربعين و

1- ([2]) رجال الكشي، ج 2، ص 812

2- ([3]) فهرست الطوسي، ص 166

3- ([1]) رجال العلامة الحلي، ص 57

ثلاثمائة و له منه إجازة.»

الاشكال الثاني: لوكان في الطريق اكثر من مصنف و صاحب كتاب

اما الاشكال الثاني فنقول في جوابه : لوكان في الطريق اكثر من مصنف ايضا يمكن استخراج مصدر الرواية انها من اي كتاب اخذة عندنا طريقان:

الطريق الأول: ملاحظة موضوع الرواية فمثلا اذا كانت الرواية في الصلاة و كان أحد الرواة عنده كتاب في الصلاة و الباقي كتبهم في التفسير او الديات مثلا فيتعين ان الرواية من كتاب الراوي الذي عنده كتاب الصلاة.

الطريق الثاني: وجود احد الرواة المشهورين في الطريق فمثلا ابنا سعيد الأهوازيان كتبهم معروفة مشهورة لا تقاص بكتب راوي النقالين عنه قليلون و كتبه كانت غير معتني بها واصحابنا لم يعطوها اهتماما.

ثالثا: التعويل علي كلام الشيخ الطوسي

الطريق الثالث لمعرفة اصحاب الكتب و ان الحديث اخذ عن اي كتاب هو التعويل علي كلام الشيخ الطوسي لان الشيخ الطوسي قال انه كلما

بدء برواي فقد اخذ الحديث من كتابه فمثلاـ اذا كانت رواية نقلها الصدوق او الكليني بطريقين مختلفين و نقلها الطوسي بعد كتاب الطهارة(1)

عن احد الرواة الذين بدء بهم في صدر الرواية، فنعلم ان الرواية موخذة من كتابه.

1- ([1]) لان الشيخ الطوسي بدء في المجلدين الاولين من شيخه الي صاحب الراوية الذي ينقل من الامام و لكن بعد ذلك من المجلد الثالث الي اخر التهذيب ينقل عن صاحب الكتاب التي نقل منها الرواية و ذكر في مشيخة التهذيب طريقه اليه و قال ما هذا نصه: و وفينا بهذا الشرط في أكثر ما يحتوي عليه كتاب الطهارة، ثم أنا رأينا أنه يخرج بهذا البسط عن الغرض، و يكون مع هذا الكتاب مبتورا غير مستوفي، فعدلنا عن هذه الطريقة إلي إيراد أحاديث أصحابنا رحمهم الله المختلف فيه و المتفق، ثم رأينا بعد ذلك ان استيفاء ما يتعلق بهذا المنهاج أولي من الإطناب في غيره، فرجعنا و أوردنا من الزيادات ما كنا أخللنا به، و اقتصرنا من إيراد الخبر علي الابتداء بذكر المصنف الذي أخذنا الخبر من كتابه، أو صاحب الأصل الذي أخذنا الحديث من أصله. التهذيب ج 10 ص 4.

رابعا: التعويل علي كلام اصحاب كتب الحديث

و نفس الكلام السابق هنا يجري في كل حديث يذكر و ينسب الي كتاب احد الرواة فاذا وجدنا ذلك الحديث في الكافي او التهذيب مع توسط ذلك الرواي المنسوبة له الرواية نعلم ان الحديث موخذ من كتابه فمثلا دقق في عبارة ابن ادريس الحلي في باب المستطرفات من كتاب السرائر حيث قال: (1)

«موسي عن العبد الصالح قال: سألته عن رجل استأجر ملاحا و حمله طعاما له في سفينة و اشترط عليه إن نقص فعليه قال إن نقص فعليه قلت فربما زاد قال يدعي أنه زاد فيه قلت لا ـ قال هو لك. تمت الأحاديث المنتزعة من كتاب موسي بن بكر الواسطي و الحمد لله رب العالمين. و من ذلك ما استطرفناه من كتاب معاوية بن عمار قال: قلت له رجلان دخلا المسجد جميعا افتتحا الصلاة في ساعة واحدة (الي

اخر الحديث).» انتهي كلام ابن ادريس

قلت: فهنا عين ابن ادريس تلك الاحاديث انه اخذها من كتاب موسي بن بكر الواسطي و الاحاديث الذي ذكرها بعدها نقلها من كتاب معاوية بن عمار.

خامسا: نسبة الحديث لاحد رواته في كتب علماء الحديث و الدراية

قد تري حديث له سند طويل لكن احد علماء الحديث و من له خبرة بكتب الاصحاب و مشايخ الاجازات كعلامة المجلسي و المحدث النوري و أمثال هولاء فطالح مضمار شرح السند و الحديث نسبوا حديثا الي احد من الرواة مع انه يوجد غيره ممن تقدمه و تأخر عليه في السند نعلم انهم رضوان الله عليهم فهموا ان الحديث له و كلام اهل الفن حجة علي غيرهم و قرينة قوية لامثالهم ان وجدوا.

المثال علي ذلك، الشيخ في سياق شرح كلام المفيد في المقنعة نسب حديث الي احد الرواة قائلا: (2)

1- ([2]) السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، ج 3، ص 551

2- ([1]) تهذيب الأحكام، ج 1، ص 111

«غيره من الكتب الـذي احتواهـا البحار او نقل منها المحـدث النوري في مسـتدركه فاذا وجـدنا حـديث مثلا ثم ابتـدأ (اي المفيـد) بـذكر الأغسال المسـنونة فقال وأما الأغسال المسنونة فغسل الجمعة سنة مؤكدة علي الرجال و النساء، يدل علي ذلك ما يتضمن حديث عثمان بن عيسي عن سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام) المقدم ذكره و أيضا.» انتهي

حيث الشيخ نسب الحديث الي عثمان بن عيسي و اصل الحديث هكذا: (1)

«و أخبرني الشـيخ أيـده الله تعالي قال أخبرني أحمـد بن محمـد عن أبيه عن محمـد بن يحيي عن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد

عن الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسي عن سماعة قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن غسل الجمعة.» انتهي

سادسا: وجود الحديث في كتب أصحاب الائمة

نشرت كتب في زماننا كانت هذه الكتب نفيسة و قليل الانتشار بين علماء المتقدمين و تنسب الي بعض أصحاب الائمة مثل كتاب الأصول الستة عشر(2). فلو جائت روايـة في اصل زيـد النرسـي مثلا و هذه الرواية نقلها الكافي بسـنده عن زيد النرسـي نعلم ان الرواية موخذة من كتاب زيد. مثال ذلك: جاء في أصل ابي سعيد عباد العصفري: (3)

«عباد عن عمرو عن ابي حمزة قال سـمعت علي بن الحسـين (عليه السـلام) يقول: ان الله خلق محمدا و عليا و احد عشـر من ولده من نور عظمته فاقامهم اشباحا في ضياء نوره يعبدونه قبل خلق الخلق يسبحون الله و يقدسونه و هم الائمة من ولد رسول الله.» انتهي

و نفس هذا الحديث موجود في كتاب الكافي من دون نسبته الي احد، قال الكليني: (4)

«محمد بن يحيي عن محمد بن أحمد عن محمد بن الحسين عن أبي سعيد العصفوري عن عمرو بن ثابت عن أبي حمزة قال سمعت علي

1- ([2]) نفس المرجع، ص 104

2- ([1]) و الاصول السـتة عشر مجموعة مشهورة تحتوي علي ستة عشر أصلا قديميا مرويا عن أقدم الرواة و المحدثين من أصحاب الأئمة (عليه السلام).

3- ([2]) الأصول الستة عشر، ص 15

4- ([3]) الكافي، ج 1، ص 531

بن الحسين (عليه السلام) يقول إن الله خلق محمدا و عليا و أحد عشر من ولده من نور عظمته فأقامهم أشباحا في ضياء نوره يعبدونه قبل خلق الخلق يسبحون الله و يقدسونه و هم الأئمة من ولد رسول الله ص.» انتهي

فنعلم من هذه القرائن ان الكليني او مشايخه اخذوا الحديث عن كتاب أبي سعيد العصفري.

سابعا: البحث عن راو مشترك في سند الحديثين المختلفين(1)

قد نجد حديثين متنهما متفق معنا و ان كان المتن مختلف لفظا لكن مضمون الحديثين واحد مذكور بتعابير مختلفة او قد يكون الحديث مستقطع من حديث طويل (اذ لعل حديث يكون كله مائة صفحة لكن جزء علي صورة كلامات قصار) و ذكر لكن من الحديثين سند مختلف عن الاخر و يشتركان السندان برجل واحد و ان اختلف من تقدمه و من تأخر عنه في الحديث الثاني مثلا.

فنعلم هنا ان الحديث موخذ من كتاب ذلك الراوي المشترك و هو اخذ ذلك الحديث من شخصان او اكثر و ذكر طرقه المتعددة في سند الحديث. مثال ذلك قال الكليني في الكافي:(2)

«علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن زرارة و بكير أنهما سألا أبا جعفر (عليه السلام) عن وضوء رسول الله ص فدعا بطست أو تور فيه ماء فغمس يده اليمني فغرف بها غرفة فصبها علي وجهه فغسل بها وجهه ثم غمس كفه اليسري فغرف بها غرفة فأفرغ علي ذراعه اليمني فغسل بها ذراعه من المرفق إلي الكف. لا يردها إلي المرفق ثم غمس كفه اليمني فأفرغ بها علي ذراعه اليسري من المرفق و صنع بها مثل ما صنع باليمني ثم مسح رأسه و قدميه ببلل كفه لم يحدث لهما ماء جديدا ثم قال و لا يدخل أصابعه تحت الشراك قال ثم قال إن الله عز و جل يقول (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَي الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ) فليس له أن يدع شيئا من وجهه إلا غسله. و أمر بغسل اليدين إلي المرفقين فليس له أن يدع شيئا من يديه إلي المرفقين إلا غسله لأن الله يقول فاغسلوا وجوهكم و أيديكم إلي المرافق ثم قال و امسحوا برؤسكم و أرجلكم إلي الكعبين فإذا مسح بشي ء من رأسه أو بشي ء من قدميه ما بين الكعبين إلي

1- ([1]) انظر: كتاب تعويض الاسانيد، ثامر العميدي، ج 1، ص 393 - 421، تحت عنوان: تعيين مصادر الاحاديث المسندة

2- ([2]) الكافي،ج 3، ص25

أطراف الأصابع فقد أجزأه. قال فقلنا أين الكعبان قال هاهنا يعني

المفصل دون عظم الساق فقلنا هـذا ما هو فقال هـذا من عظم الساق و الكعب أسـفل من ذلك فقلنا أصـلحك الله فالغرفـة الواحدة تجزئ للوجه و غرفة للذراع قال نعم إذا بالغت فيها و الثنتان تأتيان علي ذلك كله.» انتهي

و روي مقدار من هذا الحديث الشيخ الطوسي في التهذيب قائلا: (1)

«ما أخبرني به الشـيخ أيـده الله تعالي عن أحمـد بن محمد عن أبيه عن سـعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن عثمان بن عيسـي عن ابن أذينـة عن بكير و زرارة ابني أعين أنهمـا سألا أبا جعفر (عليه السـلام) عن وضوء رسول الله ص. فـدعا بطست أو بتور فيه ماء فغسل كفيه ثم غمس كفه اليمني في التور فغسـل وجهه بهـا و اسـتعان بيـده اليسـري بكفه علي غسل وجهه ثم غمس كفه اليمني في الماء فاغترف بها من المـاء فغسـل يـده اليمني من المرفق إلي الأصابع لا يرد الماء إلي المرفقين ثم غمس كفه اليمني في الماء فاغترف بها من الماء فأفرغه علي يـده اليسـري من المرفق إلي الكف لا يرد الماء إلي المرفق كما صـنع باليمني ثم مسـح رأسه و قـدميه إلي الكعبين بفضل كفيه و لم يجدد ماء.» انتهي

و موضع الاشتراك في السندين هو ابن أذينة و له كتاب ذكره الشيخ في الفهرست قائلا: (2)

«عمر بن أذينة، ثقة، له كتاب. أخبرنا الحسـين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن الحسـين، عن محمد بن الحسن، عن الصفار، عن محمد بن الحسـين بن أبي الخطاب، عن ابن أبي عمير و صـفوان، عن عمر بن أذينة، و كتاب عمر بن أذينة نسـختان: إحداهما الصـغري و الأخري الكبري. رويناهما عن جماعة، عن أبي المفضل، عن حميد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن عمر بن أذينة. و له كتاب الفرائض، رويناه بالإسناد، عن حميد، عن أحمد بن ميثم بن الفضل بن دكين، عن عمر بن أذينة.» انتهي

و قال النجاشي: (3)

1- ([1]) تهذيب الأحكام، ج 1، ص 56

2- ([2]) فهرست الطوسي، ص 324

3- ([3]) رجال النجاشي، ص 283

«عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن أذينة بن سلمة بن الحارث بن خالد

بن عائذ بن سعد بن ثعلبة بن غنم بن مالك بن بهثة بن جديمة بن الديل بن شن بن أفصي بن عبد القيس بن أفصي بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان. شيخ أصحابنا البصريين و وجههم، روي عن أبي عبد الله (عليه السلام) بمكاتبة. له كتاب الفرائض، أخبرنا أحمد بن محمد عن أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدثنا محمد بن مفضل بن إبراهيم، عن محمد بن زياد، عن عبيد الله بن أحمد بن نهيك و أحمد بن سقلاب جميعا، عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة به.» انتهي

الاشكالات الواردة علي طريقة الأردبيلي

هذه الطريقة من التعويض و ان اختص بها الأردبيلي لكن لم تلق قبول عند العلماء و دليل ذلك ان الأردبيلي لم يذكر ادلته علي كلامه. هذا الامر لعل اهم سبب لعدم الإعتناء بطريقته في التعويض و ايضا اورد علي هذه الطريقة عدة اشكالات نذكرها تباعا و لان الاشكالات كلها صيغت علي مثال علي بن الحسن الطاطري نحن ننقل تصحيح الطريق اليه حسب راي الأردبيلي ثم نوضح الاشكالات، قال الأردبيلي: (1)

«و إلي علي بن الحسن الطاطري فيه: علي بن محمد بن الزبير القرشي في المشيخة و الفهرست و إلي الطاطري: صحيح في التهذيب في باب الطواف قريبا من الآخر بستة عشر حديثا. و في الحديث الستين و في باب الخروج إلي الصفا في الحديث الحادي و الستين و الثاني و الستين و إلي علي الجرمي (المراد من الجرمي هو الطاطري الملقب بالطائي أيضا) (2)

صحيح في باب ما يجب علي المحرم اجتنابه في الحديث السادس.» انتهي

اقول طريق الشيخ الي الطاطري في الفهرست هكذا: (3)

«علي بن الحسن الطاطري... أخبرنا برواياته كلها أحمد بن عبدون

1- ([1]) خاتمة مستدرك الوسائل، ج 6، ص 216

2- ([2]) قال النجاشي في رجاله: علي بن الحسن بن محمد الطائي الجرمي المعروف بالطاطري و إنما سمي بذلك لبيعه ثيابا يقال لها الطاطرية، يكني أبا الحسن، و كان فقيها، ثقة في حديثه، و كان من وجوه الواقفة و شيوخهم. ص 255

3- ([3]) فهرست الطوسي، ص 272

عن أبي الحسن علي بن محمد بن الزبير القرشي عن علي بن الحسن بن فضال و أبي الملك أحمد ابن عمر بن كيسبة النهدي جميعا عن علي بن الحسن الطاطري.» انتهي

و في المشيخة هكذا: (1)

«و ما ذكرته عن علي بن الحسن الطاطري فقد اخبرني به احمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير عن ابي الملك احمد بن عمرو بن كيسبة عن علي بن الحسن الطاطري.» انتهي

و في طريقي الشيخ ضعف و محل الضعف هو علي بن محمد بن الزبير و بن كيسبة، قال السيد الخوئي في مناقشة طريق الشيخ الي الطاطري: (2)

«و فيه: أن سندهما ضعيف و إن عبر في الحدائق عن أُولاهما بالموثق، لضعف طريق الشيخ إلي الطاطري بعلي بن محمد بن الزبير القرشي، و أحمد بن عمرو بن كيسبة الهندي.» انتهي

و لكن روي الشيخ الطوسي خمس روايات سندها صحيح من الطاطري و يوجد موسي بن القاسم قبله و هي هكذا الرواية الاولي: (3)

«موسي بن القاسم عن الطاطري عن محمد بن أبي حمزة و درست عن ابن مسكان قال حدثني عمر بن يزيد عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه سأله عن رجل نسي أن يصلي الركعتين ركعتي الفريضة عند مقام إبراهيم (عليه السلام) حتي أتي مني قال يصليهما بمني.»

الرواية الثانية: (4)

«و عنه (موسي بن القاسم) عن علي (علي ابن الحسن الطاطري) عن هما (محمد بن أبي حمزة و درست) عن ابن مسكان قال: حدثني من سأله عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة ثلاثة أشواط ثم وجد من

البيت خلوة فدخله قال نقض طوافه و خالف السنة فليعد.»

الرواية الثالثة: (5)

«و عنه عن علي عنهما عن ابن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله

1- ([1]) تهذيب الأحكام،ج 10، ص 76

2- ([2]) موسوعة الإمام الخوئي، ج 11، ص 353

3- ([3]) تهذيب الاحكام، ج 5، ص 139

4- ([4]) نفس المرجع، ص 118

5- ([1]) نفس المرجع، ص 161

(عليه السلام) قال: قلت متمتع وقع علي امرأته قبل أن يقصر قال ينحر جزورا.»

الرواية الرابعة: (1)

«و عنه عن علي عنهما عن ابن مسكان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت متمتع وقع علي امرأته قبل أن يقصر قال عليه دم شاة.»

الرواية الخامسة: (2)

«و عنه عن علي الجرمي عن درست الواسطي عن ابن مسكان عن الحسن بن هارون عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له أكلت خبيصا فيه زعفران حتي شبعت قال إذا فرغت من مناسكك و أردت الخروج من مكة فاشتر بدرهم تمرا ثم تصدق به يكون كفارة لما أكلت و لما دخل عليك في إحرامك مما لا تعلم.»

و موسي بن القاسم قال فيه النجاشي: (3)

«موسي بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي أبو عبد الله يلقب المجلي، ثقة ثقة، جليل، واضح الحديث، حسن الطريقة.» انتهي

و طريق الشيخ في المشيخة اليه هكذا: (4)

«و ما ذكرته عن موسي بن القاسم بن معاوية بن وهب فقد اخبرني به الشيخ ابو عبد الله (المفيد) عن ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه (الصدوق) عن محمد بن الحسن ابن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار و سعد بن عبد الله عن الفضل بن غانم و احمد بن محمد عن موسي بن القاسم.»

و طريقه اليه في الفهرست: (5)

«موسي بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي له ثلاثون كتابا مثل كتب الحسين بن سعيد مستوفاة حسنة و زيادة كتاب الجامع. أخبرنا جماعة عن محمد بن علي بن الحسين عن محمد بن الحسن.[ح] و أخبرنا ابن أبي جيد عن محمد بن الحسن عن الصفار و سعد بن عبد الله عن الفضل بن عامر و أحمد بن محمد عن موسي بن القاسم عن

1- ([2]) نفس المرجع، ص 161

2- ([3]) نفس المرجع، ص 298

3- ([4]) رجال النجاشي، ص 405

4- ([5]) تهذيب الأحكام، ج 10، ص 81

5- ([1]) فهرست الطوسي، ص 453

رجاله.» انتهي

و الطريقان صحيحان في راي الشيخ الأردبيلي حيث قال: (1)«و إلي موسي بن القاسم: صحيح في المشيخة و الفهرست.» لكن استشكل محشي الكتاب(2) معلقا علي كلام الأردبيلي السابق قائلا: (3)

«و في الطريق الفضل بن غانم و في الفهرست كما سيأتي ابن عامر و في بعض نسخ الفهرست ابن حاتم كما أشار إليه في حاشية الفهرست. و علي أي حال فالفضل بن غانم أو عامر أو حاتم مجهول حيث لم نقف علي حاله فيما لدينا من كتب الرجال.»

و قال محشي مشيخة التهذيب: (4)

«الفضل بن عامر و في نسخة حاتم و في المطبوعة غانم و لم نقف علي ترجمة الرجل و لم نعرف من أحواله شيئا سوي ما جاء في المشيخة من روايته عن موسي بن القاسم بن معاوية بن وهب و رواية سعد بن عبد الله عنه.»

قلت: الطريق صحيح لان طريق الشيخ لا يختصر علي الفضل بن عامر بل يرويه ايضا عن أحمد بن محمد ابن عيسي الاشعري الثقة الجليل و اشار الي هذا الامر المحدث النوري في الخاتمة: (5)

«و جهالة الفضل بن عامر غير مضر بعد كون أحمد معه مع أن

رواية الأجلاء عنه (الفضل بن عامر) مثل: سعد بن عبد الله و محمد بن الحسن الصفار و الجليل موسي بن الحسن الأشعري كما في الكافي في باب كم يعاد المريض بل ابن الوليد كما هو محتمل الفهرست تشير إلي وثاقته. و في نسخ مشيخة التهذيب خاصة الفضل بن غانم بالغين و النون و الظاهر أنه من سهو القلم.» انتهي

قلت: في قوله "بل ابن الوليد كما هو محتمل الفهرست" اشارة الي نسخة القيومي لان فيها قبل "و أخبرنا بها ابن أبي جيد" كلمة "عنه" و

1- ([2]) خاتمة مستدرك الوسائل، ج 6، ص 327

2- ([3]) محشي الكتاب هو السيد العميدي صاحب كتاب "نظرية تعويض الاسانيد" كما أشار الي ذلك في كتابه نظرية تعويض.

3- ([4]) خاتمة مستدرك الوسائل، ج 6، ص 327

4- ([5]) تهذيب الأحكام، ج 10، ص 81

5- ([6]) خاتمة مستدرك الوسائل،ج 4، ص 481

هي تصحيف. و لهذا صحح السيد الخوئي الطريق قائلا: (1) «ما رواه الشيخ بإسناده عن موسي بن القاسم و طريقه إليه صحيح.»

و اختلاف النسخ في نقل طريق الشيخ الي موسي ابن القاسم بينه بصورة جيدة الشيخ مهدي خداميان في كتابه فهارس الشيعة قائلا:(2)

«ذكره الشيخ في فهرسته برقم 718 ص 240: "موسي بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي: له ثلاثون كتابا مثل كتب الحسين بن سعيد مستوفاة حسنة و زيادة كتاب الجامع أخبرنا بها جماعة عن أبي جعفر بن بابويه عن محمد بن الحسن و أخبرنا بها ابن أبي جيد عن محمد بن الحسن عن الصفار و سعد بن عبد الله عن الفضل بن عامر و أحمد بن محمد (بن عيسي) عن موسي بن القاسم عن رجاله". و في نسخة القيومي كذا: "أخبرناه ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن الصفار"، فسقط كلمة "عن" قبل كلمة الصفار، و نحن أثبتناه من نسخة الطباطبائي، كما أنه ذكر في نسخة القيومي قبل "و أخبرنا بها ابن أبي جيد" كلمة "عنه" و هو تصحيف، و الظاهر أن هناك حيلولة السند كما ذكر في نسخة الطباطبائي علامة [ح]. أقول (و القائل الشيخ خداميان) روي الشيخ كتاب موسي بن القاسم، عن ابن الوليد، عن الصفار و سعد بن عبد الله، عن الفضل بن عامر و أحمد بن محمد، عن موسي بن القاسم، و لكن النجاشي روي كتاب موسي بن القاسم من طريق ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسي، عنه.» انتهي كلام الشيخ خداميان

قال النجاشي: (3)

«موسي بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي (الي ان قال) أخبرنا أبو الحسين علي بن أحمد قال: حدثنا ابن الوليد قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسي، قال: حدثنا موسي بن القاسم بكتبه.» انتهي

1- ([1]) موسوعة الإمام الخوئي، ج 22، ص282

2- ([2]) فهارس الشيعة، ج 2، ص: 1029

3- ([1]) رجال النجاشي، ص 405

وجود الحيلولة في سند الشيخ الي موسي بن القاسم

و كما نقلنا سابقا ان في سند الشيخ يوجد حيلولة و معنا الحيلولة كما قال السيد محمد جواد شبيري زنجاني المشرف علي برنامج دراية النور في كتابه:(1)

«ما هو المراد من التحويل قد ورد في بعض الأسناد عطف بعض الرواة علي بعض، و يمكن تقسيم العطف إلي قسمين رئيسين العطف العادي و العطف غير العادي. أما العطف العادي فهو عطف راو واحد علي راو اخر، كلاهما في طبقة واحدة، و مثاله: محمد بن الحسن و علي بن محمد، عن سهل بن زياد.... أما العطف غير العادي الذي يسمي بالتحويل أو الحيلولة فهو يتمثل في عطف راويين من طبقتين علي راويين كذلك، و مثاله: علي بن إبراهيم، عن أبيه و محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعا، عن ابن أبي عمير.... ففي هذا السند ليس محمد بن إسماعيل معطوفا علي والد علي بن إبراهيم، بل يروي الكليني عن ابن أبي عمير بطريقين كلاهما بواسطتين: أحدهما: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... و ثانيهما: محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير.... و قد بدلنا السند المحول في برنامج «دراية النور» إلي سندين ساذجين مع الإشارة إلي وقوع التحويل في السند، كما بدلنا السند المشتمل علي العطف العادي إلي سندين.» انتهي

كلام الخواجوئي في تصحيح طريق الشيخ الي كتاب الطاطري

اشارة

الرجالي المعروف اسماعيل الخواجوئي صاحب كتاب الفوائد الرجالية كلام صحح فيه طريق الشيخ الي كتاب الطاطري و طريقته هكذا: (2)

«أقول: ما أفاده من عدم وضوح طريق الشيخ إلي الطاطري حق، فإن طريقه إليه في التهذيب مجهول. نعم طريقه إليه في الفهرست موثق و لكنه غير مضر إذ الظاهر أن الشيخ أخذ هذا الخبر من كتاب الطاطري، كما يدل عليه ما ذكره في المشيخة بقوله: و اقتصرنا من إيراد الخبر علي الابتداء بذكر المصنف الذي أخذنا الخبر من كتابه، أو

1- ([2]) توضيح الأسناد المشكلة في الكتب الأربعة: أسناد الكافي، ج 1، ص 20

2- ([1]) الفوائد الرجالية، ص 160

صاحب الأصل الذي أخذنا الحديث من أصله فجهالة الطريق إلي كتابه لا يضر في الرواية، نظرا إلي أنهم من مشايخ الاجازة لكتب غيرهم. و إنما يذكرون لمجرد اتصال السند لا أنهم من المصنفين حتي يحتاج في صحة روايتهم إلي توثيقهم و للطاطري كتب في الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم و بروايتهم. كما صرح به الشيخ في الفهرست ثم قال: و لذلك ذكرناها ثم عدها إلي أن قال:و منها كتاب القبلة و الظاهر أن الشيخ أخذ هذا الخبر من هذا الكتاب و طريقه إليه في الفهرست موثق فثبت أن هذا السند موثق لا ضعيف لان من قول الشيخ "رواها عن الرجال الموثوق بهم و بروايتهم" يستفاد توثيق جعفر بن سماعة و روايته أيضا زائدا علي ما نقلناه عن النجاشي فتوثيقه صريحا و ضمنا متفق عليه الشيخان.» انتهي

1) اشكال السيد البروجردي

استشكل السيد البروجردي علي طريقة الأردبيلي في تصديره و مقدمته الذي كتابها علي كتاب "جامع الرواة" قائلا: (1)

«مثلا روي الشيخ ره في التهذيب عن علي بن الحسن الطاطري قريبا من ثلاثين حديثا بدء بذكره في اسانيدها و قال في المشيخة و ما ذكرته عن علي بن الحسن الطاطري فقد اخبرني به احمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير عن ابي الملك احمد بن عمر بن كيسبة عن علي بن الحسن الطاطري و هذا طريق مجهول عندهم بابن كيسبة و بابن الزبير و مقتضاه عدم اعتبار تلك الروايات و روي في كتاب الحج اربع روايات سندها هكذا: موسي بن القاسم عن علي بن الحسن الطاطري عن درست بن ابي منصور و محمد بن أبي حمزة عن ابن مسكان الخ و موسي بن القاسم ثقة و طريق الشيخ الي كتابه في الحج صحيح فلما رأي المصنف هذه الروايات الاربع قال في مختصر الرسالة والي علي بن الحسن الطاطري فيه علي بن محمد بن الزبير في المشيخة و الفهرست و الي الطاطري صحيح في التهذيب في باب الطواف قريبا من الآخر بستة عشر حديثا و في الحديث الستين و في باب الخروج الي الصفا في الحديث الحادي و الستين" انتهي كلام الأردبيلي. فزعم قدس سره ان هذه الاحاديث الاربعة كانت في كتاب

1- ([2]) جامع الرواة و إزاحة الإشتباهات، مقدمة السيد البروجردي، ص 5

علي بن الحسن الطاطري و كان موسي بن القاسم راويا لها و لجميع كتاب الطاطري عنه فحكم بان الشيخ روي كتاب الطاطري بسند صحيح و لذلك حكم بصحة كل حديث بدء الشيخ في سنده بالطاطري و هذا استنباط ضعيف اذ كما يحتمل ذلك يحتمل انه كانت هذه الروايات مأخوذة من كتاب درست بن ابي منصور و محمد بن أبي حمزة او من فوقهما و روي موسي بن القاسم ذلك الكتاب عن الطاطري عن درست او من فوقه و لم تكن تلك الروايات مذكورة في كتاب الطاطري اصلا اذ ليس كل من روي كتاب شيخ يلزم ان يذكر اخبار كتاب ذلك الشيخ في كتاب نفسه و علي فرض انها كانت مذكورة في كتاب الطاطري لا يلزم حينئذ ان يكون موسي بن القاسم روي عنه غيرها مما لم يكن في كتاب درست بن ابي منصور.» انتهي كلام السيد البروجردي

2) اشكال الشيخ الايرواني

و الشيخ الإيرواني نقل نفس اشكال البروجردي لكن ببيان اوضح قائلا:(1)

«و يرد علي الطريقة المذكورة إنها تتم علي تقدير وجود كتاب الطاطري عند موسي بن القاسم حينما نقل منه الروايات الأربع المذكورة انه بناء علي هذا تكون جميع روايات الطاطري قد وصلت إلي موسي بن القاسم، و حيث ان للشيخ اليه طريقا معتبرا فتكون جميع روايات الطاطري واصلة لنا بطريق معتبر. إلا ان من المحتمل عدم وجود كتاب الطاطري عند موسي بن القاسم و انما كان عنده كتاب الراوي السابق علي الطاطري كدرست أو ابن مسكان. فدرست مثلا كان عنده كتاب توجد فيه روايات كثيرة من ضمنها الروايات الأربع السابقة، و درست قال للطاطري اجزتك ان تروي كتابي هذا، و الطاطري قال بدوره لموسي بن القاسم اجزتك ان تروي كتاب درست، و موسي بن القاسم اخذ من كتاب درست الروايات الأربع السابقة و سجلها في كتاب له يجمع فيه الأحاديث. انه بناء علي هذا لا يكون موسي بن القاسم راويا لجميع روايات الطاطري بل يكون راويا لكتاب درست الذي وصل إليه بواسطة الطاطري، و يصح لموسي ان

1- ([1]) دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، ص 278

يقول بناء علي هذا حدثني الطاطري عن درست بهذه الروايات الأربع.»

قلت اشكالهم غير وارد علي مثال الشيخ الأردبيلي حيث ان سند الرواية هكذا:(1)

«موسي بن القاسم عن الطاطري عن محمد بن أبي حمزة و درست عن ابن مسكان قال حدثني عمر بن يزيد عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه سأله عن رجل نسي أن يصلي الركعتين ركعتي الفريضة عند مقام إبراهيم

(عليه السلام) حتي أتي مني قال يصليهما بمني.» انتهي

ففي مثل هذه الرواية الطاطري نقل عن كتاب مشترك لمحمد بن أبي حمزة و درست و لم ينقل انه لهما كتاب مشترك. هذا و عبد الله بن مسكان أبو محمد قال النجاشي في ترجمته:(2)

«ثقة عين روي عن أبي الحسن موسي (عليه السلام) و قيل: إنه روي عن أبي عبد الله (عليه السلام) و ليس بثبت له كتب منها: كتاب في الإمامة و كتاب في الحلال و الحرام و أكثره عن محمد بن علي الحلبي أخبرنا أبو عبد الله القزويني.» انتهي

فنعلم ان كتابه في الحلال و الحرام و الرواية في الحج لا ارتباط لها بكتابه. اما عمر بن محمد بن يزيد فهو بياع السابري قال النجاشي في ترجمته:(3)

«مولي ثقيف كوفي ثقة جليل أحد من كان يفد في كل سنة روي عن أبي عبد الله و أبي الحسن عليهما السلام ذكر ذلك أصحاب كتب الرجال. له كتاب في مناسك الحج و فرائضه و ما هو مسنون من ذلك سمعه كله من أبي عبد الله (عليه السلام).» انتهي

فالاحتمال الوحيد المتبقي ان الرواية مؤخوذ من كتاب ابن يزيد و ليس اللذين سبقوه في السند. و ايضا مما يمكن ان يكون جوابا لذلك : نفرض هنا فرضيتان و اذا صحة اي من هذه الفرضيتين ثبتت كل طريقة تعويض الأسانيد للشيخ الأردبيلي و ترتفع الاشكالات منها.

اولا: من الممكن ان يكون طرق تحمل الحديث عند القدماء هي ان التلميذ يقراء عند شيخه كل الكتب التي هي في خزانة كتب شيخه و

1- ([2]) تهذيب الاحكام، ج 5، ص 139

2- ([1]) رجال النجاشي، ص 214

3- ([2]) نفس المرجع، ص 283

لتوضيح الامر نقول: مثلا زيد درس عند بكر و بكر عنده كتاب من تاليف نفسه و اسمه باء مثلا و عنده كتابان اخران درسهما عند شيخه عمرو و اسمهما الف و تاء فيكون في خزانة بكر ثلاثة كتب كتابان من شيخه و كتاب من نفسه فالذي درسه زيد عند بكر هي ثلاث كتب و هي كتب الف و باء و تاء.

و في مثالنا اذا روي موسي بن القاسم عن الطاطري رواية ثبت انه تتلمذ عنده و اذا تتلمذ عنده يعني قراء كل كتب التي هي في خزانته اعني كتاب الطاطري نفسه و كتاب درست بن أبي منصورو كتاب محمد بن أبي حمزة و كتب عبدالله ابن مسكان الذي اخذها الطاطري عن شيوخه درست و بن أبي حمزة و ايضا بعد ذلك اخذها ابن القاسم عن الطاطري.

ثانيا: يمكن طرح فرضية اخري و هي اذا اثبتنا ان كتاب التلميذ تشتمل علي كل كتب شيوخه ففي المثال كتاب درست مشتمل علي كل كتاب ابن مسكان و غيره و كتاب الطاطري الذي اخذه عنه ابن القاسم ايضا يشتمل علي كل كتب ابن ابي حمزة و درست و غيره من مشايخه تنتفي الاشكالات الوارد علي هذه الطريقة.

و اذا ثبت ذلك يمكن قبول كل تعويضات الشيخ الأردبيلي و لكن اثباته يحتاج الي بذل مزيد من جهد و و تحمل العناء عسي ان يوفق الطالبين لعلوم اهل البيت لاثبات هذا او الاجابة علي اشكالات هولاء الاعلام باجوبة اخري.

اعتماد السيد السيستاني علي طريقة الأردبيلي

الشيخ الآصف محسني(1) نقل لنا في كتابه "بحوث في علم الرجال" مناقشة جرت بينه و بين السيد السيستاني سننقل كلامه لكن اولا نبحث

1- ([1]) الشيخ محمد آصف محسني هو مرجع ديني معروف من أفغانستان ومؤسس الحركة الإسلامية فيها، ودرس في الحوزة العلمية في النجف وفي قم حتي حصل علي درجة الإجتهاد ومتخصص في علم الرجال، وله مؤلفات كثيرة، منها كتاب (مشرعة بحار الأنوار) الذي أثار ضجة بعد إصداره.

هنا طريقة تصحيح الأردبيلي الي ابن فضال و هي التي ترتبط بمناقشة السيد السيستاني و الآصف محسني، قال الأردبيلي:(1)

«و إلي علي بن الحسن بن فضال: فيه: علي بن محمد بن الزبير في

المشيخة و الفهرست. و إليه صحيح في التهذيب، في باب آداب الأحداث الموجبة للطهارة، في الحديث السادس (السند الاول). و في باب حكم الجنابة، في الحديث الحادي و الأربعين (السند الثاني) و في باب حكم الحيض، في الحديث الخامس، و السادس، و السابع (السند الثالث).» انتهي

السند الاول في هذه الروايات:(2)

«ما أخبرني به جماعة عن أبي محمد هارون بن موسي (التلعكبري ثقة) عن أحمد بن محمد بن سعيد (ابن عقده ثقة) عن علي بن الحسن (ابن فضال ثقة) (من هنا يبداء سند جديد) و أحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن الحسن(ابن فضال) عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن حماد بن عيسي عن حريز عن زرارة و محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قلت الحائض و الجنب يقرءان شيئا قال نعم ما شاءا إلا السجدة و يذكران الله تعالي علي كل حال.»

السند الثاني:(3)

«ما أخبرني به جماعة عن أبي محمد هارون بن موسي عن أحمد بن محمد بن سعيد عن علي بن الحسن (ابن فضال ثقة) (من هنا يبداء سند جديد) و أحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن الحسن (ابن فضال) عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن حماد بن عيسي عن حريز عن زرارة و محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: الحائض و الجنب يقرءان شيئا قال نعم ما شاءا إلا السجدة و يذكران الله تعالي علي كل حال.»

السند الثالث: (4)

«الحديث الخامس : ما أخبرني به جماعة عن أبي محمد هارون بن موسي عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد (ابن عقده) عن علي

1- ([2]) خاتمة مستدرك الوسائل، ج 6، ص 216

2- ([1]) تهذيب الأحكام، ج 1، ص 26

3- ([2]) نفس المرجع، ص 129

4- ([3]) نفس المرجع، ص 153

بن الحسن بن فضال (من هنا يبداء سند جديد) و أخبرني أيضا أحمد

بن عبـدون عن علي بن محمـد بن الزبير عن علي بن الحسن بن فضـال عن عبـد الرحمن بن أبي نجران عن صـفوان بن يحيي عن عيص بن القاسم البجلي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن امرأة طمثت في رمضان قبل أن تغيب الشمس قال تفطر.»

الحديث السادس:

«و بهـذا الإسـناد (يعني بطريقين المذكورين الطريق الاول جماعة عن التلعكبري عن ابن عقدة عن ابن الفضال و الطريق الثاني ابن عبدون عـن ابن الزبير عن ابن فضـال) عن علي بن الحسن (ابن فضـال) عن أحمـد بن الحسن (ابن فضـال اخـو علي)عن أبيه (الحسن بن علي ابن فضـال) عن علي بن عقبـة عن أبيه(عقبـة بن خالـد) عن أبي عبـد الله (عليه السـلام) في امرأة حاضت في رمضان حتي إذا ارتفع النهار رأت الطهر قال تفطر ذلك اليوم كله تأكل و تشـرب ثم تقضيه و عن امرأة أصبحت في رمضان طاهرا حتي إذا ارتفع النهار رأت الحيض قال تفطر ذلك اليوم كله.»

الحديث السابع:

«و بهـذا الإسـناد (بطريقين المـذكورين) عن أحمـد بن الحسن(ابن فضال اخو علي) عن أبيه و علاء بن رزين عن محمد بن مسـلم عن أبي جعفر (عليه السـلام) في المرأة تطهر في أول النهـار في رمضـان أ تفطر أو تصـوم قـال تفطر و في المرأة تري الـدم في أول النهـار في شـهر رمضان أ تفطر أم تصوم قال تفطر إنما فطرها من الدم.»

عود علي بدء : و من العلماء الذين قبلوا هذا الوجه من التعويض هو السـيد السيسـتاني المرجع المعروف و نقل لنا الشيخ الآصف محسني ابحاث جرت بينه و بين السـيد. و هـذه الابحاث تدل علي قبول السـيد السيسـتاني لتصـحيحات الأردبيلي حيث قال الآصف محسـني في البحث الخامس و الأربعون تحت عنوان تعقيب و تشريح:(1)

«ثم بعـد طبع هـذا الكتاب أي الطبعة ثانية بسـنين عديدة سافرت إلي العراق لزيارة الأئمة الهداة سـلام الله عليهم، فذكر لي العالم الجليل السيد علي السيستاني الماهر في علم الرجال أن أسناد الشيخ إلي ابن

فضال معتبر، و ذكر في وجهه أن الشيخ رحمه الله روي في الجزء

1- ([1]) بحوث في علم الرجال، ص 351

الأول من التهذيب أي من التهذيب المطبوع أخيرا في عشرة أجزاء في جملة من الموارد عن علي بن فضال بسندين أحدهما معتبر و ثانيهما ضعيف فيفهم، من الجميع أن للشيخ إليه طريقين عامين أحدهما صحيح و ثانيهما ضعيف. (الي ان قال في ص: 354) و قال السيد السيستاني أيده الله تعالي: و أما اختصار الشيخ في الفهرست و مشيخة التهذيب علي الطريق غير المعتبر، فهو أولا لأجل أنه بالقراءة، و هي مقدمة عندهم علي الإجازة، و ثانيا لأجل أنه أقصر و أقرب من السند المعتبر، كما هو ظاهر. و من تدبر في الموارد المتقدمة (الاسناد الثلاثة الذي اشارلها الأردبيلي الي ابن فضال) يفهم أن ما أورده السيد البروجردي رضي الله عنه علي الأردبيلي رحمه الله مؤلف جامع الرواة، كما سبق، لا يرد علينا في هذا المقام، و يقنع بأن للشيخ إلي علي بن الحسن طريقين عامين (طريق التلعكبري الصحيح و ابن عبدون الضعيف)، و ليس أحدهما (الطريقان المذكوران) طريقا إلي من قبله (ابن فضال) أو إلي من بعده (ابن فضال).» انتهي

ثم قال الآصف محسني محشيا علي هذا الكلام: (1)

«و كلامه الأخير و من تدبر... جواب لما أوردته عليه، لكنه دام ظله لم يقم دليلا علي نفي احتمال إن تلك الروايات الواردة بالسندين أو بالسند الصحيح فقط، لم تكن في كتاب علي بن الحسن، بل كانت في كتب من قبله من الرواة.» انتهي

و في جواب اشكال الآصف محسني اقول: كلام السيد السيستاني في غاية الصحة لان الرواية ليست من كتب من بعد ابن فضال فهو واضح لان الطريقان يتلاقيان في ابن فضال فلايمكن ان يكون الحديث ممن بعد ابن فضال و اما هل انه يمكن ان يكون الحديث من ما قبل ابن فضال فاقول هذه الرواية نقلها ابن فضال و هي من مروياته و ابن عقدة نقل جميع مرويات ابن فضايل بطريق صحيح فتصح سندا و ان

كانت من كتب ما قبل ابن فضال و توضيح ذلك سياتي في شرح طريقة السيد الخويي.

1- ([1]) نفس المرجع، ص 355

اعتماد السيد بحر العلوم علي طريقة الأردبيلي

و ايضا من العلماء الذين طبقوا هذا الوجه هو السيد بحر العلوم في رجاله حيث قال:(1)

«علي ان الظاهر من الشيخين أخذ حديث عبد الله بن الصلت من كتابه المعروف عندهما. كما يشعر به اقتصارهما علي ذكره بحذف الطريق، فيكون الحديث صحيحا، و قد ذكر الشيخ في الفهرست طريقه اليه، فقال عبد الله بن الصلت يكني أبا طالب القمي، له كتاب، أخبرنا جماعة عن أبي المفضل عن ابن بطة عن أحمد بن أبي عبد الله عنه و له اليه ايضا في كتابي الأخبار (التهذيب و الاستبصار) عدة طرق صحيحة. فانه: يروي عنه بواسطة الحسين بن سعيد و أحمد بن محمد بن عيسي و محمد ابن الحسن الصفار، و طريق الشيخ صحيح الي الجميع.» انتهي

و يظهر من قوله "و طريق الشيخ صحيح الي الجميع" الي ان السيد بحرالعلوم يعتقد بصحة طريقة تعويض الاسانيد التي قال بها الشيخ الأردبيلي صاحب جامع الرواة و ان السيد الاجل يعتقد بان الطريق لحديث هو طريق الي صاحب الكتاب و يمكن تعويض من وقع في سند الحديث مع طرق الشيخ في الفهرست.

1- ([1]) الفوائد الرجالية المعروف برجال السيد بحر العلوم، ج 3، ص 264

المبحث الثاني: طريقة المجلسي

اشارة

و هو محمد باقر بن محمد تقي المجلسي ولد في اصفهان سنة 1037 ه، و توفي بها سنة 1111 ه، و قد تلمذ علي يد أعلام عصره، و في مقدمهم أبوه محمد تقي الشهير بالمجلسي الأول و محمد صالح المازندراني صاحب شرح الكافي و الفيض الكاشاني صاحب كتب التفسير و الحديث و غيرهم من الأعلام.

تصدي لمنصب شيخ الإسلام في الحكومة الصفوية في أواخر حكم الشاه سليمان و أوائل عهد الشاه سلطان حسين الصفويين، و هو أعلي منصب ديني في تلك الأيام. و يعد شيخنا المجلسي من المكثرين في مجال التأليف، فتأليفاته تربو علي الستين مؤلفا، أشهرها و أهمها موسوعته العظيمة "بحار الأنوار الجامعة لدرر الأخبار الأئمة الأطهار عليهم السلام" و له تاليف اخري قيمة منها "كتاب الأربعين" ذكر المجلسي فيها طريق خاصة في تعويض الاسانيد. قال الإيرواني في كتابه حول هذه الطريقة: (1)

«ينسب إلي الشيخ المجلسي في كتابه الأربعين الطريقة التالية: إذا كان طريق الشيخ الطوسي إلي صاحب كتاب ضعيفا فمتي ما كان للشيخ الصدوق إلي صاحب ذلك الكتاب طريق صحيح امكن التعويل علي طريق الشيخ الصدوق و التعويض به عن طريق الشيخ الطوسي.» انتهي

قلت: هذا الكلام مؤخوذ من ما افاده المجلسي الثاني حيث قال في اثناء تحقيق سند الحديث الخامس و الثلاثين من كتاب الاربعين: (2)

«ان الشيخ ذكر في الفهرست عند ترجمة محمد بن بابويه القمي ما هذا لفظه: له نحو من ثلاث مائة مصنف اخبرني بجميع كتبه و رواياته جماعة من اصحابنا منهم الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان و ابو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضايري و ابو الحسين جعفر بن حسكة القمي و ابو زكريا محمد بن سليمان الحمراني كلهم عنه. فظهر

ان الشيخ روي جميع مرويات الصدوق نور الله ضريحهما بتلك

1- ([1]) دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، ص 279

2- ([2]) الاربعون حديثا، ج 2 ص 338

الاسانيد الصحيحة، فكلما روي الشيخ خبرا من بعض الأصول التي ذكرها الصدوق في فهرسته (المقصود مشيخة الصدوق في كتاب من لايحضر) بسند صحيح (المجرور متعلق بالصدوق اي كلما روي الصدوق اصل في المشيخة بسند صحيح) فسنده (اي سند الشيخ) الي هذا الاصل صحيح، و ان لم يذكر (اي الشيخ) في الفهرست سندا صحيحا اليه (اي هذا الاصل). و هذا ايضا باب غامض دقيق ينفع في الاخبار التي لم تصل الينا من مؤلفات الصدوق، فاذا أحطت خبرا بما ذكرنا لك من غوامض أسرار الأخبار و إن كان ما تركنا أكثر مما أوردنا و أصغيت إليه بسمع اليقين و نسيت تعسفات المتعصبين و تأويلات المتكلفين لا أظنك ترتاب في حقية هذا الباب و لا تحتاج بعد ذلك إلي تكلفات الأخباريين في تصحيح الأخبار و الله الموفق للخير و الصواب.» انتهي

و السيد ثامر العميدي في كتابه تعويض الاسانيد، استدل لكلام المجلسي حيث قال: (1)

«كل ما وصل الي الشيخ الطوسي من الصدوق (اي كتب الصدوق المصنفه) فهو مروي بهذه الطرق (الاربعة المذكورة اي المفيد و الغضائري و القمي و الحمراني) و من الواضح جدا ان مشيخة الفقيه من جملة ما وصل الي الشيخ قطعا فاذا اضيف الي هذا حوالة الشيخ في مشيخة التهذيبين الي فهارس الشيوخ المصنفه في بيان الطرق الي المصنفين علم يقينا ان مشيخة الفقيه كان منظورا اليها في تلك الحوالة. (ثم اضاف الي ذالك في ص 167 قائلا) و نخلص من ذلك الي ان كل رواية رواها الشيخ عن صاحب كتاب و كان طريقه (الشيخ الطوسي) اليه (صاحب كتاب) ضعيفا في المشيخة و الفهرست او لم يذكر الطريق اليه اصلا و كانت الرواية (التي رواها الشيخ) موجودة في الفقيه و الطريق الي من رواها صحيح في مشيخته فسيكون هذا الطريق طريقا للشيخ ايضا و به تصح روايته لانها من جملة روايات الصدوق الداخلة في طريق الشيخ العام اليها.» انتهي

اقول: حدد العميدي طريقة تعويض المجلسي بتعويض الروايات المشتركة لفظا بين التهذيبين و الفقيه و لكن مختلفة سندا و الذي يظهر من عبارة المجلسي انه يقصد معنا اوسع و هو اننا بوسعنا تعويض سند

1- ([1]) تعويض الأسانيد، ج 2، ص 166

كل اصل او كتاب روي منه الشيخ و لكن لم يذكر له طريق او ذكر له طريق و لكن كان الطريق ضعيف و يوجد لذلك الاصل طريق في كتاب الفقيه صحيح، طبق كلام المجلسي يصح ان نظم طريق الشيخ الي الصدوق و من ثم اضافة طريق الصدوق لذلك الاصل او الكتاب الي طريق الشيخ يتولد طريق جديد للشيخ الي صاحب الاصل.

دقق في عبارة المجلسي المنقولة سابقا حتي يتضح لك ما قلت، قال العلامة المجلسي : فكلما روي الشيخ خبرا من بعض الأصول التي ذكرها الصدوق في فهرسته بسند صحيح فسنده الي هذا الاصل صحيح، و ان لم يذكر في الفهرست سندا صحيحا اليه.

1) اشكال السيد الحائري

و السيد الحائري له اشكال حيث قال: (1)

«فالإنصاف أن هذا الشكل الأخير من التعويض غير صحيح، لما قلنا من أن مشيخة الفقيه ليست فهرستا، و لا معني لفرض شمول إطلاق إرجاع الشيخ إلي الفهارس لها.» انتهي

الجواب الاول عن اشكال السيد الحائري هو ان الصدوق بنفسه سمي مشيخته بالفهرست حيث قال:(2)

«و جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة، عليها المعول، و إليها المرجع، مثل: كتاب حريز بن عبد الله، السجستاني، و كتاب عبيد الله بن علي، الحلبي، و كتب علي بن مهزيار، الأهوازي، و كتب الحسين

بن سعيد، و نوادر أحمد بن محمد بن عيسي، و كتاب الرحمة، لسعد بن عبد الله، و جامع شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد، و نوادر محمد بن أبي عمير، و كتاب المحاسن، لأحمد بن أبي عبد الله، البرقي، و رسالة أبي رضي الله عنه إلي. و غيرها، من الأصول، و المصنفات، التي طرقي إليها معروفة في فهرست الكتب التي رؤيتها عن مشايخي و أسلافي و بالغت في ذلك جهدي.» انتهي

1- ([1]) القضاء في الفقه الإسلامي، ص 65

2- ([2]) من لا يحضره الفقيه، ج 1، ص 3

و هنا الصدوق سمي مشيخته بالفهرست اذا لم يذكروا العلماء كتابا مستقلا للشيخ الصدوق اسمه الفهرست و انما نري بعضهم يعبر عن مشيخة الصدوق بالفهرست.

الجواب الثاني: الصدوق قال في اول كتابه ان رواياته مستخرجة من الكتب المعتبرة و في اخر كتاب الفقيه يذكر طرقه الي الروات و ليس الي الكتب بخصوصها فمثلا لم يقل طريقي الي كتاب الصلاة لفلان هكذا بل قال كل مافي كتابي من زرارة مثلا فهذا طريقي اليه و هذا العموم و عدم تخصيص الطريق بكتاب دون كتاب اخر كما قد نري في طرق الطوسي و النجاشي احيانا.

نفهم منه اذا نقل الصدوق رواية في كتابه من لا يحضره الفقيه فهو ينقله من كل كتب المنسوبة لذلك الراوي المبدوء به السند و الصدوق ينقل طريقه الي الرجل في اخر كتابه و ليس الي بعض كتبه فيكون علي هذا البيان طريق الصدوق في المشيخة عامة.

الجواب الثالث: في كثير من الاحيان الشيخ الطوسي يتفق بطرقه العامة مع الشيخ الصدوق في مشيخته و لا يعقل ان يكون طريق واحد من الصدوق يكون للشيخ الطوسي لكل كتبه و رواياته و للصدوق يكون لرواية واحدة. مثلا في الطريق لعلي ابن مهزيار (المثال الاول) :(1)

«و ما كان فيه عن علي بن مهزيار فقد رويته عن أبي رضي الله عنه عن محمد ابن يحيي العطار عن الحسين بن إسحاق التاجر عن علي بن مهزيار. و رويته عن أبي رضي الله عنه عن سعد بن عبد الله و

الحميري جميعا عن إبراهيم بن مهزيار عن أخيه علي ابن مهزيار. و رويته أيضا عن محمد بن الحسن رضي الله عنه عن محمد بن الحسن الصفار عن العباس بن معروف عن علي بن مهزيار الأهوازي.»

و قال الشيخ الطوسي: (2)

«أخبرنا بكتبه و رواياته جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه و محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله و الحميري و محمد بن يحيي و أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد، عن العباس بن معروف، عن علي بن مهزيار، إلا كتاب المثالب فإنه روي العباس نصفه عن

1- ([1]) من لا يحضره الفقيه، ج 4، ص 38

2- ([1]) فهرست الطوسي، ص 266

علي بن مهزيار. و رواها محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه و موسي بن المتوكل، عن سعد بن عبد الله و الحميري، عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه، عن رجاله. وفاة أبي ذر و حديث بدء إسلام سلمان، رويناه بهذا الإسناد عن علي بن مهزيار.» انتهي

و موقع الاتفاق في السندين هو في قول الصدوق: و رويته عن أبي رضي الله عنه عن سعد بن عبد الله و الحميري جميعا عن إبراهيم بن مهزيار عن أخيه علي ابن مهزيار و قول الشيخ الطوسي: و رواها محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه و موسي بن المتوكل، عن سعد بن عبد الله و الحميري، عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه، عن رجاله.

المثال الثاني: (1)

«إبراهيم بن عبد الحميد... أخبرنا به أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان و الحسين بن عبيد الله، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه، عن محمد ابن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب و إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير و صفوان، عن إبراهيم بن عبد الحميد.» انتهي

و قال الصدوق في مشيخته: (2)

«و ما كان فيه عن إبراهيم بن عبد الحميد فقد رويته عن محمد بن الحسن- رضي الله عنه- عن محمد بن الحسن الصفار، عن العباس بن معروف، عن سعدان بن مسلم، عن إبراهيم بن عبد الحميد الكوفي. و رويته أيضا عن أبي رضي الله عنه عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد.»

المثال الثالث: (3)

«قال الصدوق: و ما كان فيه، عن إبراهيم بن أبي محمود فقد رويته، عن محمد بن علي ماجيلويه- رضي الله عنه- عن علي بن إبراهيم، عن أبيه عن إبراهيم بن أبي محمود. و رويته عن أبي- رضي الله عنه- عن الحسن بن أحمد المالكي، عن أبيه، عن إبراهيم بن أبي محمود. و رويته عن محمد بن الحسن عن سعد بن عبد الله، و محمد بن الحسن

1- ([2]) فهرست طوسي ص: 18

2- ([3]) من لايحضر، ج 4، ص 458

3- ([1]) نفس المرجع، ص 428

الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسي، عن إبراهيم بن أبي محمود.» انتهي

و قال الشيخ: (1)

«إبراهيم بن أبي محمود، له مسائل أخبرنا بها عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه، عن أبيه، عن سعد و الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسي، عن إبراهيم بن أبي محمود. و رواها عن أبيه، عن الحسن بن أحمد المالكي، عن إبراهيم بن أبي محمود.»

مورد الاتفاق: قول الشيخ (و رواها عن أبيه، عن الحسن بن أحمد المالكي، عن إبراهيم بن أبي محمود. و قول الصدوق: و رويته عن أبي رضي الله عنه عن الحسن بن أحمد المالكي، عن أبيه، عن إبراهيم بن أبي محمود.)

المثال الثالث: (2)

«أيوب بن نوح بن دراج، ثقة له كتاب، و روايات و مسائل عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام).

أخبرنا بها عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه و محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله و الحميري، عن أيوب بن نوح.» انتهي

و قال الصدوق: (3)

«و ما كان فيه عن أيوب بن نوح فقد رويته عن أبي، و محمد بن الحسن رضي الله عنهما- عن سعد بن عبد الله، و الحميري جميعا عن أيوب بن نوح.» انتهي

و اذا دققت في طرق الشيخ التي تمر بالصدوق ستجد الكثير من الطرق المشتركة بين الفهرست و مشيخة الفقيه.

2) اشكال الايرواني

قال الايرواني في كتابه مستشكلا علي هذه النظرية: (4)

«و يرد ذلك (نظرية المجلسي هذه في التعويض): ان هذا يتم لو

1- ([2]) فهرست الطوسي، ص 19

2- ([3]) فهرست الطوسي، ص 43

3- ([1]) من لا يحضره الفقيه، ج 4، ص 463

4- ([2]) دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، ص 279

فرض اننا لا نحتمل وجود نسـختين مختلفتين للكتاب احداهما يرويها الشـيخ بطريقه الضعيف و الاخري يرويها الصدوق بطريقه الصحيح اما مع هـذا الاحتمال الـذي هو ثابت و لا يمكن نفيه فلا يمكن الاسـتعانة بالطريقـة المـذكورة لاحتمال ان الحـديث الـذي يرويه الشـيخ الطوسـي موجود في نسـخته دون نسـخة الشـيخ الصدوق. و مما يؤكد احتمال تعدد النسخ ان الشيخ الطوسي ذكر في فهرسته ص 112 في ترجمة العلاء بن رزين ان له كتابا ذا نسخ أربع و له إلي كل نسخة طريقا خاصا يغاير الطريق إلي النسخة الاخري.» انتهي

اقول: هذا الاشـكال غير وارد لان الشـيخ الطوسي قال في حق مصنفات الصدوق: (اخبرنا بكل كتبه و رواياته) و علي هذا كانت عند الشيخ الطوسي كل كتب الصدوق و لو كانت هناك نسخة اخري من كتب الصدوق غير النسخ الموجودة عند الشيخ الطوسي كما يقول المستشكل

فهي اما لا يملكها الشيخ فلايمكن نقل الشيخ منها رواية حتي تكون موضع بحثنا في التعويض و اما الشيخ عنده تلك النسخة فهو المطلوب و لا اشكال حينئذ.

3) الاشكال الثالث

و هو الاشكال الذي نقله الحائري في كتابه قائلا: (1)

«قـد يقال: إن هـذا الإطلاق حتي لو تم فهو معارض بقوله: "و قـد ذكرنا نحن مسـتوفي في كتاب فهرست الشـيعة" انتهي كلام الطوسـي فإن ظاهر هذا التعبير أنه ذكر جميع طرقه في فهرسـته، فالحديث الضـعيف في مشـيخته إن وجدنا سـندا صـحيحا له في فهرسـته فلا حاجة إلي مراجعة مشيخة الصدوق، و إلا فمقتضي إخباره باستيفاء طرقه في الفهرست أنه لا يملك طريقا صحيحا إليه.» انتهي

و اجاب السيد الحائري علي هذا الاشكال:(2)

«قلت: أولا إن هـذا الظهور لكلمـة "مسـتوفي" غير معلوم، و لعله يعني بذلك أننا ذكرنا ذلك مفصـلا في الفهرست من دون أن يعطي معني الاستيعاب الكامل. و ثانيا لو فرض تعارض من هذا القبيل في داخل كلامه في مشيخة التهذيب(3) فهذا يوجب إجمال العبارة في تلك

1- ([1]) القضاء في الفقه الإسلامي، ص 64

2- ([2]) نفس المرجع، ص 65

3- ([3]) التعارض حاصل بين ارجاعه الي الفهارس في مشيخة التهذيب و بين كلامه ان كتابه الفهرست مستوفي.

المشيخة، و نرجع إلي عبارته في مشيخة الاستبصار(1) لأنها غير مشتملة علي مقطع من هذا القبيل، فلا إجمال فيها. و ثالثا إن الشيخ ذكر في فهرسته طريقه إلي الصدوق، و هذا كاف لرفع التهافت بين

الظهورين، فإن ذلك (ذكر الشيخ طريق للصدوق في الفهرست) ذكر إجمالي لجميع طرق الصدوق الموجودة في مشيخته (الصدوق) بعد حملها (طرق الصدوق في المشيخة) بقرينة تحويل الشيخ إليها (حيث قال الشيخ من اراد الطرق فاليراجع الي فهارس الاصحاب و من ضمنها فهرس الصدوق) بالإطلاق علي أنها طرق إلي جميع كتب الرواة المذكورين في الفقيه (المقصود بالاطلاق هنا ان طرق الصدوق في المشيخة الي كل كتب و روايات المذكورين لا الي خصوص رواياتهم المذكورة في كتاب الفقيه).» انتهي

4) اشكال الشهيد الصدر

قال الشهيد الصدر:(2)

«و هنا إشكال واضح، و هو أن الصدوق في المشيخة يذكر طرقه إلي الروايات التي رواها في من لا يحضره الفقيه، و هذه الرواية الضعيفة التي نريد تصحيحها غير موجودة في من لا يحضره الفقيه، و إلا لعملنا بها ابتداء، و إنما هي موجودة في كتاب التهذيب للشيخ الطوسي رحمه الله فكيف نعرف أن هذه الرواية الموجودة في كتاب التهذيب يرويها الصدوق أيضا بذلك الطريق الصحيح؟ بل و حتي لو كان الصدوق يصرح في مشيخة الفقيه بأن هذه الطرق طرق إلي جميع كتب و روايات من يروي عنه كان هذا الإشكال أيضا واردا، لما عرفت من أن معني هذا الكلام هو أن جميع الكتب و الروايات الواصلة إليه يرويها بالسند الفلاني، و لا سبيل لنا لمعرفة أن هذا الحديث وصل إلي الصدوق رحمه الله.

1- ([4]) قال الشيخ في آخر مشيخة الاستبصار ج 4، ص 342: قد أوردت جملا من الطرق إلي هذه المصنفات و الأصول، و لتفصيل ذلك شرح يطول، هو مذكور في الفهارس للشيوخ، فمن أراده وقف عليه من هناك إن شاء الله تعالي.

2- ([1]) مباحث الأصول، ج 3، ص 250

و لدفع هذا الإشكال لا بد أن يتمسك بما ذكره الشيخ الطوسي من الحوالة في اخر مشيخته في التهذيب، و الاستبصار علي فهارس الشيوخ حيث قال في اخر مشيخته في التهذيب: "قد أوردت جملا من الطرق إلي هذه المصنفات و الأصول، و لتفصيل ذلك شرح يطول،

هو مذكور في الفهارس المصنفة في هذا الباب للشيوخ رحمهم الله، من أراده أخذه من هناك إن شاء الله و قد ذكرنا نحن مستوفي في كتاب فهرست الشيعة" و قال في اخر مشيخته في الاستبصار: "قد أوردت جملا من الطرق إلي هذه المصنفات و الأصول، و لتفصيل ذلك شرح يطول، هو مذكور في الفهارس للشيوخ، فمن أراده وقف عليه من هناك إن شاء الله تعالي" و من هنا ظهر أن تمامية الرجوع في مقام تصحيح سند خبر ذكره الشيخ إلي مشيخة الصدوق مبنية علي دعوي أن المقصود من كلام الشيخ في اخر كتابيه ليس هو الحوالة علي خصوص فهارس الشيوخ التي يذكر فيها طرقهم إلي أصحاب الكتب و الأصول بلحاظ كل ما وصل إليهم من كتبهم و رواياتهم.

و استظهار أن كلامه في كتابيه حوالة علي القضية الخارجية من الفهارس الموجودة للشيوخ و من أجلي مصاديقها مشيخة الصدوق و إن كانت بحسب مدلولها اللفظي مشيخة لخصوص الروايات المذكورة في الفقيه، فإطلاق كلام الشيخ شامل لذلك، و يدل علي أن نفس الطرق التي للصدوق إلي أصحاب هذه المصنفات هي موجودة له أيضا بالنسبة للروايات التي ذكرها في التهذيب، فإن لم يقطع بهذا الظهور لم يتم ذلك.»

5) اشكال الشيخ الآصف محسني

قال الآصف محسني: (1)

«صحة طريق الشيخ إلي الصدوق و صحة طريق الصدوق قدس سره إلي أصل، أو كتاب أو أحد لا تنفع لتصحيح رواية الشيخ عن الأصل أو الكتاب أو الشخص المذكور إذا كان طريقه (الشيخ) إليه (الي ذلك الكتاب او الشخص) ضعيفا لاحتمال تفاوت متنها مع متن الرواية المروية بطريق الصدوق علي فرض وصولها إلينا (الصحيح ان يقول

1- ([1]) بحوث في علم الرجال، ص 292

اليه اي الشيخ) و هذا الاحتمال لا دافع له سوي وجود الرواية بطريق

الصدوق و موافقتها مع هذه الرواية في المتن. و معه لا نحتاج إلي تصحيحها نعم إذا حصل لنا الاطمئنان بأن الشيخ نقل الرواية بذاك الطريق نفسه تكون الرواية معتبرة لكن الاطمئنان غير حاصل.»

خلاصة هذا الاشكال هو احتمال اختلاف نسخة الصدوق مع نسخة الشيخ و الاجابة واضحة حيث ان لو كانت نسخة اخري من روايات الصدوق موجودة لصرح بها الشيخ او النجاشي كما هو ديدنهما في كل موارد اختلاف النسخ و حيث لم يقولا شئ بشان اختلاف نسخ روايات الصدوق فلذا لا مورد لهذا الاشكال.

ص: 140

المبحث الثالث: الطريقة التي سماها الإيرواني بالثالثة

اشارة

و هـذه الطريقـة تتمحور حول تلفيق و تركيب بين طريقين مختلفين لروايـة واحـدة كل من الطريقين به ضـعف من ناحيـة احـد الرواة فنرفع ضعف الروايـة الاولي بالصـحيح من الثانية و نرفع الضـعيف من الثانية بالصـحيح من الاولي فينتج طريق ثالث كله صـحيح لكن ملفق من الطريقين. قال الإيرواني في شرح هذه الطريقة:(1)

«إذا كانت لدنيا رواية واحدة وصـلتنا بطريقين مختلفين و كل منهما يشـتمل علي ضعف من ناحية خاصة فبالامكان التلفيق بين الطريقين و الحصول علي طريق ثالث. مثال ذلك:(2)

(المثال للشيخ الإيرواني لكن بتصرف منا) ذكر الطوسي رواية:(3)

" أخبرني الشـيخ أيـده الله تعـالي (مفيـد) عن أحمـد بن محمـد عن أبيه (ابن الوليـد) عن سـعد بن عبـد الله (القمي) عن أحمـد بن محمد (الاشـعري) عن الحسين (الأهوازي) عن الحسن (الأهوازي) عن زرعة (الحضرمي) عن سماعة (بن مهران) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن السـقط إذا اسـتوت خلقته يجب عليه الغسل و اللحـد و الكفن قال نعم كل ذلك يجب عليه إذا اسـتوي." انتهي و مثل هـذه الرواية من حيث المضمون نقلها الكليني بسند اخر:(4) "محمد بن يحيي (العطار) عن أحمد بن محمد (الاشعري) عن علي بن إسماعيل (السـندي) عن عثمان بن عيسـي (الكلابي) عن زرعة (الخضـرمي) عن سماعة (ابن مهران) عن أبي الحسن الأول (الامام الكاظم"ع") قال: سألته عن السقط إذا استوي خلقه يجب عليه الغسل و اللحد و الكفن فقال كل ذلك يجب عليه." انتهي

ان الطريق الأول (طريق الطوسي) يشتمل علي ضعف من ناحية أحمد بن محمد الذي يروي عنه المفيد لأنه أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد الذي هو من مشايخ الاجازة و لم تثبت وثاقته. و اما الطريق

الثاني فهو يشتمل علي ضعف من ناحية علي بن اسماعيل اما الضعف الموجود في الطريق الأول فيمكن التغلب عليه باعتبار ان المحذور

1- ([1]) دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، ص 282

2- ([2]) نفس المرجع

3- ([3]) تهذيب الأحكام ج 1، ص 329

4- ([4]) الكافي، ج 3، ص 208

الـذي يولـده وجود أحمد بن محمد بن الحسن هو الشك في ان والد أحمد هل حدث حقا ولده أحمد بالحديث المذكور أو ان أحمد تقول علي والـده و نسب إليه الحـديث كذبا و زورا فان أحمد لو كان ثقة فبواسـطة وثاقته يمكن ان نحرز ان والده قد اخبره بالخبر و لـم يتقول علي والده و حيث لـم نحرز وثاقته فنحتمل تقوله علي والده. و المشكلة من هذه الناحية يمكن التغلب عليها بواسطة الطريق الثاني فان المفروض ان الكليني في الطريق الثاني يقول ان محمـد بن يحيي قـد حـدثني بالحـديث المذكور من دون تخلل أحمد في الوسط. و اما الضـعف في الطريق الثاني الـذي هو من ناحيـة علي بن اسـماعيل فيمكن التغلب عليه بواسـطة الطريق الأول فانه إذا ثبت ان محمـد بن يحيي قد حدث الكليني بالخبر فنأخـذ بالطريق الأول و يحصل بـذلك التغلب علي المحـذور من ناحية علي بن اسـماعيل و بعد هذا التلفيق بين السـندين يمكن الأخذ بالرواية.»

و اشار الي هذه الطريقة من التعويض المحقق الكلباسي في التنبيه حول تعويض طرق الشيخ باسانيد الكافي: (1)

«الثـاني و الثلاـثون الشـيخ يروي عن شـخص طريقه إليه ضـعيف و طريق الكليني إليه معتبر: أنه قـد يروي الشـيخ عن شـخص طريقه إليه ضعيف لكن الواسطة بين الشخص المذكور و الكليني معتبرة بالصحة أو الحسن مثلا ففيه الكفاية.»

اشكال الإيرواني علي هذه النظرية

قال الشيخ الإيرواني: (2)

«و يرد ذلك اننا نحتمل ان أحمد بن محمد بن الحسن قد اختلق رجال السـند الذين بينه و بين الإمام (عليه السلام) و لا نريد ان ندعي بهذا انه اختلق

الروايـة بل ندعي ان من المحتمل اختلاقه للسـند و معه فلا يبقي بايدينا إلا السـند الثاني و المفروض وجود علي بن اسـماعيل فيه الذي لـم تثبت وثاقته.»

و الجواب علي ذلـك: ان هـذه الروايـة موخوذة من اصل زرعـة و اصل زرعـة وصل للشـيخ بطريق الحسن و الحسـين الأهوازيين و وصـل للكليني عن طريق عثمان بن عيسي و لهذا نقول الاصل الذي فيه هذه

1- ([1]) الرسائل الرجالية، ج 4، ص 259

2- ([2]) دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، ص: 282

الرواية وصل للشيخ و الكليني بطريقين مختلفين و في كل طبقة من نقلة هذا الاصل يوجد ثقة و ان وجد مجهول فلايضر ذلك.

ان قلت: من اين علمت ان الحديث مؤخوذ من اصل زرعة. قلت: من تصريح الشيخ بذلك حيث قال: (1)

«زرعة بن محمد الحضرمي واقفي المذهب له أصل أخبرنا به عدة من أصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن يعقوب بن يزيد عن الحسن بن محمد الحضرمي عن زرعة.» انتهي

فهذا الكلام من الشيخ يدل علي ان كل ما نقل من زرعة فهو مؤخوذ من اصله.

اشكال الشيخ آصف محسني

و ايضا الشيخ آصف محسني طرح اشكال اخر علي هذا المثال حيث قال: (2)

«و الصحيح بطلان هذا الاحتمال و عدم النفع في هذا التلفيق فإن نقل الرواية لم يصح عن محمد بن الوليد والد أحمد قبله بالطريق الأول أصلا و لم يعلم أن محمد بن الوليد أخبر عن سعد عن أحمد بن محمد عن الإمام بالوسائط المذكورة و إنما الثابت بالطريق الثاني أخبار أحمد بن محمد عن إسماعيل و عثمان بن عيسي دون الحسين الواقع في

السند الأول و قس عليه نظائرها.» انتهي

و الجواب واضح حيث تصور المستشكل معنا التعويض هنا هو قص مقطع من السند الاول و اضافته الي السند الثاني بعد حذف الضعيف من السند الثاني و هذا التصور غلط حيث المقصود من التعويض هنا ليس كما ظن بل هو كما قلنا انه في كل طبقة يوجد ثقة. لكن يوجد تطبيق ثاني هو اقرب الي القبول لهذه الطريقة و التطبيق روايتان، احدها في كتاب الاستبصار: (3)

«أحمد بن محمد عن أبي عبد الله الفراء عن حريز عن زرارة قال:

1- ([1]) فهرست الطوسي ص 210

2- ([2]) بحوث في علم الرجال، ص 122

3- ([1]) الإستبصار، ج 3، ص 84

قلت لأبي جعفر (عليه السلام) الرجل يشتري الجارية من السوق فيولدها ثم يجي ء رجل فيقيم البينة علي أنها جاريته لم يبع و لم يهب قال فقال أن يرد إليه جاريته و يعوضه بما انتفع قال كأن معناه قيمة الولد.»

و الرواية الثانية في الكافي: (1)

«عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسي عن أبي عبد الله الفراء عن حريز عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام) الرجل يشتري الجارية من السوق فيولدها ثم يجي ء رجل فيقيم البينة علي أنها جاريته لم تبع و لم توهب قال فقال لي يرد إليه جاريته و يعوضه مما انتفع قال كأنه معناه قيمة الولد.»

السيد "ثامر العميدي" في كتابه نقل الروايتين ثم قال: (2)

«يمكن تصحيح هذا الحديث (حديث الاستبصار) بسند الكليني لكن سند الكليني ضعيف بالفراء ايضا و لذا نعوض طريق الاشعري (أحمد بن محمد بن عيسي) العام الي حريز (الطريق الاول) او بطريق بعض رجال العدة الي حريز لان فيهم ثلاثة رجال رووا جميع كتب و روايات حريز بطريق صحيح و هم احمد بن ادريس (الطريق الثاني) و الكمندداني (الطريق الثالث) و محمد بن يحيي (الطريق الرابع) و هو طريق الشيخ في الفهرست.»

ثم اضاف العميدي: (3)

«و بهذا يمكن للشيخ رواية هذا الخبر بغير سنده المذكور في الاستبصار و ذلك بوصل طريقه الي الكليني (الطريق الاصلي) بسند الكليني الجديد (احد الطرق الاربعة المذكور في الفهرست) لهذا الخبر فتصح به رواية الاستبصار تبعا لصحة سند رواية الكافي.» انتهي

في الواقع يصح السند بنسبة للشيخ الطوسي لا للشيخ الكليني و لذا قال: "فتصح به رواية الاستبصار". و نقصد بالطريق الاصلي هو سند الشيخ الطوسي الي كتب و روايات الكليني اذ قال في الفهرست تحت عنوان محمد بن يعقوب الكليني: (4)

«أخبرنا بجميع رواياته الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان،

1- ([2]) الكافي، ج 5، ص 216

2- ([3]) تعويض الأسانيد، ج 3، ص 228

3- ([1]) نفس المرجع، ص 228

4- ([2]) فهرست الطوسي، ص 395

عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه القمي، عن محمد بن يعقوب، بجميع كتبه.

و أخبرنا الحسين بن عبيد الله قراءة عليه أكثر الكتاب الكافي، عن جماعة منهم: أبو غالب أحمد بن محمد الزراري و أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه و أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الضميري المعروف بابن أبي رافع، و أبو محمد هارون بن موسي التلعكبري و أبو المفضل محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني، كلهم عن محمد بن يعقوب. و أخبرنا الأجل المرتضي رضي الله عنه عن أبي الحسين أحمد بن علي ابن سعيد الكوفي، عن محمد بن يعقوب. و أخبرنا أبو عبد الله أحمد بن عبدون، عن أحمد بن إبراهيم الضيمري و أبي الحسين عبد الكريم بن عبد الله بن نصرالبزار عن أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني،بجميع مصنفاته و رواياته.» انتهي

فوائد في بيان سند الروايات المنقولة

الفائدة الاولي: نقلنا ان الكليني يبتدء سنده ب-: عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسي ماهي هذه العدة. قال العلامه الحلي: (1)

«قال الشيخ الصدوق محمد بن يعقوب الكليني في كتابه الكافي في أخبار كثيرة عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسي قال و المراد بقولي عدة من أصحابنا محمد بن يحيي و علي بن موسي الكمنداني و داود بن كورة و أحمد بن إدريس و علي بن إبراهيم بن هاشم.»

الفائدة الثانية: في بيان طريق الشيخ الي حريز قال الطوسي: (2)

«حريز بن عبد الله السجستاني (الي ان قال) أخبرنا برواياته الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، عن جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبي القاسم جعفر بن محمد العلوي الموسوي، عن ابن نهيك، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن حريز. و أخبرنا عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله و عبد الله بن جعفر و محمد بن يحيي (الطريق الرابع) و أحمد بن إدريس (الطريق الثاني) و علي بن موسي بن جعفر (الكمنداني، الطريق الثالث) كلهم،

1- ([1]) رجال العلامة الحلي، ص 271

2- ([2]) فهرست الطوسي، ص 162

عن أحمد بن محمد (الطريق الاول) عن الحسين بن سعيد و علي بن حديد و عبد الرحمن بن أبي نجران، عن حماد بن عيسي الجهني، عن حريز.» انتهي

ص: 146

المبحث الرابع: طريقة الأسترآبادي

اشارة

الرجالي الكبير المعرف ب-: الأسترآبادي و اسمه الكامل هو السيد محمد بن علي بن ابراهيم استاذ الشيخ محمد أمين الاسترابادي صاحب الفوائد المدنية. له كتب ثلاثة في الرجال: الكبير و اسماه "منهج المقال" و الوسيط الذي ربما يسمي ب-"تلخيص المقال" أو "تلخيص الاقوال" و الصغير الموسوم ب- "الوجيز" و الاول مطبوع بعضه و لم تكتمل اجزائه المحررة من الخطوطة، و الثاني و الثالث مخطوطات و لم تطبع بعد.

قال المحدث النوري في شرح حاله:(1)

« العالم المحقق المتبحر الاميرزا محمد بن علي بن إبراهيم الأسترآبادي أستاذ أئمة الرجال، و صاحب المنهج و التلخيص و مختصره و ايات الأحكام. قال السيد التفريشي في نقد الرجال في ترجمته: (2) "فقيه متكلم، ثقة من ثقات هذه الطائفة و عبادها و زهادها، حقق الرجال و الرواية و التفسير تحقيقا لا مزيد عليه" إلي اخره، و لإتقان كتابه و حسن نظمه و ترتيبه جعل الأستاذ الأكبر البهبهاني تحقيقاته في الرجال تعليقة علي كتابه(3)، و اختاره من بين أقرانه و أترابه توفي في ذي القعدة سنة 1028 بمكة المعظمة. قال المجلسي

في إجازته لبعض تلامذته المدرجة في البحار:(4) "و عن السيد شرف

1- ([1]) خاتمة المستدرك، ج 2، ص 181- 184.

2- ([2]) قال التفرشي: «محمد بن علي بن كيل الأسترابادي مد الله تعالي في عمره و زاد الله في شرفه، فقيه، متكلم، ثقة من ثقات هذه الطائفة و عبادها و زهادها، حقق الرجال و الرواية و التفسير تحقيقا لا مزيد عليه، كان من قبل من سكان عتبة العلية الغروية علي ساكنها من الصلوات أفضلها و من التحيات أكملها و اليوم مجاوري بيت الله الحرام و نساكهم. له كتب جيدة، منها كتاب الرجال حسن الترتيب يشتمل علي جميع أسماء الرجال يحتوي علي جميع أقوال القوم قدس الله أرواحهم من المدح و الذم إلا شاذا، و منها كتاب ايات الإحكام.» انظر: نقد الرجال، ج 4، ص 279.

3- ([3]) يقصد "حاشية منهج المقال" للمحقق محمد باقر البهبهاني

4- ([1]) بحار الأنوار، ج 107، ص158

الدين يعني الشولستاني عن قدوة العلماء المتبحرين السيد السند ميرزا محمد ابن الأمير علي الأسترآبادي صاحب كتاب منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال." إلي اخره و قال في ثالث عشر بحاره:(1)

"أخبرني جماعة عن السيد السند الفاضل الكامل ميرزا محمد الأسترآبادي نور الله مرقده أنه قال: كنت ذات ليلة أطوف حول بيت الله الحرام." إلي اخر ما تقدم.

و قال في أول البحار:(2) "و كتاب منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال، المشتهر بالكبير و الوسيط و الصغير، و كتاب تفسير ايات الأحكام، كلها للسيد الأجل الأفضل مولانا ميرزا محمد بن علي بن إبراهيم الأسترآبادي".

و قال الأستاذ الأكبر(3) في أول التعليقة:(4) "و لذا جعلت تدويني تعليقة، و علقت علي منهج المقال من تصنيفات الفاضل الباذل، العالم الكامل، السيد الأوحد الأمجد، مولانا ميرزا محمد قدس سره لما وجدت من

كماله، و كثرة فوائده، و نهاية شهرته."

و قال الفاضل المتبحر الجليل المولي حاجي محمد في جامع الرواة:(5)

1- ([2]) قال صاحب بحار الأنوار عند ذكر من رأي الصاحب (عليه السلام) في غيبته الكبري: «و منها ما أخبرني به جماعة عن السيد السند الفاضل الكامل ميرزا محمد الأسترابادي نور الله مرقده أنه قال إني كنت ذات ليلة أطوف حول بيت الله الحرام إذ أتي شاب حسن الوجه فأخذ في الطواف فلما قرب مني أعطاني طاقة ورد أحمر في غير أوانه فأخذت منه و شممته و قلت له من أين يا سيدي قال من الخرابات ثم غاب عني فلم أره.» انظر بحار الأنوار، ج 52، ص 176.

2- ([3]) بحار الأنوار، ج 1، ص22

3- ([4]) و هو محمد باقر بن محمد اكمل المعروف بالوحيد البهبهاني متوفي سنة 1206 ه- في كربلا، كانت أمه بنت العلامة آغا نور الدين ابن المولي الجليل العلامة الميرزا محمد صالح المازندراني شارح أصول الكافي، و أم آغا نور الدين المذكور هي الفاضلة "آمنة" بنت المولي التقي المجلسي الأول، و لذا يعبر البهبهاني في مؤلفاته عن المجلسي الثاني المولي محمد باقر صاحب البحار بالخال و عن المجلسي الأول بالجد.

4- ([5]) منهج المقال في تحقيق احوال الرجال، ج 1، ص 69 (حاشية منهج المقال لمحمد باقر البهبهاني مطبوعة ضمن كتاب "منهج المقال")

5- ([1]) جامع الرواة و إزاحة الإشتباهات عن الطرق و الأسناد، ج 1، ص 5

"و دأب هذا الضعيف في تحرير هذا التأليف أنه كتب الرجال الوسيط الذي ألفه السيد الجليل الفاضل الزكي ميرزا محمد الأسترآبادي." إلي اخره.

و وصفه تلميذ الاميرزا محمد المولي محمد أمين الأسترآبادي في الفوائد المدنية بقوله كما يأتي:(1) "سيدنا الإمام العلامة" إلي اخره و قال في موضع: "و ذكر السيد السند العلامة الأوحد، السيد جمال الدين محمد الأسترآبادي قدس سره في شرحه إلي أن قال: انتهي كلام السيد

السند العلامة أعلي الله مقامه" و في أواخر الكتاب أيضا مثله بل في المعراج للمحقق الشيخ سليمان البحراني، في جملة كلام له:(2) "و بما

1- ([2]) جاء في مقدمة كتاب "الحاشية علي أصول الكافي" لمحمد امين الأسترآبادي تلميذ الميرزا محمد الأسترآبادي ما نصه: (الحاشية علي أصول الكافي، لمحمد امين الأسترآبادي، ص18) : "قال في الفوائد المدنية (ص 59- 60 وفي ط الحجري ص 17): « وأما آخر مشايخي في فن الفقه والحديث والرجال، وهو مولانا العلامة المحقق والفيلسوف المدقق، أفضل المحدثين وأعلم المتأخرين بأحوال الرجال، وأورعهم ميرزا محمد الإسترآبادي المجاور بحرم الله المدفون عند خديجة الكبري، وقد استفدت منه في مكة المعظمة من أوائل سنة خمس عشرة بعد الألف إلي عشر سنين. وأجاز لي أن أروي عنه جميع ما يجوز له روايته. فقد عرضت عليه ما سنذكره من اختيار طريقة القدماء ورد طريقة المتأخرين، فاستحسنه وأثني علي.» وقال أيضا في الفوائد المدنية (ص 185 ط الحجري): «إني قد قرأت اصول كتاب الكافي وكل تهذيب الحديث وغيرهما علي أعلم المتأخرين بعلم الحديث والرجال وأورعهم، وهو سيدنا الإمام العلامة والقدوة الهمام الفهامة، قدوة المقدسين، أعظم المحققين ميرزا محمد الإسترآبادي، وهو قد قرأ شيخه علي شيخه متصلة إلي أصحاب العصمة (عليه السلام).» وقال أيضا في الفوائد المكية (ص 6 مخطوط): «وقد اختار هذه الطريقة في أواخر عمره، وهو آخر مشايخي في الحديث والفقه والرجال، الإمام العلامة والقدوة الهمام الفهامة، عمدة المحققين، زبدة المدققين، قدوة المقدسين، سند المحدثين، فقيه أهل البيت (عليه السلام) ميرزا محمد الإسترآبادي نور الله مرقده، المجاور المدفون ببلد الله الأمين.» وقال في الفوائد المكية (ص 114 مخطوط): «شيخنا العلامة المحقق قدوة المقدسين، أفضل المتأخرين في الحديث والفقه والحديث وأورعهم، ميرزا محمد الإسترآبادي قدس الله سره.»"

2- ([1]) معراج اهل الكمال الي معرفه الرجال، ج 1، ص 45 و فيه: «و بما ذكرناه يظهر أن ما ذكره صاحب التلخيص قدس اللّه روحه في الكني و الالقاب أن ابن نهيك هو عبد اللّه بن أحمد، يشير بذلك الي حمل الاطلاق عليه محل نظر.»

ذكرناه يظهر أن ما ذكره صاحب التلخيص قدس سره" إلي اخره.

قال في الحاشية:(1) "هو مولانا خاتمة المحدثين ميرزا محمد بن علي الأسترآبادي الحسيني قدس سره، صاحب الكتب الثلاثة في علم الرجال، و له كتاب ايات الأحكام، ثقة ثقة." انتهي

إلي غير ذلك من العبائر الصريحة في كونه من السادة الكرام، و سلالة ائمة الأنام (عليه السلام) فمن الغريب ما في روضات السيد الفاضل المعاصر بعد أن ساق نسبه قال:(2) "كان من شرفاء علماء وقته، الموصوف في كلمات بعضهم بالسيادة و كأنه من جهة انتسابه بالأم إلي موالينا السادة، كما يشعر به أيضا دعاء سيدنا الأمير مصطفي الحسيني التفريشي" و ساق ما ذكره في النقد .

و هذا دعاؤه له:(3) "مد الله تعالي في عمره و زاد الله تعالي في شرفه فقيه متكلم." إلي اخره» انتهي كلام المحدث النوري

قلت: و الشيخ الأسترابادي في كتاب رجاله المسمي ب-"منهج المقال في تحقيق أحوالِ الرجال" و هو المعروف في الاوساط العلمية ب-" الرجال الكبير" في الطبعة الحجرية من الكتاب(4)

في اواخره في الفائدة

الثامنة و الذي لم تطبع طبعة حديثة الي زماننا هذا، بحث الأسترابادي طرق مشيخة الفقية و صحح بعض الطرق بطرق الشيخ في الفهرست او بتركيب طريقين معا اي بضم طريق الفهرست مع ما في النجاشي حتي يصح طريق الصدوق الي ذلك الراوي و قال الدكتور العميدي ان الأسترآبادي هو صاحب فكرة تعويض اسانيد الصدوق، حيث قال:(5)«و

1- ([2]) لم نعثر علي هذه الحاشية في كتاب معراج اهل الكمال و لعلها في مخطوط الكتاب و لم ينقلها محقق الكتاب او لم تكن في نسخته و كانت في نسخة المحدث النوري

2- ([3]) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، السيد محمد باقر الخوانساري، ج7، ص 36

3- ([4]) نفس المصدر

4- ([5]) اخذت صورة الكتاب من مكتبة البروجردي في قم، الواقعة في صحن حرم سيدتنا فاطمة المعصومة (عليه السلام) و نزلنا الفائدة الثامنة الطبوعة طبعة حجرية من كتاب منهج المقال لفائدة الطلاب و حفظا لحق هذا الرجل الكبير .

5- ([1]) نظرية تعويض الاسانيد، ج 2، ص 126

الاصـل في كـل هـذا هو الأسترآبـادي فهو اول من تفطن الي ذلـك.» وقال العلامـة محمـد تقي المجلسـي حول سـبق الاسترابادي له في تعويض الاسانيد ماهذا لفظه:(1)

«و مـا كان فيه عن محمـد بن القاسم بن الفضـيل صاحب الرضا (عليه السـلام) (الي ان قال) له كتب روي عنه الحسن بن علي بن فضال و أحمد بن محمد بن خالد "النجاشـي" له كتاب رواه في القوي، عن أحمد بن البرقي "الفهرست". فالخبر حسن كالصـحيح أو صحيح لصحة طريقه(2) إلي جميع روايات أحمد بن محمد بن خالد البرقي و هذه(3)

منها و علي ملاحظة هذا المعني كما فعله الشـيخ الفاضل العالم الثقة الثقة ميرزا محمد الأسترآبادي الذي سـكن مكة المعظمة و مات بها رضـي الله عنه الذي عاصـرته و لم يتفق لقائي إياه و لكن أجاز لي جميع رواياته تلميذه السـيد الفاضل الثقة الثقة، الأمير شـرف الدين علي الحسـني الحسـيني متع الله المسلمين بطول حياته و اليوم ساكن النجف الأشرف في عشر التسعين علي المظنون فإنه أوضح الرجال بما لا مزيد عليه. فعلي هذا(4)

يصح أكثر الأخبار و لما كان دأبي أن أذكر من الأصول(5)

لم التفت إلي كتبهم الحادثة(6) و أكثر ما خطر ببالي كان ظني أنه لم يسبقني أحد فلما

رأيت رجاله الكبير(7) كان تنبه لها فسررت بمتابعتي إياه رضي الله عنه.» انتهي

مثال لمقولة الأسترآبادي

قال الأسترآبادي في شرح مشيخة الفقيه و هو بصدد تعويض طريق الصدوق مع الفهرست، مالفظه:(8)

1- ([2]) روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، ج 14، ص 251

2- ([3]) الصدوق

3- ([4]) روايات كتاب الفقيه

4- ([5]) مبني تعويض الاسانيد

5- ([6]) اي الكتب المتقدمة في الرجال

6- ([7]) كتب الرجال الحديثة مثل كتاب الأسترآبادي منهج المقال

7- ([1]) هو كتاب منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال و الموسوم بالرجال الكبير

8- ([2]) مخطوط منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال، الفائدة الثامنة

«والي ذريح المحاربي حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم نعم روي(1) عن ابن ابي عمير عنه(2) و المصنف(3) روي جميع روايات ابن ابي عمير عنه في الصحيح.» انتهي

قال الصدوق في المشيخة: (4)

«و ما كان فيه عن ذريح المحاربي فقد رويته عن أبي رضي الله عنه عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن ذريح بن يزيد بن محمد المحاربي، و رويته عن أبي رضي الله عنه عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب عن صالح بن رزين، عن ذريح.» انتهي

وهذا الطريق حسن لوجود علي بن ابراهيم فيه ثم ان للشيخ الصدوق طريق صحيح لابن ابي عمير في الفهرست و هو كالتالي: (5)

«محمد بن أبي عمير، يكني أبا أحمد (الي ان قال) أخبرنا بجميع كتبه و رواياته جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين(6)،

عن أبيه و محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله و الحميري، عن إبراهيم بن هاشم،

عن محمد بن أبي عمير.» انتهي

و السيد الاعرجي ايضا استدل علي تصحيح طريق الصدوق الي ذريح بما ذكره الأسترآبادي حيث قال:(7)

«و إلي ذريح بن يزيد بن محمد المحاربي، أبوه رضي الله عنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عنه، و أبوه عن علي، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن صالح بن رزين، عنه. و الأول(8)

كالصحيح(9)، لكن الصدوق يروي جميع روايات ابن أبي عمير في الصحيح، فيكون صحيحا بهذا الاعتبار.» انتهي

1- ([3]) اي الصدوق

2- ([4]) ذريح المحاربي

3- ([5]) الصدوق

4- ([6]) من لايحضره الفقيه، ج 4، ص 510

5- ([7]) فهرست الطوسي، ص 405

6- ([8]) الصدوق

7- ([1]) عدة الرجال، ج 2، ص 129

8- ([2]) الطريق الاول

9- ([3]) لوجود علي بن إبراهيم

الدليل علي صحة هذا التعويض

للوصول الي الجواب نرتب مقدمتين و من ثم نستنج منهما:

المقدمة الاولي: الصدوق نقل جميع كتب و روايات محمد بن ابي عمير الي الشيخ الطوسي بطريق صحيح كما في الفهرست.

المقدمة الثانية: الصدوق قال طريقي الي روايات و كتب ذريح المحاربي ياتي من محمد بن ابي عمير يعني انه كلما كانت رواية لذريح المحاربي نقلها لي ابن ابي عمير كما في مشيخة الفقيه فتكون كل روايات ذريح بعض روايات ابن ابي عمير او من ضمن رواياته.

النتيجه: كل روايات ذريح وصلت للصدوق بطريق صحيح كما في الفهرست عن محمد ابن ابي عمير يختلف عن طريق المشيخة.

ص: 153

المبحث الخامس: الطريقة الاولي للسيد الخوئي

اشارة

لابأس بنقل مختصر من ترجمة السيد الخوئي: السيد أبو القاسم الخوئي ولد 15 رجب 1317 ه في مدينة خوي الإيرانية و توفي في 8 صفر 1413 ه، في النجف الأشرف و كان من أبرز فقهاء الشيعة ومراجع التقليد في القرن الرابع عشر الهجري.

تتلمذ علي يد كبار العلماء في النجف الأشرف وتخرج علي يديه الكثير من الأعلام و الشخصيات العلمية قد تسنم البعض منهم سدة المرجعية الدينية بعد رحيل الأستاذ الخوئي. تعلم السيد الخوئي الكثير من العلوم الرائجة في الحوزة العلمية وكان أستاذا بارزا فيها، و تعد نظرياته الأصولية و الفقهية والرجالية والتفسيرية من النتاجات الفكرية التي يشار إليها بالبنان.

صنف السيد الخوئي الكثير من المؤلفات أشهرها كتاب البيان في تفسير القران وموسوعة معجم رجال الحديث.

و كتبت تقريرات دروسه في الفقه و الاصول و جمعت في موسوعة مسمات ب-: موسوعة الإمام الخوئي.

و السيد الخوئي من الذين طبقوا نظرية التعويض في ابحاثهم و الطريقة التي طبقها هي تعويض طريق الشيخ بطريق النجاشي، لان الشيخ الطوسي و النجاشي كانا في زمان واحد و تتلمذا علي يد اساتذة مشتركين.

و قلنا سابقا ان العلماء في زمن القدماء كانا يجيزون الكتب و المرويات لتلميذهم و يسمون بمشايخ الاجازة و لهذا تري بعض الطرق بين الشيخ و النجاشي مشتركة لان بعض اساتذتهم كانوا مشتركين و علي هذا الاساس يمكن تعويض طرق الشيخ مع طرق النجاشي اذا كان الشيخ المبديء به الطريق هو شيخ مشترك للنجاشي و الشيخ لان الاستاذ واحد و يدرس كتاب واحد و لكن عنده عدة طرق لذلك الكتاب و اعطاها لتلامذته لكن كل تلميذ منهم نقل عن شيخه بطريق يختلف عن الاخر و كل واحد منهم عنده طرق الاخر.

و في هذا الصدد قال الكلباسي تحت عنوان (في إمكان تحصيل الطريق المعتبر من كتاب النجاشي) في كتابه:(1)

«ثم إنه يمكن تحصيل الطريق المعتبر في صورة ذكر الطريق الضعيف في التهذيب و الجزء الأخير من الاستبصار من كتاب النجاشي لو روي في التهذيبين عن صاحب كتاب بتوسط بعض ممن اشترك فيه الشيخ و النجاشي من المشايخ و هم أربعة: الشيخ المفيد، و الحسين بن عبيد الله، و أحمد بن عبدون، و ابن أبي جيد.» انتهي

و قال السيد الخويي في المقدمة الرابعة من المجلد الاول من رجاله: (2)

«لو فرضنا أن طريق الشيخ إلي كتاب ضعيف في المشيخة و الفهرست و لكن طريق النجاشي إلي ذلك الكتاب صحيح، و شيخهما واحد حكم بصحة رواية الشيخ عن ذلك الكتاب أيضا، إذ لا يحتمل أن يكون ما أخبره شخص واحد كالحسين بن عبيد الله بن الغضائري مثلا للنجاشي مغايرا لما أخبر به الشيخ، فإذا كان ما أخبرهما به واحدا و كان طريق النجاشي إليه صحيحا: حكم بصحة ما رواه الشيخ عن ذلك الكتاب لا محالة و يستكشف من تغاير الطريق أن الكتاب الواحد روي بطريقين، قد ذكر الشيخ أحدهما، و ذكر النجاشي الآخر.» انتهي

و طبق الخويي هذا النوع من التعويض في شرحه علي العروة قائلا: (3)

«قد دلت جملة من الروايات علي المنع، منها: ما رواه الشيخ بإسناده عن علي بن الحسن بن فضال، عن الحسن بن بقاع، عن الحسن الصيقل، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن الصائم، يلبس الثوب المبلول؟ "قال لا، و لا يشم الرياحين" فإن طريق الشيخ إلي ابن فضال الذي هو ضعيف في نفسه يمكن تصحيحة بأن شيخه و شيخ النجاشي واحد و طريقه إليه معتبر.» انتهي

و طريق الشيخ الي علي بن الحسن بن فضال كما في الفهرست هكذا:(4)

«أخبرنا بكتبه قراءة عليه أكثرها، و الباقي إجازة، أحمد بن عبدون، عن علي بن محمد بن الزبير، سماعا و اجازة، عن علي بن الحسن بن فضال.» انتهي

1- ([1]) الرسائل الرجالية، ج 4، ص 203

2- ([2]) معجم رجال الحديث، ج 1، ص 78

3- ([3]) موسوعة الإمام الخوئي، ج 21، ص 297

4- ([4]) فهرست الطوسي، ص 273

و هو ضعيف بعلي بن محمد بن الزبير و طريق النجاشي اليه هكذا:(1)

«قرأ أحمد بن الحسين (ابن الغضائري) كتاب الصلاة، و الزكاة، و مناسك الحج، و الصيام، و الطلاق، و النكاح، و الزهد، و الجنائز، و المواعظ، و الوصايا، و الفرائض، و المتعة، و الرجال علي أحمد بن عبد الواحد (أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزاز المعروف بابن عبدون) في مدة سمعتها معه، و قرأت أنا كتاب الصيام عليه (ابن عبدون) في مشهد العتيقة عن ابن الزبير عن علي بن الحسن، و أخبرنا بسائر كتب ابن فضال بهذا الطريق. و أخبرنا محمد بن جعفر في آخرين(2) (محمد بن جعفر بن محمد بن هارون التميمي النحوي ثقة) عن احمد بن محمد بن سعيد (ابن عقدة ثقة) عن علي بن الحسن بكتبه.» انتهي

اقول: المقصود بسائر كتبه اي جميع كتبه، و لايخفي ان هنا النجاشي يذكر طريقين لعلي بن الحسن بن فضال الاول: ابن عبدون عن ابن الزبير عن علي بن الحسن بن فضال، و هذا الطريق نفس طريق الطوسي و الثاني: محمد بن جعفر النحوي عن أحمد بن محمد بن سعيد عن علي بن الحسن بن فضال و هذا الطريق صحيح.

و منها ان طريق الشيخ المشترك مع النجاشي بابن عبدون هو بنفسه طريق الشيخ و هو ايضا ضعيف بن الزبير. و وقع السيد الخويي باشتباه و ان الطريق الصحيح عند النجاشي لا يبتداء بابن عبدون و لذا صحح هذا الامر السيد الخويي في ابحاثه المتاخره حيث اشار الي هذا الامر: (3)

1- ([1]) رجال النجاشي، ص 258

2- ([2]) المراد من "في آخرين " يعني "مع آخرين" يعني الرواة للنجاشي هم شيخه محمد بن جعفر مع مشايخه الآخرين. و اشار الي هذا الامر سيد كاظم حائري و هو يبحث طريق للنجاشي قائلا: "محمد بن جعفر في آخرين عن أحمد بن محمد بن سعيد عن علي بن الحسن" و محمد بن جعفر و إن لم يكن ثابت التوثيق إلا بناء علي وثاقة كل مشايخ النجاشي و لا نقول به، و لكن لا يبعد أن يقال: إن كونه شيخا للنجاشي منضما إلي أنه ليس الناقل الوحيد، بل نقل في آخرين علي حد تعبير النجاشي يكفي في إيجاد الوثوق و الاطمئنان، فإن الراوي في الحقيقة عبارة عن عدة من مشايخ النجاشي، و لا نحتمل عادة كذبهم جميعا. انظر: القضاء في الفقه الإسلامي، ص 60

3- ([1]) موسوعة الإمام الخوئي، ج 22، ص 242

«إحداهما: صحيحة زرارة، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن المعتكف يجامع أهله قال "إذا فعل فعليه ما علي المظاهر". أما طريق الشيخ فلأنه و إن رواها بإسناده عن علي بن الحسن بن فضال و هو ضعيف بابن الزبير ألا أننا صححنا أخيرا طريق الشيخ إليه بوجه مرت الإشارة إليه في بعض الأبحاث السابقة، و ملخصه أن الكتاب الذي وصل إلي الشيخ بوساطة شيخه أحمد بن عبدون عن ابن الزبير عن ابن فضال هو الذي وصل إلي النجاشي بعين هذا الطريق، فالكتاب واحد لا محالة و قد وصل إليهما بوساطة شيخهما أحمد ابن عبدون، و بما أن للنجاشي طريقا اخر إلي هذا الكتاب بعينه و هو صحيح فيحكم بصحة ما عند الشيخ أيضا.»

تقرير كلام السيد الخوئي

يمكن تقرير كلام السيد الخويي هكذا بحيث نقول: لان النجاشي له طريقان الي جميع كتب ابن فضال، احدها مشترك مع الطوسي و هو ضعيف و الاخر متفرد به النجاشي لكن قوي فنستنتج ان لكتاب ابن فضال طريقان احدها من ابن عبدون و الاخر من محمد بن جعفر و من حيث ان لو كان في الطريقين اختلاف من حيث النسخ لاشارة اليه النجاشي فنفهم ان النسخ واحدة.

و ايضا ابن عبدون استاذ للطوسي و النجاشي و لو اعطي كل منهم نسخة لذكر الطوسي و النجاشي اختلاف النسخ من استاذهم كما هو

ديدنهم و حيث لم يذكروه فلا يوجد اختلاف في النسخ فمثلا الشيخ قال في طريقه الي كتب و روايات أبان بن عثمان:(1)

«هذه رواية الكوفيين، و هي رواية ابن فضال، و من شاركه فيها من القميين، و هناك نسخة أخري أنقص منها رواها القميون. ثانيا: للشيخ طريق لجميع كتب و روايات ابن عبدون شيخه و لو كانت نسخة اخري اعطاها ابن عبدون للنجاشي خاصة فتلك النسخة ايضا كانت عند الشيخ لانه قال في ترجمة ابن عبدون:(2)

سمعنا منه و أجاز لنا بجميع ما رواه.»انتهي

1- ([1]) فهرست الطوسي، ص 47

2- ([2]) رجال الطوسي، ص 414

و قد يحصل الاختلاف في نقل الرواية الشفهية، فمثلا الاستاذ يخبر احد تلامذته رواية و لا يخبر الاخر بها و لكن في مثل اجازة الكتب لا يمكن للاستاذ ان يفرق في الاجازة لتلميذيه لان النسخة واحدة و خصوصا في مثل الشيخ و النجاشي لانهم من اجلاء الاصحاب.

ص: 158

المبحث السادس: الطريقة الثانية للسيد الخوئي

اشارة

للسيد الخوئي طريقة اخري في تعويض الاسانيد نذكر كلامه ثم نبينها، قال رحمه الله:(1)

«لا يخفي أن صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج الدالة علي الاجتزاء إذا عرف بالهدي فقد رويت بطريقين أحدهما: ما رواه الصدوق عن شيخه أحمد بن محمد بن يحيي العطار و قد ذكرنا لو وجد أحد هديا ضالا عرفه إلي اليوم الثاني عشر، فان لم يوجد صاحبه ذبحه في عصر اليوم الثاني عشر عن صاحبه. في محله أنه (أحمد بن محمد بن يحيي

العطار) لم يوثق فتكون الرواية علي هذا الطريق ضعيفة. ثانيهما: ما رواه الشيخ عن الصدوق عن شيخه ابن الوليد في الفهرست و هذا الطريق صحيح، فيعلم أن الصدوق له طريق آخر إليه و هو الصحيح الذي ذكره الشيخ في الفهرست.» انتهي

و طريق الصدوق اليه هكذا: (2)

«و ما كان فيه عن عبد الرحمن بن الحجاج فقد رويته عن أحمد بن محمد بن يحيي العطار رضي الله عنه عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن عيسي، عن ابن أبي عمير و الحسن بن محبوب جميعا عن عبد الرحمن بن الحجاج البجلي.» انتهي

و ضعف هذا الطريق السيد الخويي بأحمد بن محمد بن يحيي العطار و للصدوق طريق اخر صحيح لعبد الرحمن بن الحجاج مذكور في الفهرست هكذا: (3)

«عبد الرحمن بن الحجاج له كتاب أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن الحسين (الصدوق)، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن ابن أبي عمير و صفوان، عنه.» انتهي

و طريق الشيخ الي ابن الحجاج كلهم ثقات و حيث وقع في الطريق الصدوق نفهم ان للصدوق طريق عام الي بن الحجاج لكن مذكور في الفهرست و بهذا التطبيق، السيد الخويي صحح طريق الصدوق الي

1- ([3]) موسوعة الإمام الخوئي، ج 29، ص 264

2- ([1]) من لايحضره الفقيه، ج 4، ص 447

3- ([2]) فهرست الطوسي، ص 311

عبد الرحمن بن الحجاج بطريق الفهرست الذي يقع في سنده الصدوق ايضا.

تطبيق آخر لطريقة السيد الخوئي الثانية

قال السيد الخويي: (1)

«يمكن أن يستدل علي طهارة أبوال ما لا نفس له مطلقا كان له لحم أم لم يكن بموثقة حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليه السلام) قال: لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة.»

قلت و اصل هذا الحديث هكذا: (2)

«و عنه (الشيخ المفيد) عن أحمد بن محمد عن أبيه (محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد) عن أحمد بن إدريس (القمي امامي ثقة) عن محمد بن أحمد بن يحيي (الاشعري ثقة) عن أبي جعفر (أحمد بن محمد بن خالد البرقي ثقة) عن أبيه (محمد بن خالد البرقي ثقة) عن حفص بن غياث (عامي ثقة) عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليه السلام) قال: لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة.»

ثم قال السيد الخويي معلقا علي كلامه كما يقول المحشي: (3)

«إن في سند الرواية أحمد بن محمد عن أبيه و الظاهر أنه أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد و هو و إن كان من مشايخ الشيخ المفيد (قدس سره) إلا أنه لم تثبت وثاقته بدليل، و كونه شيخ إجازة لا دلالة له علي وثاقته فالوجه في كون الرواية موثقة أن في سندها محمد بن أحمد بن يحيي و للشيخ إليه طرق متعددة، و هي و إن لم تكن صحيحة بأسرها إلا أن في صحة بعضها غني و كفاية. و ذلك لأن الرواية إما أن تكون من كتاب الراوي أو من نفسه، و علي كلا التقديرين يحكم بصحة رواية الشيخ عن محمد بن أحمد لتصريحه في الفهرست بأن له إلي جميع كتب محمد بن أحمد و رواياته طرقا متعددة و قد عرفت صحة بعضها، و إذا صح السند إلي محمد بن أحمد بن يحيي صح بأسره لوثاقة الرواة الواقعة بينه و بين الإمام (عليه السلام) و بهذا الطريق الذي أبديناه أخيرا يمكنك تصحيح جملة من الروايات كذا أفاده دام ظله (اي

1- ([3]) موسوعة الإمام الخوئي، ج 2، ص 388

2- ([1]) وسائل الشيعة، ج 3، ص 464

3- ([2]) موسوعة الإمام الخوئي، ج 2، ص 388

السيد الخويي).» انتهي

و للشيخ الطوسي ثلاث طرق الي الاشعري صاحب كتاب النوادر و صحيح منها الطريق الثالث: (1)

«و أخبرنا جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه و محمد ابن الحسن، عن أحمد بن إدريس و محمد بن يحيي، عن محمد بن أحمد ابن يحيي.»

تبين و توضيح

علي هذا سيكون سند موثقة حفص بن غياث هكذا: (جماعة عن الصدوق عن ابيه و ابن الوليد عن احمد بن ادريس و محمد بن يحيي عن محمد بن احمد بن يحيي عن أبي جعفر عن أبيه عن حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه "ع"). و قال الشيخ مسلم الداوري في كتابه اصول علم الرجال انه هو حفظه الله من عرض فكرة تعويض الاسانيد هذه علي السيد الخويي، حيث قال في بحث الطرق الاخري لتصحيح روايات الكتب الاربعة في الطريق الثاني منها:(2)

«الطريق الثاني: أنا إذا وجدنا في الفهرست، أو الاجازات، أن للشيخ طريقا إلي أحد الرواة، لجميع رواياته و كتبه، جاز الاعتماد عليه لتصحيح جميع الروايات التي ينقلها الشيخ عنه، سواء كانت في التهذيبين، أو غيرهما من كتب الشيخ، ذكرها بسند أم لا (ثم قال في الصفحة 111) و قد عرضنا هذا الطريق علي سيدنا الاستاذ قدس سره (الخوئي) فوافقنا عليه و استحسنه بل و عمل به في بعض الموارد في محاضراته الفقهية الأخيرة، و قد صححنا بعض الروايات بهذا الطريق في تعاليقنا علي التنقيح في شرح العروة.» انتهي

جزا الله الشيخ مسلم الداوري خير و اطال الله في عمره.

1- ([1]) فهرست الطوسي، ص 409

2- ([2]) أصول علم الرجال بين النظرية و التطبيق، ص 103

اشكال المشافهة

بعض استشكل هكذا : لعل الرواية المراد تعويض سندها هي من الروايات الشفهية و بتالي لا معني لتعويض الطريق لان الطريق الي الكتب لا الي الشفهيات، نقل هذا الاشكال الكلباسي حيث قال: (1)

«الرابع في أن اعتبار الطريق لا ـ يكفي في اعتبار الرواية، أنه ربما يتوهم أن اعتبار جميع الطرق لا يجدي في اعتبار الرواية لاحتمال ابتناء الرواية علي المشافهة. نعم، لو كان الطريق و لو بعضا طريقا لجميع روايات الراوي المبدو به في السند بأن ذكر الوصف المذكور في حق الطرق كلا أو بعضا يتأتي الاعتبار بلا غبار. (ثم اجاب علي هذا الاشكال الكلباسي وقال) و يمكن دفعه بأن الظاهر أن طريقة الرواية كانت جارية علي الأخذ من الكتب و لا ـ أقل من كون الحال، في الغالب علي هذا المنوال، فالظاهر أن الرواية مأخوذة من الكتاب بالطرق المذكورة، و فيه الكفاية.» انتهي

هذا و يمكن الاجابة بوجوه اخر فنقول :

اولا: اذا قال الشيخ (اخبرني بكتبه و رواياته فلان عن فلان) فهذا الكلام فيه اطلاق يشمل الروايات الشفهية و المكتوبة.

ثانيا: الروايات كانت مكتوبة و مدونة في الاصول و مصنفات اصحاب الائمة و علماء الشيعة المحدثين نقلوا الاحاديث من الكتب و ليس السماع فمثلا الصدوق قال في اول كتب الفقيه ان احاديثه مستخرجة من الكتب المشهورة و قال الشيخ هذا ايضا في مشيخته.

فقد قال الشيخ في مشيخة التهذيب:(2)

«قد اوردت جملا من الطرق الي هذه المصنفات و الاصول و لتفصيل ذلك شرح يطول هو مذكور في الفهارس المصنفة في هذا الباب للشيوخ رحمهم الله من اراده أخذه من هناك ان شاء الله و قد ذكرنا نحن مستوفي في كتاب فهرست الشيعة.»

و أيضا قال في مقدمة مشيخة التهذيب:(3)

«و اقتصرنا من ايراد الخبر علي الابتداء بذكر المصنف الذي اخذنا

1- ([1]) الرسائل الرجالية، ج 4، ص 206

2- ([2]) تهذيب الأحكام، ج 10، ص 88

3- ([1]) نفس المرجع، ص 4

الخبر من كتابه او صاحب الاصل الذي اخذنا الحديث من اصله.» انتهي

وقال الصدوق: (1)

«و ذلك أن الأئمة (عليه السلام) قد أخبروا بغيبته (عليه السلام) و وصفوا كونها لشيعتهم فيما نقل عنهم و استحفظ في الصحف و دون في الكتب المؤلفة من قبل أن تقع الغيبة بمائتي سنة أو أقل أو أكثر فليس أحد من أتباع الأئمة (عليه السلام) إلا و قد ذكر ذلك في كثير من كتبه و رواياته و دونه في مصنفاته و هي الكتب التي تعرف بالأصول مدونة مستحفظة عند شيعة آل محمد (عليه السلام) من قبل الغيبة بما ذكرنا من السنين.» انتهي

و قال الشيخ في الاستبصار: (2)

«ثم اختصرت في الجزء الثالث و عولت علي الابتداء بذكر الراوي الذي أخذت الحديث من كتابه أو أصله علي أن أورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الأسانيد يتوصل بها إلي هذه الكتب و الأصول حسب ما عملته في كتاب تهذيب الأحكام.» انتهي

و لذا تري الشيخ حين ما يذكر طرقه في مشيخة التهذيبين احال تفاصيل طرقه الي الفهرست و من المعلوم ان طرق الفهرست هي طرق الي المصنفات و الاصول. و عبارة رواياته التي عطفها علي اخبرنا بجميع كتبه فليس المقصود بها هي الروايات الشفهية بل المقصود بذلك هي كتب المرويات بواسطة التلميذ عن شيخه حيث كانوا المشايخ سابقا يجيزون استنساخ كتبهم الي تلاميذهم و هذا يسمونه

بالاجازة او الشيخ يقراء و التلاميذ يكتبون ما قراء الاستاذ و هذا يسمونه السماع.(3)

انتهي شرح الاشكال و الجواب عليه و بقي شئ و هو ان من العلماء المعاصرين الذين طبقوا هذا الوجه من التعويض هو السيد السيستاني كما نقل عنه ذلك الشيخ المحسني قائلا: (4)

«ثم قال السيد السيستاني طال عمره إن هنا وجهين آخرين لتصحيح

1- ([2]) كمال الدين و تمام النعمة، ج 1، ص 19

2- ([3]) الإستبصار فيما اختلف من الأخبار،ج 4، ص 305

3- ([1]) انظر: كتاب نظرية تعويض الاسانيد، جواب الاشكال الخامس، ج 3، ص 332

4- ([2]) بحوث في علم الرجال، ص 356

هذا الأسناد (يقصد بالاسناد هو طريق الشيخ الي علي بن الحسن ابن فضال): الأول: إن ابن عقدة أحمد بن محمد بن سعيد روي عن ابن فضال بالسند الصحيح، و قال الشيخ في فهرسته: و كان معه أي مع ابن الصلت (المقصود به ابو الحسن احمد بن محمد بن موسي بن هارون المعروف بابن الصلت) خط أبي العباس أي ابن عقدة بإجازته و شرح رواياته و كتبه، فقد وصل جميع روايات ابن فضال إلي الشيخ بخط ابن عقدة، و فيه أنه لا دليل علي أن ابن عقدة نقل جميع روايات ابن فضال في كتبه، فلعله نقل بعضها.» انتهي كلام الآصفي

قال الشيخ في ترجمة ابن عقدة:(1)

«أخبرنا بجميع رواياته و كتبه أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسي الأهوازي، و كان معه خط أبي العباس بالاجازة و شرح رواياته و كتبه عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد (ابن عقدة).» انتهي

فمن هذا الطريق نفهم ان للشيخ طريق الي كل روايات ابن عقدة و المقصود من كلامه السيد السيستاني: "إن ابن عقدة أحمد بن محمد بن سعيد روي عن ابن فضال بالسند الصحيح" هو سند هذه الرواية الي

ابن فضال و تلك الاسانيد الذي ذكرناها في بحث طريقة تعويض الأردبيلي فراجع(2).

حيث الشيخ الطوسي ذكر طريق صحيح الي ابن فضال يمر بابن عقدة و هذا الكلام يدل علي ان السيد السيستاني يعتقد بتعويض اخر يختلف عن تلك الطرق المذكورات و هي التلفيق بين طريقة التعويض عند الأردبيلي و بين طريقة السيد الخويي فتأمل.

1- ([3]) فهرست الطوسي، ص 69

2- ([1]) مثلا هذا الطريق ما أخبرني به جماعة عن أبي محمد هارون بن موسي (التلعكبري ثقة) عن أحمد بن محمد بن سعيد (ابن عقده ثقة) عن علي بن الحسن (ابن فضال) انظر: تهذيب الأحكام، ج 1، ص 26

المبحث السابع: كلام الشهيد الصدر

اشارة

و للشـهيد الصدر اضافات علي نظرية التعويض التي طبقها السيد الخويي في طرق الشيخ و النجاشي، قال الشيخ الإيرواني في توضيح راي الشهيد الصدر:(1)

«و السيد الشهيد قدس سره تعرض إلي هذه الطريقة في بعض كلماته و ارتضاها بشرطين:

أ- ان يكون قبل الشـخص الضـعيف الذي يراد التخلص من مشـكلته شـخص ثقة، و للشيخ الطوسي اليه طريق صحيح. و في مثالنا السابق كان محمد بن أحمد بن يحيي شخصا ثقة قبل أحمد، و للشيخ اليه طريق صحيح.

ب- ان يكون الطريق الضعيف الذي يراد التخلص منه مذكورا كاحد الطرق إلي محمد بن أحمد بن يحيي. ففي المثال السابق كان الطريق الضـعيف الـذي يراد تعويضه و هو الحسـين بن عبيـد الله عن أحمد بن محمد بن يحيي عن ابيه مذكورا في الفهرست كاحد الطريقين إلي روايات محمد بن أحمد بن يحيي. و الوجه في اعتبار الشـرط المذكور: ان السـند الذي يراد التخلص منه إذا لم يكن احد الطريقين بان كان المذكور طريقا او طريقين اجنبيين عن الطريق الضـعيف فلا يمكن ان نستفيد ان ما رواه الشيخ بالطريق الضعيف قد رواه بالطريق الصحيح بل من المحتمل ان يكون قد رواه بالطريق الضعيف فقط.

اما إذا ذكره كاحـد الطريقين فلا يأتي الاحتمال المـذكور، لأن ظاهر تعبير الشـيخ اخبرنا بجميع كتبه و رواياته فلان عن... و فلان عن... ان كل ما رواه باحـد الطرق فقد رواه ببقية الطرق و لا يقصد من ذلك ان بعض الروايات رواها ببعض تلك الطرق و البعض الآخر رواه بالطرق الاخري (ثم قال في الحاشـية رقم ثلاثة في نفس الصـفحه) ينبغي الالتفات إلي ان هذا الشـرط ليس شيئا جديدا و زيادة علي ما ذكره السيد الخوئي.» انتهي

قال الشهيد الصدر هذا الكلام في كتابه شرح العروة: (2)

«رواية حفص بن غياث عن الصادق (عليه السلام) عن أبيه انه قال: لا يفسد

1- ([1]) دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، ص 295

2- ([2]) بحوث في شرح العروة الوثقي، ج 3، ص 125

الماء الا ما كان له نفس سائلة. و لكن في الرواية اشكالا من ناحية السند، لان الشيخ ينقلها في التهذيب: عن المفيد، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن أحمد بن إدريس، عن محمد ابن أحمد بن يحيي، عن أحمد بن محمد بن عيسي، عن محمد بن عيسي، عن حفص. و أحمد بن محمد الذي يروي عنه المفيد غير ثابت التوثيق (الي ان قال) و لكن التحقيق إمكان دفع هذا الإشكال السندي، باعتبار ان الشيخ له ثلاث طرق في الفهرست الي جميع كتب و روايات محمد بن أحمد بن يحيي الواقع بعد الضعف في سلسلة السند و أحدها صحيح قد اشتمل بدلا عن أحمد بن محمد علي الصدوق، فتصح الرواية.

فإن قيل: كيف نثبت ان الشيخ ينقل هذه الرواية بذلك الطريق الصحيح الي محمد بن أحمد بن يحيي ما دام قد صرح في كتابيه بطريق معين إليه في مقام نقل تلك الرواية.

قلنا: ان الظاهر من عبارة الفهرست وحدة المنقول بالطرق الثلاثة، و حيث ان الطريق المصرح به في الاستبصار هو أحد الطرق الثلاثة المذكورة في الفهرست، ثبت ان رواية محمد بن أحمد بن يحيي لخبر حفص واصلة إلي الشيخ بالطرق الثلاثة جميعا و هذا هو المقدار الذي نقبله من نظرية التعويض.» انتهي

قلت: المقصود بما يقبله الشهيد الصدر هو كون السند في التهذيبين متفق مع احد اسناد الفهرست كما في المثال، و لايخفي مافيه اذا قلما يوجد طريق في الفهرست احد الطرق فيه مذكور في التهذيبين. و للشهيد الصدر كلام اخر في التعويض ذكره في بحثه الاصولي المكتوب بقلم السيد كمال الحيدري:(1)

«و إما أن يطبق في المقام نظرية التعويض التي أشرنا إليها في أبحاث أخري، و هذا الطريق لو تم يفيد في التخلص من إشكال الضعف في محمد بن موسي المتوكل و السعدابادي. و ذلك بأن نقول: إن الصدوق له طريق اخر صحيح إلي شخص اخر وراء السعدابادي في هذه الرواية، و هو البرقي، و البرقي و من بعده صحيح علي الفرض، فمن

ثم يقال: بأننا نعوض عن هذا السند الضعيف بسند اخر صحيح، لأن للصدوق طريقا اخر صحيحا إلي البرقي ذكره في مشيخته، فينتج عندنا بالتلفيق سند صحيح، فيكون ما بعد البرقي صحيحا بحسب الفرض، و

1- ([1]) قاعدة لا ضرر و لا ضرار، ص85

ما قبله صحيحا بالتعويض.

إلا أن هـذه النظريـة و إن كانت مقبولـة ضـمن شـرائط تطرقنا لها في محلها لا تنطبق علي محل الكلام، فهي إنما تأتي فيما إذا قال الصدوق (قـدس سـره): حـدثني محمد بن موسـي المتوكل، قال: حدثني السـعدابادي، قال: حدثني البرقي. ثم قال في موضع اخر: إنه حدثني بكل روايـات البرقي أبي عن محمـد بن الحسن الوليـد عن البرقي. في مثل هـذه الحالـة نقول: إن مقتضـي العموم في العبارة الثانيـة، هو أن تلك الرواية الأولي أيضا حدثه بها أبوه عن محمد بن الحسن عن البرقي.

و حيث إنهم من الثقات، فيتم التعويض عند ذاك فبقرينة العموم في العبارة الثانية نعرف أنه قد سمعها أيضا منهم، فنحذف موسي المتوكل و السـعدابادي، و نجعل موضـعهما أباه و محمـد بن الحسن، فيصـبح السـند صـحيحا. و أما إذا فرض أن العبارة الثانيـة لـم يكن لها مثل هذا العموم، و إنما كان له طريق إلي البرقي بالنسـبة إلي جملـة من الروايات المعينة خارجا، فلا دليل علي أن هذا الطريق الصـحيح أيضا طريق لشخص هذه الرواية التي هي محل الكلام و الواقع خارجا هو الثاني دون الأول.» انتهي

توضيح عبارته:-(الواقع خارجا هو الثاني دون الأول) و الواقع خارجا: الذي يقصده الصدوق في مشيخته بقوله مثلا (و ما كان فيه عن أحمد بن أبي عبد الله البرق) هذا الطريق هو فقط لروايات المبدوئة بالبرقي و مذكورة في كتاب من لا يحضـره الفقيه و ليس كل كتاب اخر و رواية يكون البرقي في اثنائهـا. الثـاني: هو ان طريق الصـدوق للبرقي في مشـيخة الفقيه في خصوص الروايـات المبـدوءة باسم البرقي. الاول: ان طريق الصدوق الي البرقي يشمل جميع الروايات التي فيها البرقي في اول السند كان اسمه او في اثناء السند.

اشكال الشيخ الإيرواني

و استشكل الإيرواني علي كلام الصدر قائلا:(1)

«و الصـحيح في المناقشة ان يقال: اننا نحتمل ان الشيخ الطوسي حينما قال اخبرنا بجميع رواياته و كتبه فلان فهو يقصد ان محمد بن احمد بن يحيي متي ما ابتدأت به السند فانا اروي عنه بهذه الطرق المتعددة و لا

1- ([1]) دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، ص 296

يقصد اني أروي بهذه الطرق عن محمد بن أحمد بن يحيي حتي لو وقع في اثناء السند. ان هذا الاحتمال موجود، و مع وجوده فلا يمكن تطبيق الطريقة المذكورة (ثم قال في الحاشية) كانت هذه المناقشة تخطر في ذهننا حتي رايناها في كلمات السيد الشهيد نفسه فراجع تقرير بحثه الاصولي»

اقول: و هذا الاشكال سبقه اليه الشهيد الصدر حيث قال: (1)

«و قد يحاول تصحيح السند من ناحية محمد بن موسي بن المتوكل و علي بن الحسين السعدآبادي بتطبيق نظريتنا في تعويض الأسانيد التي سميناها بنظرية التعويض، بدعوي ان الصدوق في مشيخته يذكر طريقا صحيحا إلي كل كتب و روايات أحمد بن محمد بن خالد البرقي الذي وقع في هذا السند بعد هذين الرجلين فتكون هذه الرواية أيضا مما ينقلها الصدوق عن البرقي بذلك الطريق و هو صحيح بحسب الفرض. إلا ان هذا التطبيق لنظرية التعويض غير صحيح، لأن من المحتمل أو المطمئن به ان مقصوده من أسانيد المشيخة ان كل ما ينقله عن أحد الرواة المذكورين في الكتاب بحيث يبتدأ السند بهم يكون طريقه إليه ما يذكره في المشيخة اختصارا فلا يشمل كل رواية يقع ذلك الشخص في سنده.» انتهي

في الاجابة علي هذا الاشكال اقول: اولا اشكال الصدر توجه الي مشيخة الفقيه و لا يصح في مثل فهرستي الشيخ و النجاشي لذا هذا الاشكال لا يشمل كل الوجوه.

ثانيا: اثبتنا في الفصل الاول ان الطرق في مشيخة الفقيه عامه كماهي

الطرق في فهرست الشيخ فلا اشكال من هذه الجهة ايضا.

فائدة: طريق عام للشيخ الي كل الاصول و المصنفات

نذكرهنا طريقا عام يفيدنا في منهاج تعويض الاسانيد و هو ان للشيخ طريق عام الي كل الاصول و المصنفات احدها طريقه الي التلعكبري:(2)

«هارون بن موسي التلعكبري يكني أبا محمد جليل القدر عظيم

1- ([2]) القواعد الفقهية بحوث في علم الأصول، ج 5، ص 436

2- ([1]) رجال الطوسي، ص 449

المنزلـة واسع الروايـة عـديم النظير ثقـة روي جميع الأـصول و المصـنفات مـات سـنة خمس و ثمانين و ثلاثمائـة أخبرنا عنه جماعـة من أصحابنا.»

و الجماعة منهم الشيخ المفيد و الغضائري و غيرهم. ثانيها: (1)

«حيدر بن محمد بن نعيم السـمرقندي عالم جليل يكني أبا أحمد يروي جميع مصـنفات الشيعة و أصولهم عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليـد القمي و عن أبي عبـد الله الحسـين بن أحمـد بن إدريس القمي و عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه القمي و عن أبيه روي عن الكشـي عن العياشـي جميع مصـنفاته روي عنه التلعكـبري و سـمع منه سـنة أربعين و ثلاثمائـة و له منه إجـازة و له كتب ذكرناهـا في الفهرست.»

1- ([2]) نفس المرجع، ص 420

الفائدة الثامنة من كتاب منهج المقال في تحقيق احوال الرجال

اشارة

المؤلف: محمد بن علي الأسترآبادي

(المتوفي سنة 1028 ه-)

تحقيق: مصطفي الإمامي الأهوازي

ص: 170

الفائدة الثامنة من كتاب منهج المقال في تحقيق احوال الرجال

المؤلف: محمد بن علي الاسترآبادي (المتوفي سنة 1028 ه-)

محقق: مصطفي الإمامي الأهوازي

شابك (ISBN): 978-622-99684-8-2

الطبعة: الأولي، سنة 1399 ه- ش، 1442ه- ق

المطبعة:

الكمية: 200 نسخة

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف.

كليه حقوق انحصارا براي مؤلف محفوظ است.

يمكنك التواصل مع المؤلف:

00989169863406

1366h6@gmail.com

ص: 171

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين حمدا يقتضي رضاه والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وعلي اله الطيبين.

بعد ان وفقني الله تعالي بتاليف كتاب حول نظرية تعويض الأسانيد و ذكرت فيه ان اول عالم طبق نظرية تعويض الأسانيد بشكل كامل كما هي عليه اليوم هو العالم الكبير و الرجالي النحرير الميرزا محمد بن علي الاسترابادي و اسمه الكامل هو "السيد محمد بن علي بن ابراهيم" استاذ الشيخ محمد امين الاسترآبادي صاحب الفوائد المدنية.

و مؤلف فائدتنا هذه له ثلاثة كتب في الرجال: الكبير و اسماه "منهج المقال" و الوسيط الذي ربما يسمي ب-"تلخيص المقال" او "تلخيص الاقوال" و الصغير الموسوم ب- "الوجيز" و الاول مطبوع بعضه و لم تكتمل اجزائه المحررة من المخطوطة و الثاني و الثالث مخطوطات و لم تطبع بعد.

و العلامة محمد تقي المجلسي المشهور بالمجلسي الاول في كلام له اشار الي اسبقيت الاسترآبادي في نظرية تعويض الأسانيد عليه حيث قال:(1)

«و ما كان فيه عن محمد بن القاسم بن الفضيل صاحب الرضا (عليه السلام) (الي ان قال) له كتب روي عنه الحسن بن علي بن فضال و احمد بن محمد بن خالد "النجاشي" له كتاب رواه في القوي عن احمد بن البرقي "الفهرست". فالخبر حسن كالصحيح او صحيح لصحة طريقه(2) الي جميع روايات احمد بن محمد بن خالد البرقي و هذه(3) منها و علي ملاحظة هذا المعني كما فعله الشيخ الفاضل العالم الثقة الثقة ميرزا محمد الاسترآبادي الذي سكن مكة المعظمة و مات بها رضي الله عنه الذي عاصرته و لم يتفق لقائي اياه و لكن اجاز لي جميع رواياته تلميذه السيد الفاضل الثقة الثقة الامير شرف الدين علي الحسني الحسيني متع الله المسلمين بطول حياته و اليوم ساكن النجف الاشرف في عشر التسعين علي المظنون

فانه اوضح الرجال بما لا مزيد عليه. فعلي هذا(4) يصح اكثر الاخبار و

1- ([1]) روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، ج 14، ص 251

2- ([2]) الصدوق

3- ([3]) روايات كتاب الفقيه

4- ([1]) اي علي مبني تعويض الاسانيد

لما كان دابي ان اذكر من الاصول(1) لم التفت الي كتبهم الحادثة(2) و اكثر ما خطر ببالي كان ظني انه لم يسبقني احد فلما رايت رجاله الكبير(3) كان تنبه لها فسررت بمتابعتي اياه رضي الله عنه.» انتهي

و قال الدكتور العميدي ان الاسترآبادي هو صاحب فكرة تعويض اسانيد الصدوق حيث قال:(4)«

و الاصل في كل هذا هو الاسترآبادي فهو اول من تفطن الي ذلك.»

العلامة الاسترآبادي بحث طرق مشيخة الفقية و صحح بعض طرقه بطرق الشيخ في الفهرست او بتركيب طريقين معا اي بضم طريق الفهرست مع ما في فهرست النجاشي حتي يصح طريق الصدوق الي ذلك الراوي صحيح و نقل كل هذا في اواخر كتابه الرجالي المسمي ب-"منهج المقال في تحقيق احوالِ الرجال" و هو المعروف في الاوساط العلمية ب- " الرجال الكبير" في الفائدة الثامنة منه.

و لكن هذه الفائدة الثامنة من الكتاب لم تطبع في زماننا لكي تكون في متناول يد اهل العلم فقمت بتنزيل الفائدة راجيا من الله سبحانه ان يتقبل مني هذا القليل و يجعلنا من اللذين تنالهم شفاعة علمائنا الابرار.

و اعتمدت في هذا الامر علي الطبعة الحجرية في مكتبة اية الله البروجردي رحمه الله الكائنة في صحن حرم السيدة فاطمة العصومة (عليه السلام) في مدينة قم المقدسة.

و للميرزا الاسترآبادي فضل كبير في تطوير و اظهار خفايا بحث نظرية تعويض الأسانيد لكن جهوده لم تعرف عند الفضلاء حتي رايت بعض العلماء و اعتمادا علي الطبعة الحديثة و لكن الناقصة من كتاب منهج المقال قال: ان انتساب نظرية التعويض الي الاسترآبادي لا

تصح لانا بحثنا كتابه في الرجال و لم نجد لها عين و لا اثر و هذا ناتج عن قلة التتبع.

1- ([2]) اي الكتب المتقدمة في الرجال

2- ([3]) كتب الرجال الحديثة مثل كتاب الاسترابادي منهج المقال

3- ([4]) هو كتاب منهج المقال في تحقيق احوال الرجال و الموسوم بالرجال الكبير

4- ([5]) نظرية تعويض الاسانيد، ج 2، ص 126

نص الفائدة الثامنة

قال الميرزا الاسترآبادي في الفائدة الثامنة:

«اما طرق الشيخ ابي جعفر محمد بن بابويه رحمه الله في كتاب من لا يحضره الفقيه فقد اورده كما ذكره و اما نحن فنوردها علي ترتيب الحروف ثم الكني ثم عنوان الاخبار مشيرا الي قوله ايضا ليكون اعم نفعا واسهل اخذا فالي ابان بن تغلب فيه ابو علي صاحب الكلل و هو غير معلوم الحال الا ما يظهر من كلام المصنف في اول الكتاب رواية صفوان عنه و ان كانت بواسطة.

و الي ابان بن عثمان كما في الخلاصة صحيح و كذا الي ابراهيم بن ابي البلاد و كذا الي ابراهيم بن ابي زياد الكرخي الا ان ابراهيم غير معلوم حاله الا من اعتماد المصنف و رواية ابن ابي عمير عنه و الي ابراهيم بن ابي محمود صحيح كما في الخلاصة و الي ابراهيم بن ابي يحيي المدني قوي كما في الخلاصة بحسن بن علي بن فضال وكتابه مروي في الفهرست والنجاشي بطريقين اخرين و فيهما تاييد ما.

اما ابراهيم فان كان ابن محمد بن ابي يحيي المدني كما هو الظاهر فهو ممدوح و الي ابراهيم بن سفيان ضعيف كما في الخلاصة بمحمد بن سنان و ايضا ابن سفيان غير مذكور و لا معلوم حاله الا من ميل مثل المصنف اليه.

و الي ابراهيم بن عبد الحميد حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم ويؤيده الطريق الاخر و هو كالحسن ايضا اذ سعدان كتابه معدود في الاصول و قد روي عنه اكابر العلماء مع خلوه من الذم راسا علي ان المصنف روي جميع روايات ابن ابي عمير عنه في الصحيح و هو الراوي عن ابراهيم فتدبر.

و الي ابراهيم بن عمر اليماني صحيح كما في الخلاصة و الي ابراهيم بن محمد الثقفي فيه احمد بن علوية الاصفهاني و هو غير مصرح بالتوثيق لكن اعتمد عليه المصنف و قد ياتي في سياق المدح.

و الي ابراهيم بن محمد الهمداني الثقة حسن كما في الخلاصة بابراهيم

بن هاشم.

و الي ابراهيم بن مهزيار صحيح كما في الخلاصة و الي ابراهيم بن ميمون بياع الهروي صحيح لكنه غير مصرح بمدح و لا توثيق الا ما تقدم من المصنف و رواية جماعة من الثقات و ربما احتمل ان يكون اخا عبد الله بن ميمون فيشمله قول الصادق (عليه السلام): انتم نور الله في ظلمات الارض(1) و قال ابن حجر من المخالفة انه كوفي صدوق (2) و الي ابراهيم بن هاشم صحيح كما في الخلاصة.

و كذا الي احمد بن ابي عبد الله صحيح ايضا و ان لم يذكره الخلاصة نعم في احمد قول و كذا الي احمد بن الحسن الميثمي كما ياتي بعنوان الميثمي ايضا و الي احمد بن عائذ صحيح كما في الخلاصة و كذا الي احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي صحيح و الي احمد بن محمد بن سعيد الهمداني فيه محمد بن ابراهيم بن اسحاق الطالقاني رضي الله عنه و لا اعلم حاله نعم روي عنه الصدوق مترضيا و مترحما و هذا ربما اشعر منه بكونه مرضيا سيما مع ما تقدم في اول كتابه فروي هو عن ابي القاسم الحسين بن روح قدس الله روحه ماينبئ عن كونه مقبولا عندهم روي ذلك في كتاب الغيبة.

و الي احمد بن محمد بن عيسي الاشعري صحيح و ان لم يذكره في

الخلاصة.

و الي احمد بن محمد بن مطهر صحيح كما في الخلاصة و لكنه غير مذكور في كتب الرجال و لا معلوم الحال نعم قوله صاحب ابي محمد (عليه السلام) مع ما تقدم يشعر بمدح فيه و الي احمد بن هلال صحيح الا ان احمد ضعيف و لذلك لم يذكره في الخلاصة.

و الي ادريس بن زيد حسن علي ما في الخلاصة الا ان فيه احمد بن

1- ([1]) روي الكشي (رجال الكشي، ج 2، ص514) «حدثني حمدويه، عن ايوب بن نوح، عن صفوان بن يحيي، عن ابي خالد، عن عبد الله بن ميمون، عن ابي جعفر (عليه السلام) قال: يا بن ميمون كم انتم بمكة؟ قلت: نحن اربعة، قال: انكم نور في ظلمات الارض.»

2- ([2]) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني ج 1، ص94 و فيه:« ابراهيم ابن ميمون كوفي صدوق من السادسة»

علي بن زياد رضي الله عنه و هو غير مذكور في الرجال.

و الي ادريس بن زيد وعلي بن ادريس صاحبي الرضا (عليه السلام) حسن الا انهما غير مذكورين و لا معلوم حالهما الا ما تقدم وما يشعر به قول المصنف صاحبي الرضا (عليه السلام) فتدبر.

و الي ادريس بن عبد الله القمي صحيح كما في الخلاصة و الي ادريس بن هلال ضعيف كما في الخلاصة بمحمد بن سنان وادريس ايضا غير مذكور لا معلوم حاله الا من قول المصنف في اول الكتاب و الله اعلم.

و الي اسحاق بن عمار صحيح الا ان في اسحاق قولا كما في الخلاصة و الي اسحاق بن يزيد او بريد بالموحدة فيه علي بن الحسين السعدآبادي و لم نر له تصريحا بتوثيق نعم قال الشيخ رحمه الله روي عنه الكليني وروي عنه الزراري و كان معلمه و ربما عد خبره بعض الاصحاب حسنا و الله اعلم.

و الي اسماء بنت عميس في خبر رد الشمس فيه جماعة غير معلوم حالهم و الي اسماعيل بن ابي فديك ضعيف بمحمد بن سنان و فيه ايضا المفضل بن عمر و ايضا هذا غير مذكور في رجالنا و لا معلوم حاله عندنا نعم في تقريب التهذيب اسماعيل بن مسلم بن ابي فديك والد محمد صدوق من السادسة و قال عن محمد صدوق من صغار الثامنة مات سنة ماتين علي الصحيح و لا يبعد ان يكون المذكور هذا.

و الي اسماعيل بن جابر صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه محمد بن عيسي العبيدي و الي اسماعيل الجعفي صحيح و ان كان منه احمد بن محمد بن خالد عن ابيه و فيهما قول ثم هو اسماعيل بن عبد الرحمن

الجعفي فيقوي الاعتماد.

و الي اسماعيل بن رباح صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه محمد بن علي ماجيلويه و لم اجد له توثيقا و لا مدحا صريحا الا الترضي والترحم من الصدوق وعد العلامة هذا الطريق وامثاله صحيحا ومتابعة مشايخنا له بعد علي ذلك و اما ابن رباح فمذكور عندنا مهملا وذكره ابن حجر وجعله بالتحتانية مجهولا.

و الي اسماعيل بن عيسي صحيح كما في الخلاصة و لكن اسماعيل غير

معلوم و لا مذكور الا من المصنف بالاعتماد كما مر في مثله.

و الي اسماعيل بن الفضل الهاشمي فيه جعفر بن محمد بن مسرور و هو غير مذكور في الرجال و لا ـ هو معلوم الحال و ان كان قول الصدوق رضي الله عنه يشعر بكونه مرضيا عنده و لاسيما مع ما قدم في اول الكتاب و فيه ايضا الفضل بن اسماعيل هذا و هو غير معلوم الحال و لا مذكور في الرجال.

و الي اسماعيل بن الفضل في ذكر الحقوق فيه علي بن احمد بن موسي رضي الله عنه ومحمد بن اسماعيل البرمكي وعبد الله بن احمد و الاول غير مذكور في كتب الرجال و الثاني فيه قول والثالث مشترك لكن الظاهر انه ابن نهيك الثقة.

و الي اسماعيل بن مسلم السكوني فيه الحسين بن يزيد النوفلي و لم يصرح بتوثيقه مع ان قوما من القميين قالوا انه غلا في اخر عمره و ان خلت روايته عن ذلك علي ان السكوني عامي غير موثق صريحا.

و الي اسماعيل بن مهران فيه علي بن الحسين السعدآبادي و لم يصرح بتوثيقه وانما عد حديثه حسنا وينظر فيه علي ان بعد اسماعيل في الطريق مجهولين ايضا فتدبر.

و الي الاصبغ بن نباتة ضعيف كما في الخلاصة بحسين بن علوان الكلبي وعمرو بن ثابت ابي المقدام لعدم ثبوت ثقتهما وعدم توثيق سعد بن طريف فتدبر.

و الي امية بن عمرو و هو واقفي غير موثق ضعيف باحمد بن هلال و

لم يذكره في الخلاصة و الي انس بن محمد فيه مجاهيل.

و الي ايوب بن اعين فيه الحكم بن مسكين و هو مذكور مهملا و كذا ايوب و الي ايوب بن الحر صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه.

و الي ايوب بن نوح صحيح كما في الخلاصة و الي بحر السقاء صحيح علي ما صرح به في الخلاصة لكن بحر مذكور مهملا فتدبر.

و الي بزيع المؤذن ضعيف كما في الخلاصة بمحمد بن سنان وبزيع مهمل او ملعون و كذا الي بشار بن بشار بمحمد بن سنان و في الفهرست

له اصل ورواه في الصحيح عن ابن ابي عمير عنه وجميع روايات ابن ابي عمير رواها المصنف في الصحيح و في الحسن فليتدبر.

و كذا الي بشير النبال ايضا ضعيف بمحمد بن سنان وبشير ايضا لم يثبت له توثيق و لا مدح و الي بكار بن كردم ضعيف بابن سنان وبكار ايضا مهملا.

و الي بكر بن صالح حسن بابراهيم بن هاشم لكن بكر ضعيف واعلم ان طريق النجاشي الي كتاب بكر صحيح و فيه احمد بن محمد بن عيسي و قد روي الشيخ جميع كتب احمد و رواياته في الصحيح و فيه محمد بن الحسن بن الوليد و قد روي المصنف جميع رواياته عنه فيصح له طريق الي بكر لكن بكرا ضعيف ولهذا لم يذكره الخلاصة.

و الي بكر بن محمد الازدي صحيح كما في الخلاصة و الي بكير بن اعين حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و الي ثعلبة ميمون صحيح كما في الخلاصة.

و الي ثوير بن ابي فاختة الا ان فيه الهيثم بن ابي مسروق و هو غير مصرح بالتوثيق بل غايته المدح وثوير لم يوثق ايضا بل في المدح تامل.

و الي جابر بن اسماعيل ضعيف بسلمة بن ابي الخطاب و فيه ايضا محمد بن الليث و هو مهمل اما جابر فالظاهر انه ابن اسماعيل الحضرمي ابو عباد المصري و هو غير مذكور عندنا نعم ذكره

المخالفون و في تقريب التهذيب:(1) مقبول من الثامنة.

و الي جابر بن عبد الله الانصاري ضعيف بمفضل بن عمر و في الخلاصة توقف فيه مع تضعيفه في ترجمته و في الطريق اليه كما ياتي ان شاء الله تعالي.

و الي جابر بن الجعفي ضعيف كما في الخلاصة بعمرو بن شمر و الي جراح المدايني فيه القاسم بن سليمان و هو مهمل نعم النجاشي روي بطريق اخر ليس فيه القاسم بل عن النضر عنه وعلي هذا صحيح فتدبر.

و الي جعفر بن عثمان فيه علي بن موسي الكمنداني وابو جعفر الشامي

1- ([1]) في النسخة: "و في قب"

وهما غير مذكورين وجعفر ايضا موضع نظر اذ فيه احتمال اشتراك فان كان ابن زياد الرواسي و قد وثق فهو ذا و ان كان ابن شريك الكلابي الوحيدي فلم ار له توثيقا لكن قال النجاشي: له كتاب يرويه عنه جماعة منهم ابن ابي عمير و المصنف قد روي جميع روايات ابن ابي عمير في الصحيح فتدبر.

وفي الفهرست جعفر بن عثمان صاحب ابي بصير و الظاهر انه ابن شريك و الله اعلم.

و الي جعفر بن القاسم صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه وجعفر بن القاسم غير مذكور و ربما كان ابن القاسم بن موسي الكاظم (عليه السلام).

و الي جعفر بن محمد بن يونس حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و الي جعفر بن ناجية صحيح كما في الخلاصة الا ان ابن ناجية مذكور مهملا.

و كذا الي جميل بن دراج ومحمد بن حمران وكانه ابن اعين اذ روي عنه ابن ابي عمير و روايته عنه محققة دون غيره.

و الي جويرية بن مسهر فيه الحسين بن المختار و هو واقفي و توثيقه عن ابن عقدة عن علي بن الحسن و مجاهيل.

و الي جهيم بن ابي جهم فيه سعدان بن مسلم و هو مهمل لم يصرح بتوثيقه وجهيم ايضا كذلك و الي حارث بياع الانماط ضعيف كما في الخلاصة لمحمد بن سنان و حارث ايضا مهمل.

و الي الحارث بن المغيرة النصري صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه و محمد بن علي ماجيلويه و توثيقه من تصحيح العلامة نحو هذه الطرق كما تقدم.

و الي حبيب بن المعلي صحيح كما في الخلاصة و الي حذيفة منصور ضعيف كما في الخلاصة لمحمد بن سنان الا ان طريق النجاشي ينتهي الي محمد بن ابي عمير و طريق الفهرست الي محمد بن ابي حمزة و في ذلك تاييد ما و ان لم يصحا فتدبر.

و الي حريز بن عبد الله صحيح كما في الخلاصة مطلقا في الموضعين

و كذا في خصوص الزكاة حسن بابراهيم.

و الي الحسن بن الجهيم حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم غير ان فيه محمد بن علي ماجيلويه و الي الحسن بن راشد ضعيف بقاسم بن يحيي و الحسن ضعيف ايضا.

و الي الحسن بن زياد فيه علي بن الحسين السعدآبادي و هو غير مصرح بالتوثيق و فيه ايضا احمد بن ابي عبد الله و الي الحسن الصيقل و هو الحسن بن زياد ايضا فالحسن بن زياد الصيقل ان كان هو العطار كما زعم بعض مشايخنا فهو ثقة و الا فهو مهمل و الله اعلم.

الي الحسن بن السري صحيح كما في الخلاصة و الي الحسن بن علي بن ابي حمزة البطايني ضعيف بمحمد بن علي الصيرفي و الحسن اضعف منه.

و الي الحسن بن علي بن فضال صحيح كما في الخلاصة و الي الحسن بن علي الكوفي و هو ابن علي بن ابي عبد الله بن المغيرة كما صرح به الصدوق في طريقه الي روح بن عبد الرحيم طريقان في احدهما ابنه علي و في الاخر ابنه جعفر بن علي وهما غير مذكورين الا ان في الفهرست و النجاشي له كتاب ثم رواه في الصحيح عن محمد بن علي

بن محبوب عنه ثم روي جميع كتب محمد و رواياته عنه في الصحيح فتدبر.

و الي الحسن بن علي بن النعمان صحيح كما في الخلاصة و كذا الي الحسن بن علي الوشاء.

و الي الحسن بن قارون فيه حمزة بن محمد العلوي و هو مذكور بغير توثيق لكن الحسن غير مذكور بوجه فالمرجع فيه الي قول المصنف رحمه الله.

و الي الحسن بن محبوب صحيح كما في الخلاصة و الي الحسن بن هارون قوي كما في الخلاصة بعبد الكريم بن عمرو لكن ابن هارون مهمل.

و الي الحسين بن ابي العلاء ضعيف كما في الخلاصة بموسي بن سعدان و فيه ايضا عبد الله بن ابي القاسم و لا اعرفه لكن في الفهرست الحسين

بن ابي العلاء له كتاب يعد في الاصول اخبرنا به جماعة من اصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الصفار عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن محمد بن ابي عمير و صفوان عن الحسين بن ابي العلاء و هو طريق صحيح واضح فتدبر.

و الي الحسين بن حماد قوي كما في الخلاصة لعبد الكريم بن عمرو والحسين ايضا واقفي ثقة.

و الي الحسين بن زيد صحيح علي ما في الخلاصة و فيه محمد بن علي ماجيلويه لكن حسين لم يصرح بتوثيقه و الله اعلم.

و الي الحسين بن سالم فيه ابو عبد الله الخراساني و هو غير مذكور و لا معلوم باسمه و فيه ايضا عبد الله بن جبلة و هو واقفي و ان كان ثقة علي ان الحسين ايضا غير مذكور و لا معلوم.

و الي الحسين بن سعيد صحيح كما في الخلاصة.

و الي الحسين بن محمد القمي حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و فيه محمد بن علي ماجيلويه والحسين فيه نظر ايضا.

و الي الحسين بن المختار صحيح الا انه واقفي توثيقه عن ابن عقدة عن علي بن الحسن.

و الي حفص بن البختري صحيح كما في الخلاصة.

و كذا الي حفص بن سالم وكنيته ابو ولاد الحناط كما ياتي في الكني و لعل التكرار لاختلاف الطريق عند اختلاف العنوان.

و الي حفص بن غياث صحيح الا ان فيه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه و طريقان اخران فيهما مجاهيل و من ضعف و حفص عامي ايضا الا ان في الفهرست و الخلاصة له كتاب معتمد و ربما جعل ذلك مقام التوثيق من اصحابنا فتدبر.

و الي حكم بن حكيم صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه.

و الي حماد بن عثمان صحيح كما في الخلاصة و الي حماد بن عمرو وانس بن محمد في وصية النبي (ص) لعلي (عليه السلام) فيه مجاهيل و ايضا

حماد بن عمرو مشترك بين مهملين وانس بن محمد غير مذكور و لا معلوم.

و الي حماد بن عيسي صحيح كما في الخلاصة و اخر حسن و الي حماد النواء ضعيف كما في الخلاصة بمحمد بن سنان و حماد ايضا مهمل.

و الي حمدان بن الحسين فيه القاسم بن محمد و هو يحتمل الضعيف والمهمل و الموثق و حمدان بن الحسين غير مذكور و لا معلوم ايضا.

و الي حمدان الديراني حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و حمدان غير مذكور و لا معلوم و الي حمزة بن حمران صحيح كما في الخلاصة غير ان حمزة غير مصرح بالتوثيق.

و الي حنان بن سدير صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه محمد بن عيسي و اخر حسن و اخر فيه عبد الصمد بن محمد و هو مهمل عن التوثيق.

و الي خالد بن ابي العلاء الخفاف صحيح كما في الخلاصة الا ان خالد بن ابي العلاء غير مذكور لا في رجالنا و لا في رجال المخالفين نعم

المذكور عندنا وعندهم خالد بن طهمان ابوالعلاء خاليا من التوثيق و في النجاشي قال مسلم بن الحجاج له نسخة احاديث رواها عن ابي جعفر (عليه السلام) كان من العامة و في تقريب التهذيب خالد بن طهمان الكوفي و هو ابوالعلاء الخفاف مشهور بكنيته صدوق رمي بالتشيع ثم اختلط من الخامسة و في مختصر الذهبي صدوق شيعي ضعفه ابن معين.

ولنا ايضا خالد بن بكار ابوالعلاء الخفاف الكوفي روي عن الباقر (عليه السلام) و الصادق (عليه السلام) و لا يبعد ان يكون كلمة ابن من سهو القلم و الله اعلم.

و الي خالد بن ماد القلانسي فيه النضر بن شعيب و هو غير مذكور و الي خالد بن نجيح صحيح كما في الخلاصة الا ان ابن نجيح غير مصرح بالتوثيق يرمي بالارتفاع.

و الي داوود بن ابي يزيد صحيح كما في الخلاصة و داوود هو ابن فرقد و الي داوود بن اسحاق ضعيف كما في الخلاصة بمحمد بن سنان و ابن اسحاق ايضا غير مذكور.

و الي داوود بن ابو زيد صحيح كما في الخلاصة لكن فيه محمد بن

عيسي و الظاهر ان داوود بن ابي زيد هذا هو ابن ابي زيد النيشابوري و هو ثقة و الله اعلم.

و الي داوود بن الحصين فيه الحكم بن مسكين و لم يوثق الا ان في الفهرست داوود بن الحصين له كتاب اخبرنا به ابن ابي جيد عن ابن الوليد عن الصفار عن ايوب بن نوح عن العباس بن عامر عنه.

وهذا طريق صحيح لابن الوليد و المصنف رحمه الله روي جميع رواياته عنه فصح له ذلك فتدبر، الا ان ابن الحصين واقفي ثقة و الله اعلم.

و الي داوود الرقي فيه الحسين بن احمد بن ادريس رضي الله عنه و لم يوثق وعبد الله بن احمد الرازي و لم يذكره غير الخلاصة بان عنده فيه توقف وجرير بن صالح و هو غير مذكور ايضا داوود هذا فيه قول بالارتفاع والضعف.

و الي داوود بن سرحان صحيح كما في الخلاصة و كذا الي داوود الصرمي الا ان فيه محمد بن عيسي بن عبيد و ايضا داوود هذا غير

مصرح بالتوثيق.

و الي درست بن ابي منصور صحيح كما في الخلاصة الا انه واقفي غير موثق و الي ذريح المحاربي حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم نعم روي عن ابن ابي عمير عنه و المصنف روي جميع روايات ابن ابي عمير عنه في الصحيح فتدبر.

و الي ربعي بن عبد الله صحيح كما في الخلاصة و كذا الي رفاعة بن موسي و الي روح بن عبد الرحيم فيه جعفر بن علي بن الحسن بن علي الكوفي و هو غير مذكور والحسن بن علي بن فضال وغالب بن عثمان و هو واقفي ثقة نعم روي المصنف جميع روايات الحسن بن فضال عنه في الصحيح و قد يتوهم منه طريق موثق و فيه نظر وجه النظر انه لا يعلم بعد الحسن بن علي حال الراوي فتدبر.

و الي رومي بن زرارة فيه جعفر بن محمد بن مسرور رضي الله عنه و هو غير مذكور ومن انتهاء الطريق الي ابن ابي عمير و صحة رواية المصنف لرواياته يتوهم صحة الطريق و فيه نظر واضح.

و الي الريان بن الصلت حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و قد

روي نجاشي كتابه في الصحيح عن الحميري عنه و المصنف روي جميع روايات الحميري عنه في الصحيح كما في الفهرست فللمصنف طريق صحيح ايضا.

و الي زرارة بن اعين صحيح كما في الخلاصة و الي زرعة عن سماعة صحيح كما في الخلاصة الا انهما ثقتان واقفيان.

و كذا الي زكريا بن ادم و الي زكريا بن مالك الجعفي فيه الحسين بن احمد بن ادريس رضي الله عنه و هو مذكور مهمل لكن للمصنف طريق صحيح الي محمد بن احمد بن يحيي في رواياته كلها فربما يسلم من جهالة الحسين فتامل.

وزكريا بن مالك مهمل و هو زكريا بن النقاض فالطريق قريب من الصحة و ان كان في محمد بن احمد وعلي بن اسماعيل بعض الاحتمال لكن في الاتحاد نوع تامل فان النقاض ربما كان ابن عبدالله و الله اعلم.

و الي الزهري و اسمه محمد بن مسلم بن شهاب ضعيف لقاسم بن محمد الاصفهاني.

و الي زياد بن سوقة صحيح كما في الخلاصة و كذا عن زياد بن مروان القندي الا انه واقفي.

و الي زيد الشحام ضعيف بابي جميلة نعم النجاشي روي كتابه عن صفوان عنه و قد روي المصنف في الصحيح جميع كتبه و رواياته لكن لو صح لصح فتدبر.

و الي زيد بن علي بن الحسين ضعيف لحسين بن علوان وعمرو بن خالد و الي سدير الصيرفي فيه الحكم بن مسكين و لم يوثق وسدير مهمل او مختلط و الي سعد بن طريف ضعيف بحسين بن علوان و سعد ايضا ضعيف و فيه قول بالناووسية.

و الي سعد بن عبد الله صحيح كما في الخلاصة و كذا الي سعدان بن مسلم و اسمه عبد الرحمن بن مسلم لكنه غير مصرح بالتوثيق.

و الي سعيد بن عبد الله الاعرج قوي بعبد الكريم بن عمرو لكن روي النجاشي كتاب سعيد في الصحيح عن صفوان عنه والشيخ في الفهرست روي جميع كتب صفوان و رواياته عن جماعة عن محمد بن علي بن

الحسين في الصحيح عن صفوان فيلزم صحته فتدبر.

و الي سعيد النقاش ضعيف كما في الخلاصة بمحمد بن سنان وسعيد ايضا غير معلوم و لا مذكور.

و الي سعيد بن يسار ضعيف بمفضل نعم الفهرست روي كتاب سعيد عن صفوان و رواياته عنه و المصنف روي جميع كتب صفوان و رواياته في الصحيح و لو صح ذلك لصح الطريق فليتدبر.

و الي سلمة بن تمام صاحب اميرالمؤمنين (عليه السلام) في موضعه بياض في النسخ.(1)

1- ([1]) ما يعني ان النسخ السابقة عليه ايضا فيها بياض و لم يدري الناسخ ما مكتوب فيها، قال المحقق العلامة الشيخ علي اكبر الغفاري مصحح و محقق كتاب من لا يحضره الفقيه في الهامش ما نصه: «كذا بياض في جميع النسخ التي رايتها و كما نص عليه الاسترابادي في منهج المقال لكن في خاتمة الوسائل "و ما كان فيه عن سلمة بن تمام صاحب امير المؤمنين (عليه السلام) فقد رويته عن ابي- رضي الله عنه- عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن سلمة بن تمام" و عندي هذا خلط و هذا الطريق هو الطريق الثاني المذكور الي محمد بن اسلم الذي عنونه المؤلف بعد سلمة و لعله يكون في الهامش فاشتبه علي الناسخ و جعله مكان البياض مع ان رواية محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن سلمة الذي هو من اصحاب امير المؤمنين (عليه السلام) غير ممكن لبعد الزمان بينهما، و الخبر الذي روي المصنف عن سلمة بن تمام هو في باب ما يجب فيمن صب علي راسه ماء حار فذهب شعره تحت رقم 5331 بعنوان "و روي عن سلمة بن تمام كذا و كذا" و هذا الخبر رواه الشيخ (ره) في التهذيب ج 2 ص 518 بلفظه باسناده عن محمد بن احمد بن يحيي، عن ابي ابي نصر، عن عيسي بن مهران، عن ابي غانم، عن منهال بن خليل، عن سلمة بن تمام، و هكذا في باب ضمان الرديفين روي عنه بهذا الاسناد فالذي يظهر من طريق الشيخ و طريق المصنف معا ان موضع البياض لا يبعد ان يكون هذا الكلام: "فقد رويته عن ابي و محمد بن الحسن- رحمهما الله- عن محمد بن يحيي العطار، و احمد بن ادريس جميعا، عن محمد بن احمد بن يحيي بن عمران، عن ابن ابي نصر، عن عيسي بن مهران، عن ابي غانم، عن منهال بن خليل، عن سلمة بن تمام صاحب امير المؤمنين (عليه السلام)" ثم اعلم ان سلمة بن تمام غير مذكور في رجال الخاصة و لكن وصف المصنف بكونه صاحب امير المؤمنين (عليه السلام) كفاية في جلالته، و احتمال كونه سلمة بن تمام المعنون في التقريب و التهذيب بعيد لانه من تابعي التابعين و لم يلق عليا (عليه السلام) و لا احدا من الصحابة.» انتهي راجع من لا يحضره الفقيه تصحيح علي اكبر الغفاري، ج 4، ص533 - 534. و اما المحدث النوري ايضا له كلام نذكره، قال رحمه الله: «و "سلمة بن تمام" علي ما في التقريب: ابو عبد الله الشقري بفتح المعجمة و القاف الكوفي، صدوق من الرابعة، و مراده من الرابعة: الطبقة الثالثة من التابعين، و هذا من الوضوح بمكان، و صرح الذهبي في الميزان: انه كان معاصرا للاعمش، و وثقه ابن معين و اما الاهمال فهو كذلك غير مذكور الا ان قوله: صاحب امير المؤمنين (عليه السلام) مدح اعترف به في العدة كما مر، بل ذكرنا في (كا) ما يمكن ان يستظهر منه الوثاقة. هذا و اخرج منه الشيخ في التهذيب في باب ضمان النفوس، و باب ديات الاعضاء خبرين: عن منهال بن الخليل او جميل عنه، عن علي (عليه السلام).» انظر الخاتمة مستدرك الوسائل، ج 4، ص 323

و الي سلمة بن الخطاب صحيح الا ان سلمة ضعيف و الي سليمان بن جعفر الجعفري صحيح كما في الخلاصة و كذا الي سليمان بن حفص الا ان فيه احمد بن ابي عبدالله اما سليمان فغير مذكور الا ان يكون ابن حفصويه فيكون مهملا و ربما فهم من عيون اخبار الرضا (عليه السلام) انه متكلم خراسان و في الخلاصة انه صحيح.

و الي سليمان بن خالد حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و الي سليمان بن داوود المنقري ضعيف بقاسم بن محمد الاصفهاني وسليمان ضعيف ايضا و في الخلاصة انه صحيح و الي سليمان الديلمي (ضعيف لمحمد بن سليمان الديلمي وغياث بن سليمان ايضا مجهول وسليمان ضعيف و الي سليمان بن عمرو فيه عبدالله بن خالد و هو غير مذكور واحمد بن علي و هو كذلك)(1)

او مشترك و سليمان ايضا مهمل او مجهول.

و الي سماعة بن مهران قوي او ضعيف بعثمان بن عيسي و فيه ابراهيم بن هاشم و في الخلاصة انه حسن و الي سويد القلاء صحيح كما في الخلاصة و الي سهل بن اليسع حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم.

و الي سيف التمار فيه علي بن الحسين السعدآبادي والحسن بن رباط و لم يوثقا نعم قد تعد روايته حسنا و قيل ينجبر الحسن برواية ابن محبوب

1- ([1]) ما بين المعقوفتين سقطة من اصل عبارة الكتاب لكن اضافها الكاتب في الحاشية و علم فوق اصل العبارة بعلامة

عنه و الكل منظور فيه و تدبر.

و الي سيف بن عمير فيه الحسين بن سيف بن عميرة و لم يوثق الا ان في الفهرست سيف بن عميرة ثقة له كتاب اخبرنا عدة من اصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه ومحمد بن الحسن عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة و هو

طريق صحيح فتدبر.

و الي شعيب بن واقد فيه حمزة العلوي و لم يوثق و عبد العزيز بن محمد بن عيسي الابهري و هو غير مذكور و شعيب ايضا كذلك.

و الي شهاب بن عبد ربه صحيح كما في الخلاصة و كذا الي صالح بن حكم لكن صالحا ضعيف و الي صالح بن عقبة فيه علي بن الحسين السعدآبادي و لم يوثق و قد عد بعض اصحابنا المعاصرين حديثه حسنا و هو قريب و ايضا يستفاد من الفهرست ان محمد بن علي بن الحسين روي جميع كتب يونس بن عبد الرحمن.

و رواياته عن محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله و الحميري و علي بن ابراهيم و الصفار كلهم عن ابراهيم بن هاشم عن اسماعيل بن مران و صالح بن السندي عن يونس و فيه من التاييد ما لا يخفي و ايضا فقد روي المصنف عن محمد بن الحسن بن الوليد جميع رواياته وروي هو عن سعد بن عبد الله عن احمد بن ابي عبد الله جميع كتبه و رواياته و فيه ايضا ما لا يخفي علي ان النجاشي روي كتاب صالح هذا في الصحيح عن علي بن ابراهيم عن ابن ابي الخطاب عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن صالح و قد روي محمد بن علي بن الحسين عن ابيه و محمد بن الحسن و محمد بن علي ماجيلويه عن علي بن ابراهيم جميع رواياته الا حديثا واحدا من كتاب الشرائع في تحريم لحم الحمير لكن صالحا قيل فيه انه غال كذاب فتدبر.

و الي الصباح بن سيابة صحيح كما في الخلاصة لكن صباحا مهمل و كذا الي صفوان بن مهران الجمال صحيح كما في الخلاصة.

و الي صفوان بن يحيي حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و قد تقدم في سعيد الاعرج و غيره نقل المصنف كتب صفوان و رواياته في

الصحيح فتدبر.

و الي طلحة بن زيد صحيح لكن طلحة عامي و الي عاصم بن حميد حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و في الفهرست للمصنف طريق صحيح اليه فتدبر.

و الي عامر بن جذاعة فيه الحكم بن مسكين و لم يوثق و لم يثبت توثيق لعامر ايضا فتدبر.

و الي عامر بن نعيم القمي حسن بابراهيم بن هاشم و في الخلاصة انه صحيح لكن عامرا غير مذكور و الي عائذ الاحمسي صحيح كما في الخلاصة لكن عائذا مهمل.

و الي العباس بن عامر القصباني فيه علي بن الحسن بن علي الكوفي و هو غير مذكور لكن في الفهرست اخبرنا ابو عبد الله عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه عن عبد الله بن جعفر الحميري عن الحسن بن علي الكوفي وايوب بن نوح عن العباس بن عامر بكتابه وكتابه في النجاشي ايضا في الصحيح لكن عن غير المصنف و فيه ايضا نوع تاييد فتدبر.

و الي عباس بن معروف صحيح كما في الخلاصة و الي عباس بن هلال فيه الحسين بن ابراهيم تاتانه رضي الله عنه و هو غير مذكور والعباس ايضا مهمل و فيه ابراهيم بن هاشم.

و الي عبد الاعلي مولي ال سام صحيح كما في الخلاصة لكن عبد الاعلي غير مصرح بالتوثيق و الي عبد الحميد الازدي ضعيف باسماعيل بن يسار و فيه ايضا احمد بن حبيب و هو غير مذكور و فيه ايضا محمد بن علي القرشي ويحتمل ابو سمينة والحكم الحناط و هو غير مصرح بالتوثيق.

و الي عبد الحميد بن عواض صحيح كما في الخلاصة و كذا الي عبد الرحمن بن ابي عبد الله و كذا الي عبد الرحمن بن ابي نجران و كذا الي عبد الرحمن بن الحجاج و الي عبد الرحمن بن كثير الهاشمي فيه علي بن حسان الواسطي عن عمه عبد الرحمن بن كثير الهاشمي.

قال العلامة و هو يعطي ان الواسطي هو ابن اخي عبد الرحمن و اظنه سهوا من قلم الشيخ ابن بابويه او الناسخ انتهي.

والظاهر ان السهو في الواسطي لا في عمه لان الواسطي هو الراوي عن عمه كتابه كما في الفهرست والنجاشي و هو ضعيف كعمه و الي عبد الرحيم القصير فيه جعفر بن علي بن الحسن بن علي و هو غير

مذكور و ايضا عبد الرحيم لم يصرح بتوثيقه.

و الي عبد الصمد بن بشير صحيح او حسن و لم يذكره في الخلاصة و ذلك ان فيه الحسن بن متيل و هو وجه من وجوه اصحابنا كثير الحديث و لا قدح فيه اصلا فتدبر.

و الي عبد العظيم بن عبد الله الحسني فيه علي بن الحسين السعدآبادي لكن روي كتابه بغير هذين الطريقين كما في الفهرست والنجاشي فهي مؤيدة جدا فلا باس بعده حسنا كما فعله بعض و الي عبد الكريم بن عتبة قوي كما في الخلاصة بابن عمرو.

و الي عبد الكريم بن عمرو صحيح كما في الخلاصة لكن عبد الكريم بن عمرو واقفي ثقة و كذا الي عبد الله بن ابي يعفور صحيح كما في الخلاصة و ان كان فيه احمد بن محمد بن يحيي فان العلامة قد بني علي توثيقه بحيث لا يحتمل الغفلة كما لا يخفي.

و الي عبد الله بن بكير قوي كما في الخلاصة بحسن بن علي بن فضال و الي عبد الله بن جبلة صحيح كما في الخلاصة لكن ابن جبلة واقفي ثقة و كذا الي عبد الله بن جعفر الحميري.

و الي عبد الله بن جندب حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و فيه ايضا محمد بن علي ماجيلويه.

و الي عبد الله بن الحكم طريقان احدهما ضعيف بسهل بن زياد وابي عمران الارمني و فيه ايضا الحسين بن احمد بن ادريس.

و الثاني ضعيف بمحمد بن حسان فانه الرازي لان الراوي عنه احمد بن ادريس و ياتي عمران ايضا علي ان عبد الله ايضا ضعيف.

و الي عبد الله بن حماد الانصاري ضعيف بمحمد بن سنان و الي عبد الله بن سليمان صحيح كما في الخلاصة اما ابن سليمان فمذكور مهملا نعم قيل له اصل فتدبر.

و كذا الي عبد الله بن محمد بن سنان صحيح كما في الخلاصة و الي

عبد الله بن فضالة ضعيف بمحمد بن سنان وعبد الله ايضا غير مذكور في الرجال.

و الي عبد الله بن القاسم ضعيف بابي عبد الله الرازي و فيه ايضا محمد بن حسام و هو غير مذكور وابن القاسم ايضا ضعيف.

و الي عبد الله بن لطيف فيه جعفر بن محمد بن مسرور رضي الله عنه و هو غير مذكور وابن لطيف ايضا كذلك.

و الي عبد الله بن محمد ابوبكر الحضرمي ضعيف عبد الله بن عبد الرحمن الاصم و الي عبد الله بن محمد الجعفي صحيح كما في الخلاصة الا ان عبد الله ضعيف.

و كذا الي عبد الله بن مسكان صحيح كما في الخلاصة و الي عبد الله بن المغيرة حسن بابراهيم بن هاشم ويؤيده الطريق الاخر و كذا الي عبد الله بن ميمون و هو ثقة و الي عبد الله بن يحيي الكاهلي صحيح.

و الي عبد المؤمن بن القاسم فيه الحكم بن مسكين وابو كهمش و لم يوثقا و في الفهرست ان كتاب عبد المؤمن رواه حميد عن ابراهيم بن سليمان الخزاز عنه و فيه تاييد ما.

و الي عبد الملك بن اعين صحيح علي ما تقدم من توثيق محمد بن علي ماجيلويه و فيه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه و الي عبد الملك بن عتبة قوي كما في الخلاصة بحسن بن علي بن فضال و الي عبد الملك بن عمرو فيه الحكم بن مسكين و في توثيق عبد الملك ايضا نظر و الي عبد الواحد بن محمد بن عبدوس بلا واسطة.

و الي عبيد بن زرارة فيه الحكم بن مسكين و لم يوثق لكن في النجاشي اخبرنا عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن يحيي عن عبد الله بن جعفر عن ابن ابي الخطاب ومحمد بن عبد الجبار واحمد بن محمد بن عيسي عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن حماد بن عثمان عن عبيد بكتابه و في الفهرست عبد الله بن جعفر اخبرنا برواياته ابو عبد الله عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه ومحمد بن الحسن عنه و ايضا اخبرنا ابن ابي جيد عن ابن الوليد عنه و لا يخفي ما في هذا من صحة طريق المصنف الي عبيد فافهم.

و الي عبيدالله الواقفي فيه جعفر بن محمد بن مسرور رضي الله عنه و

هو غير مذكور و اما ابو احمد محمد بن زياد فالظاهر انه ابن ابي عمير لكن الواقفي ايضا غير مذكور.

و الي عبيدالله بن علي الحلبي صحيح كما في الخلاصة و الي عبيدالله بن الوليد الوصافي قوي بابن فضال و فيه ايضا محمد بن علي ماجيلويه.

و الي عثمان بن زياد فيه عبد الواحد بن محمد بن عبدوس العطار النيشابوري رضي الله عنه و هو غير مذكور في كتب الرجال وعثمان بن عيسي و في توثيقه نظر مع انه من اصول الوقف و في نسخة احمد بن سليمان بدل حمدان بن سليمان واحمد مهمل لكن الظاهر انهما واحد.

و الي عطاء بن السائب فيه ابان بن عثمان فعلي اجماع العصابة صحيح وعلي ما نقل عن محمد بن مسعود عن علي بن الحسن انه كان ناووسيا قوي و لكن عطاء غير مذكور عندنا نعم ذكره المخالفون و في تقريب ابن حجر انه ابو محمد ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي صدوق اختلط من الخامسة مات سنة ست و ثلاثين و مئة و الله اعلم.

و الي العلاء بن رزين صحيح و كذا الي العلاء بن سيابة كما في الخلاصة و كذا الي علي بن ابي حمزة صحيح علي ما تقدم عن الخلاصة من توثيق محمد بن علي ماجيلويه الا ان علي بن ابي حمزة مشترك بين البطائني الواقفي الضعيف والثمالي فكانه الاول.

و الي علي بن احمد بن اشيم صحيح الا ان فيه محمد بن علي ماجيلويه واحمد بن ابي عبد الله وابن احمد بن اشيم هذا مجهول مذكور بانه مجهول.

و الي علي بن ادريس حسن بابراهيم بن هاشم وابن ادريس هذا غير مذكور في الرجال و لا معلوم الحال الا ما يظهر من قول المصنف عنه وعن ادريس بن زيد هنا انهما صاحبا الرضا (عليه السلام) وما تقدم منه في اول الكتاب و الله اعلم.

و الي علي بن اسباط صحيح و هو ثقة لكن في رجوعه عن الفطحية نظر و كذا الي علي بن اسماعيل الميثمي و الي علي بن بجيل فيه الحكم بن مسكين و لم يوثق علي كذلك.

و الي علي بن بلال حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و فيه محمد بن علي ماجيلويه و قد روي النجاشي كتاب علي هذا في الصحيح عن محمد بن احمد بن يحيي عنه و قد روي المصنف جميع كتب احمد بن محمد و رواياته في الصحيح كما في الفهرست عنه الا ما كان فيها من تخليط كما هو المذكور في موضعه فتدبر.

و الي علي بن جعفر صحيح كما في الخلاصة و كذا الي علي بن حسان الواسطي و كذا الي علي بن الحكم و كذا الي علي بن رئاب و الي علي بن الريان حسن بابراهيم بن هاشم و فيه محمد بن علي ماجيلويه في النجاشي عن علي انه روي عن ابي الحسن الثالث (عليه السلام) نسخة اخبرنا ابوعبد الله بن شاذان عن احمد بن محمد بن يحيي عن ابيه عن عمران بن موسي عن علي بهذه النسخة.

وله كتاب منثور الاحاديث اخبرنا احمد بن علي عن الحسن بن حمزة عن علي بن ابراهيم عنه و في الفهرست علي و محمد ابنا الريان لهما كتاب مشترك بينهما رويناه عن محمد بن محمد بن النعمان عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه عن علي بن ابراهيم عنهما فكل ذلك صحيح كما تري فتدبر.

و الي علي بن سويد صحيح كما في الخلاصة لكن الظاهر من النجاشي و الفهرست ان رواية سعد عن علي بن الحكم بتوسط احمد بن محمد او نحوه فالظاهر سقوطه فليتدبر.

و الي علي بن عبد العزيز فيه حمزة بن عبد الله و هو غير مذكور او مهمل و فيه ايضا احمد بن ابي عبد الله عن ابيه واسحاق بن عمار الثقة الفطحي و علي بن عبد العزيز ايضا مهمل مشترك بين مهملين.

و الي علي بن عطية فيه علي بن حسان فان كان الواسطي فهو صحيح و ان كان الهاشمي فضعيف الخلاصة و كانه الواسطي لان رواية الهاشمي عن عمه.

و الي علي بن غراب و هو ابن ابي المغيرة الازدي ضعيف بمحمد بن حسان فالظاهر انه الرازي و فيه ايضا ادريس بن الحسن و هو غير مذكور.

و الي علي بن الفضل الواسطي حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم وعلي بن الفضل في الرجال مهمل و هو غير معلوم الحال الا ما يظهر من قوله صاحب الرضا (عليه السلام) فتدبر.

و الي علي بن محمد الحضيني ضعيف بمحمد بن سنان وعلي الحضيني هذا غير مذكور ايضا و الي علي بن محمد النوفلي صحيح الا ان فيه محمد بن علي ماجيلويه و احمد بن ابي عبد الله عن ابيه و علي النوفلي هذا مذكور مهملا.

و الي علي بن مطر ضعيف بمحمد بن سنان و ابن مطر غير مذكور في كتب الرجال و الي علي بن مهزيار صحيح كما في الخلاصة و كذا الي علي بن ميسرة كما في الخلاصة لكن فيه محمد بن عيسي و علي ايضا مذكور مهملا.

و الي علي بن النعمان صحيح كما في الخلاصة و كذا الي علي بن يقطين و كذا الي عمار بن مروان و الي عمار بن موسي الساباطي قوي كما في الخلاصة باحمد بن الحسن بن فضال وعمرو بن سعيد المدائني و مصدق بن صدقة.

و الي عمرو بن ابي المقدام فيه الحكم بن مسكين و في عمرو ايضا نظر و الي عمرو بن جميع فيه الحسن بن الحسين اللؤلؤي و ان وثقه النجاشي الا انه استثني من نوادر الحكمة و قال الشيخ: ان ابن بابويه ضعفه و فيه ايضا معاذ بن ثابت الجوهري و هو مهمل علي ان عمرو بن جميع بتري ضعيف.

و الي عمرو بن خالد فيه الحسين بن علوان و هو عامي غير موثق نعم قيل فيه انه كان مستورا و عمرو مشترك بين من وثق وغيره و الي عمرو بن سعيد قوي باحمد بن الحسن بن فضال و الي عمرو بن شمر فيه علي بن الحسين السعدآبادي و ابن شمر مذموم ضعيف جدا و الي عمر بن ابي زياد فيه الحكم بن مسكين.

و الي عمر بن ابي شعبة صحيح فيه محمد بن علي بن ماجيلويه و الي عمر بن اذينة صحيح و الي عمر بن حنظلة قوي بداود بن الحصين و

فيه ايضا محمد بن عيسي الا ان فيه الحسين بن احمد بن ادريس.

و الي عمر بن قيس الماصري مجهول فان فيه محمد بن سنان وغيره وعمر بتري غير موثق و الي عمر بن يزيد صحيح كما في الخلاصة و كذا الي عمران الحلبي كما في الخلاصة و كذا الي عيسي بن ابي منصور.

و الي عيسي بن اعين فيه محمد بن احمد بن علي بن الصلت و هو غير مذكور وعيسي مشترك و الظاهر انه الثقة و الي عيسي بن عبد الله الهاشمي صحيح علي ما في الخلاصة و عندي فيه نظر من اختلاف النسخ.

و الي عيسي بن يونس ضعيف بمحمد بن سنان و عيسي ايضا لم يوثق و الي العيص بن القاسم صحيح كما في الخلاصة و كذا الي غياث بن ابراهيم الا ان غياثا بتري ثقة.

و الي فضالة بن ايوب صحيح كما في الخلاصة و الي الفضل بن ابي قرة السمندي ضعيف بشريف بن سابق و الفضل السمندي ضعيف ايضا.

و الي الفضل بن شاذان فيه عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري العطار و هو غير مذكور وعلي بن محمد بن قتيبة و لم يصرح بالتوثيق و لكنه معتمد و في الفهرست عن الفضل بن شاذان اخبرنا بكتبه و رواياته ابو عبد الله عن محمد بن علي بن الحسين عن محمد بن الحسن عن احمد بن ادريس عن علي بن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان و رواها محمد بن علي بن الحسين عن حمزة بن محمد العلوي عن ابي نصر قنبر بن علي بن شاذان عن ابيه عن الفضل و الاول صحيح و الثاني مؤيد فتدبر.

و الي الفضل بن عبد الملك ابي العباس البقباق صحيح كما في الخلاصة و كذا الي فضيل بن عثمان الاعور كما في الخلاصة الا ان فيه محمد بن عيسي بن عبيد.

و الي الفضيل بن يسار فيه علي بن الحسين السعدآبادي لكنه عن احمد بن ابي عبد الله عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة عنه و قد تقرر

صحة طريق المصنف الي جميع روايات احمد و كذلك ابن ابي عمير علي انه قد عد حديثه حسنا فتدبر.

و الي القاسم بن يزيد ضعيف بمحمد بن سنان و فيه ايضا علي بن الحسين السعدآبادي و في النجاشي كتاب قاسم اخبرنا به الحسين بن عبيدالله عن علي بن محمد القلانسي عن حمزة بن القاسم عن علي بن عبد الله بن يحيي عن احمد بن محمد بن خالد عن ابيه عن فضالة عن القاسم فتايد رواية البرقي عن ابيه بما ذكره المصنف بهذا مع الصحة الي القاسم مع ما قد بينا مرارا من رواية محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله عن احمد البرقي جميع كتبه و رواياته و رواية المصنف جميع روايات ابن الوليد فربما صح له حينئذ طريق لكن تدبر.

و الي القاسم بن سليمان صحيح كما في الخلاصة غير ان فيه محمد بن عيسي و الي القاسم بن عروة صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه هارون بن مسلم بن سعدان و هو و ان كان ثقة الا انهم قالوا: كان له مذهب بالجبر والتشبيه لكنه ليس نصا في ما يوجب القدح و لكن القاسم بن عروة لم يصرح بتوثيقه.

و الي القاسم بن يحيي صحيح لكن القاسم مشهور بالضعف و كذا الي الكاهلي عبد الله بن يحيي كما في الخلاصة و اما عبد الله فممدوح قريب من الصحة.

و الي كردويه الهمداني حسن بابراهيم بن هاشم الا ان كردويه غير مذكور في كتب الرجال وحكي عن بعض المشايخ ان كردين وكردويه اسمان لمسمع وقيد الهمداني ربما ينافي ذلك فتدبر.

و الي كليب الاسدي صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه محمد بن خالد والظاهر انه البرقي و اما ما كان فيه عن ابي بكر الحضرمي وكليب الاسدي ففيه عبد الله بن عبد الرحيم (الرحمن) الاصم و هو ضعيف و كليب في نفسه ممدوح حسن.

و الي مالك بن اعين الجهني فيه علي بن موسي بن جعفر الكمنداني و هو غير مذكور وعمرو بن ابي المقدام و فيه قول وربما يرتفع الاول

بما صح من طريق المصنف الي الحسن بن محبوب بجميع رواياته و كتبه و كذلك احمد بن محمد بن عيسي و مالك لم يثبت توثيقه و لا مدحه و ان كان مرويا فتدبر.

و الي مبارك العقرقوفي ضعيف كما في الخلاصة بمحمد بن سنان و في الطريق ايضا الحسن بن ابراهيم بن تاتانة و هو غير مذكور.

و الي مثني بن عبد السلام قوي كما في الخلاصة بمعاوية بن حكيم و اما مثني فممدوح اما في التوثيق فنظر.

و الي محمد بن ابي عمير صحيح كما في الخلاصة و كذا الي محمد بن احمد بن يحيي و كذا الي محمد بن اسلم الجبلي لكن فيه ضعف.

و الي محمد بن اسماعيل البرمكي فيه علي بن احمد بن موسي ومحمد بن احمد السناني والحسين بن ابراهيم بن احمد بن هشام المكتب رضي الله عنهم و الاول و الاخير غير مذكور ومحمد بن احمد مهمل بل في رجال ابن داود (مذكور في) لمن لم يرو عنهم (عليه السلام) و الغضائري(1))قال) نسبه وحديثه مضطرب الا ان اجتماع هؤلاء في مرتبة يؤيد الاعتماد.

و الي محمد بن اسماعيل بن بزيع صحيح كما في الخلاصة و الي محمد بن بجيل صحيح ان قيل بتوثيق الهيثم بن ابي مسروق كما تقدم عن الخلاصة في ثوير و الا فحسن لكن محمد بن بجيل مذكور مهملا.

و الي ابي الحسين محمد بن جعفر الاسدي الكوفي ويقال محمد بن ابي عبد الله فيه الجماعة المذكورة في ابن اسماعيل البرمكي و اجتماعهم يؤيد الصدق و الي محمد بن حسان صحيح لكن ابن حسان ضعيف و هو الرازي و الي محمد بن الحسن الصفار صحيح كما في الخلاصة.

و كذا الي محمد بن الحسين بن ابي الخطاب و كذا الي محمد بن ابي حكيم الا ان فيه نظرا من حيث الاشتراك و كذا الي محمد الحلبي صحيح كما في الخلاصة و كذا الي محمد بن حمران لكنه غير مصرح بالتوثيق

فان الظاهر انه ابن اعين او مشترك.

و الي محمد بن خالد البرقي صحيح و الي محمد بن خالد القرشي (القشيري) فيه جعفر بن محمد بن مسرور رضي الله عنه و حققه و ليسا في مظانهما و محمد بن خالد ايضا مهمل علي انه كان والي المدينة و

1- ([1]) في الاصل هكذا: "د لم غض نسبه" و هذه رموز و معناها كما قال المصنف اول كتابه "د" لابن داود و "لم" لمن لم يرو عنهم (عليه السلام) و اختصار "غض" و ان لم يذكره لكنه معروف في رجال الغضائري

تبعد عدالته فتدبر.

و الي محمد بن سنان حسن بابراهيم بن هاشم و اليه في ما كتبه الرضا (عليه السلام) في جواب مسائله في العلل ضعيف بقاسم بن الربيع الصحاف و علي بن العباس فان الظاهر انه الرازي و قد رمي بالغلو.

و الي محمد بن سهل صحيح كما في الخلاص لكن محمد بن سهل مهمل و كذا الي محمد بن عبد الجبار صحيح كما في الخلاصة.

و الي محمد بن عبد الله بن مهران فيه علي بن الحسين السعدآبادي و احمد بن ابي عبد الله علي ان محمدا هذا ضعيف جدا.

و الي محمد بن عثمان العمري قدس الله روحه صحيح كما في الخلاصة و كذا الي محمد بن عذافر و كذا الي محمد بن علي بن محبوب و الي محمد بن عمرو بن ابي المقدام ضعيف لمحمد بن سنان وابن عمرو غير مذكور ايضا.

و الي محمد بن عمران العجلي صحيح الا ان فيه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه و محمد بن عمران هذا مهمل و الي محمد بن عيسي بن عبيد كما في الخلاصة و الي محمد بن الفيض التيمي فيه داوود بن اسحاق الحذاء و هو غير مذكور والتيمي ايضا مهمل.

و الي محمد بن الفيض فيه جعفر بن محمد بن مسرور رضي الله وابن الفيض ايضا مشترك بين المهملين فتدبر.

و الي محمد بن القاسم الاسترآبادي لا واسطة لكنه ضعيف جدا و الي محمد بن القاسم بن الفضيل فيه الحسين بن ابراهيم رضي الله عنه و هو غير مذكور و لولا هذا لكان حسنا بابراهيم بن هاشم علي انه لا يبعد كون الحسين ممدوحا بما تقدم من المصنف واعتبار كثير من رواياته و امتيازه بالترضي ونحوه مع ان جميع روايات علي بن ابراهيم رواها

المصنف عنه في الصحيح كما في الفهرست فتدبر.

و الي محمد بن قيس حسن بابراهيم بن هاشم و الي محمد بن مرازم عن ابيه حسن ظاهرا كما ياتي في ابيه مرازم اذ لم اجد له طريقا اليه بخصوصه و الله اعلم.

و الي محمد بن مسعود العياشي فيه المظفر بن جعفر العلوي رضي الله

عنه عن جعفر بن محمد بن مسعود و الاول مذكور بغير توثيق و الثاني قال فيه فاضل علي انه روي عنه حيدر بن محمد السمرقندي كما تقدم في موضعه.

و الي محمد بن مسلم الثقفي فيه علي بن احمد بن عبد الله عن ابيه وهما غير مذكورين لكن العلامة صحح بعض رواية محمد بن مسلم منسوبة الي الصدوق علي وجه ظاهره انه من الفقيه فليتدبر و ايضا فجميع روايات احمد بن ابي عبد الله مروية في الصحيح للمصنف كما تقدم وبيناه في غير موضع فافهم.

و الي محمد بن منصور ضعيف بمحمد بن سنان و الي محمد بن النعمان حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و فيه محمد بن علي ماجيلويه لكن قد روي المصنف روايات ابن ابي عمير و الحسن بن محبوب في الصحيح فتدبر.

و الي محمد بن الوليد الكرماني حسن كما في الخلاصة لكنه غير مذكور و الي محمد بن يحيي الخثعمي ضعيف بزكريا المؤمن و فيه ايضا محمد بن عيسي.

و الي محمد بن يعقوب الكليني فيه محمد بن محمد بن عصام و علي بن احمد بن موسي ومحمد بن احمد السناني رضي الله عنهم و لم يذكر منهم الا الاخير مهملا او مذموما الا ان اجتماعهم يصحح الصدق ولعل من صحح هذا الطريق صححه لذلك.

و الي مرازم بن حكيم حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و فيه محمد بن علي ماجيلويه و كانه كذلك الي محمد بن مرازم عن ابيه علي ان الرواية تنتهي الي ابن ابي عمير وجميع رواياته في الصحيح

للمصنف.

و الي مروان بن مسلم ضعيف بسهل بن زياد و فيه ايضا علي بن يعقوب الهاشمي و هو غير مذكور الا ان في الفهرست له كتاب اخبرنا به جماعة عن احمد بن محمد بن الحسن عن ابيه عن سعد و الحميري عن محمد بن الحسين عن الحسن بن علي بن فضال عن مروان بن مسلم مع ان المصنف روي جميع روايات ابن الوليد عنه و روايات الحسن بن علي

بن فضال في الصحيح فليتدبر و مروان بن مسلم ثقة ايضا علي ما وجدنا في نسخ النجاشي و نقله ابن داوود ايضا لكن في الخلاصة ابن موسي و نقله ابن داوود عن النجاشي و اظن الاصل في ذلك كتاب ابن طاووس و ان فيه سهوا و الله اعلم.

و الي مسعدة بن زياد صحيح كما في الخلاصة و هو ثقة و كذا الي مسعدة بن صدقة الربعي غير ان فيه هارون بن مسلم و مسعدة بتري.

و الي مسمع بن مالك البصري ضعيف بقاسم بن محمد بن الجوهري و الي مصادف (مصارف) صحيح كما في الخلاصة.

و الي مصعب بن يزيد الانصاري فيه ابراهيم بن عمران الشيباني و هو غير مذكور ويوسف بن ابراهيم ويحيي بن ابي اشعث الكندي وهما مهملان و في مصعب نظر ايضا.

ومعاوية بن حكيم صحيح و الي معاوية بن شريح قوي بعثمان بن عيسي بل ضعيف و في الخلاصة انه صحيح ولعله لانه معاوية بن ميسرة بن شريح الاتي و هو الظاهر.

و الي معاوية بن عمار صحيح و كذا الي معاوية بن ميسرة كما في الخلاصة و الي معاوية بن وهب صحيح كما في الخلاصة و فيه محمد بن علي ماجيلويه.

و الي معروف بن خربوذ صحيح و في الخلاصة انه حسن و الي المعلي بن خنيس صحيح كما في الخلاصة علي الظاهر من كون المسمعي مسمع بن عبد الملك.

و الي المعلي بن محمد البصري صحيح و الي معمر بن خلاد حسن

بابراهيم بن هاشم و الي معمر بن يحيي صحيح و الي المفضل بن عمر ضعيف بمحمد بن سنان و الي منذر بن جيفر (جعفر) حسن بابراهيم بن هاشم و الي منصور (منذر) بن حازم صحيح كما في الخلاصة او موثق بسيف بن عميرة.

و الي منصور الصيقل و هو ابن الوليد كما صرح به الشيخ في الرجال فيه ابو محمد الذهلي و هو غير معلوم وابراهيم بن خالد العطار و هو مهمل و محمد بن منصور الصيقل ابنه و ليس بمذكور و الي منصور

بن يونس صحيح كما في الخلاصة الا ان منصورا واقفي ثقة.

و كذا الي منهال القصاب الا ان منهالا غير معلوم بل مشترك بين مهملين او غير مذكور فتدبر.

و الي موسي بن عمر بن بزيع حسن كما في الخلاصة بابراهيم و فيه محمد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه و الي موسي بن القاسم البجلي صحيح و الي الميثمي احمد بن الحسن صحيح كما تقدم.

و الي ميمون بن مهران ضعيف بمحمد بن جمهور و فيه ايضا جعفر بن محمد بن مالك و فيه قول قوي بالضعف والوضع و ابو يحيي الاهوازي و هو غير معلوم و الحسين بن المختار بياع الاكفان و هو اما القلانسي و هو واقفي و توثيقه عن ابن عقدة عن علي بن الحسن او غيره فغير مذكور.

و الي النضر بن سويد صحيح كما في الخلاصة غير ان فيه محمد بن عيسي بن عبيد الا ان في الفهرست بعد ذكر الطريق المذكور و رواه محمد بن علي بن الحسين عن ابن الوليد عن سعد و الحميري و محمد بن يحيي و احمد بن ادريس عن احمد بن ابي عبد الله عن محمد بن خالد البرقي و الحسين بن سعيد عن النضر فليتدبر.

و الي النعمان الرازي ضعيف بمحمد بن سنان و كذا الي النعمان بن سعد صاحب اميرالمؤمنين (عليه السلام) و لم اجد في الرجال من يحتمله الا النعمان بن صهبان الذي قال اميرالمؤمنين (عليه السلام) يوم الجمل من دخل داره فهو امن في الخلاصة و رجال الشيخ.

و الي الوليد بن صبيح فيه الحسين بن المختار و ان كان القلانسي فربما امكن عده قويا و ان كان بياع الاكفان و كان غير القلانسي فغير مذكور و الي وهب بن حفص الكوفي فيه محمد بن علي الهمداني و يحتمل كونه ابا سمينة و لولا ذلك لكان صحيحا و الي وهب بن وهب صحيح لكنه ضعيف.

و الي هارون بن حمزة الغنوي صحيح كذا في الخلاصة و فيه يزيد بن اسحاق شعر و لم اجد له توثيقا غير انه بدعاء الرضا (عليه السلام) قال بالحق.

و الي هارون بن خارجة فيه محمد بن علي الكوفي و كانه ابو سمينة و

عثمان بن عيسي و هو من اصول الوقف و اركانه الا ان في النجاشي هارون بن خارجة كوفي ثقة له كتاب اخبرنا ابو عبد الله بن شاذان قال حدثنا احمد بن محمد بن يحيي قال: حدثنا احمد بن ادريس عن محمد بن عبد الجبار قال: حدثنا محمد بن اسماعيل بن بزيع عن علي بن النعمان عن هارون.

و في الفهرست عن محمد بن الحسن بن الوليد انه روي عن سعد بن عبد الله و احمد بن ادريس عن محمد بن عبد الجبار برواياته و المصنف قد روي جميع روايات ابن الوليد عنه في الصحيح فتدبر.

وعلي هذا فيثبت له طريق صحيح الي هارون كما لا يخفي فتدبر و الي هاشم الحناط صحيح كما في الخلاصة و الي هشام بن ابراهيم حسن بابراهيم بن هاشم و فيه محمد بن علي ماجيلويه.

و الي هشام بن الحكم صحيح كما في الخلاصة و كذا الي هشام بن سالم و الي ياسر الخادم حسن بابراهيم بن هاشم و في الخلاصة انه صحيح اما ياسر فالظاهر انه ممدوح.

و الي ياسين الضرير صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه محمد بن عيسي وياسين مهمل و الي يحيي بن ابي العلاء صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه ابان بن عثمان والحسين بن الحسن بن ابان وتوثيقه من تصحيح العلامة لطرق هو فيها في الحديث والرجال.

و الي يحيي بن ابي عمران حسن بابراهيم بن هاشم و فيه محمد بن

ماجيلويه وابن ابي عمران غير مذكور ايضا نعم يحيي بن عمران مذكور وانه يونسي مهمل فتدبر.

و الي يحيي بن حسان الازرق حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم لكن فيه ابان بن عثمان و يحيي بن حسان مذكور مهملا و الله اعلم.

و الي يحيي بن عباد المكي ضعيف علي ما في الخلاصة بحسين بن يزيد فقد قال قوم من القمين انه غلا في اخر عمره.

نعم قال النجاشي ما راينا له رواية تدل علي هذا وابن عباد ايضا مذكور مهملا فتدبر.

و الي يحيي بن عبد الله فيه احمد بن الحسين القطان وعبد الرحمن بن

جعفر الحريري وهما غير مذكورين ويحيي لم اجد له توثيقا و الله اعلم.

و الي يعقوب بن شعيب صحيح كما في الخلاصة و هو ثقة و كذا الي يعقوب بن عثيم.

و كذا الي يعقوب بن يزيد و الي يوسف بن ابراهيم الطاطري ضعيف بمحمد بن سنان ويوسف ايضا مهمل.

و كذا الي يوسف بن يعقوب ويوسف في نفسه ضعيف ايضا و الي يونس بن عبد الرحمن صحيح او حسن علي ما ذكره الشيخ في الفهرست عن ابن الوليد و ان لم يذكره الصدوق في مشيخة الفقيه فتدبر.

و الي يونس بن عمار صحيح لكن فيه احمد بن ابي عبد الله ويونس مذكور مهملا.

باب الكني

قال فالي ابي العز النخاس حسن بابراهيم بن هاشم علي ان الراوي عنه ابن ابي عمير و جميع رواياته للمصنف في الصحيح كما تقدم مرارا.

و الي ابي ايوب الخزاز صحيح كما في الخلاصة و هو ابراهيم بن عثمان الثقة و الي ابي بصير ضعيف كما في الخلاصة بعلي بن ابي حمزة.

و الي ابي بكر بن ابي سماك فيه عثيم و لا يبعد ان يكون اريد به عثمان بن عيسي او نحوه فيكون ضعيفا و الي ابي بكر الحضرمي ضعيف بعبد الله بن عبد الرحمن الاصم.

و الي ابي ثمامة حسن بابراهيم بن هاشم و فيه محمد بن علي ماجيلويه و الي ابي جرير بن ادريس حسن بابراهيم بن هاشم واسمه زكريا و هو ثقة.

و الي ابي الجوزاء صحيح و هو منبه بن عبد الله و الي ابي حبيب ناجية قوي كما في الخلاصة بمعاوية بن حكيم الا ان فيه مثني الحناط فان كان ابن الوليد او ابن عبد السلام فلا باس بهما عن محمد بن مسعود عن علي بن الحسن وغايته المدح و ان كان ابن راشد فمهمل والظاهر في الاخير الخياط و في الاولين بالمهملة والنون.

و اما ابو حبيب فهو ناجية بن ابي عمارة الصيداوي الاسدي و هو

ممدوح ظاهرا لم تر فيه غير المدح والي ابي الحسن النهدي صحيح كما في الخلاصة الا انه غير معلوم عندي.

و الي ابي حمزة الثمالي قوي علي ما في الخلاصة و لعله بناء علي اتحاد ابن الفضل وابن الفضيل ورجوع التوثيق في الاول الي حديثه والتضعيف في الثاني الي مذهبه وربما كان اختلاف النسخ هنا لذلك لكن الاظهر الاتحاد و الضعف و الله اعلم.

نعم لا يبعد ان يقال ان محمد بن الفضيل هنا محمد بن الفضيل بن غزوان الضبي الثقة لعلوه فانه من رجال الصادق (عليه السلام) لكن ينبغي عده حينئذ حسنا فتدبر.

هذا كله نظرا الي هذا الطريق و الا فلا ريب في صحة طريقه كما في الفهرست و اشار اليه هنا الي ان العلامة كثيرا ما يعد طريقا فيه ابن الفضيل صحيحا و العكس اولي و في نسخ ابن الفضل مكبرا و عليها يكون حسنا بابراهيم بن هاشم.

و الي ابي خديجة سالم بن مكرم ضعيف بمحمد بن علي الكوفي اذ الظاهر انه ابو سمينة و ابو خديجة ايضا فيه قول بالضعف.

و الي ابي الربيع الشامي فيه الحكم بن مسكين و هو مهمل و في الفهرست عن ابن الوليد عن سعد و الحميري عن محمد بن الحسين عن الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن ابي الربيع الشامي بكتابه و قد روي المصنف جميع روايات ابن الوليد عنه فان ثبت مدح الخالد كان حسنا و الا فالتابيد حاصل و الي ابي زكريا الاعور صحيح كما في الخلاصة لكن فيه محمد بن عيسي بن عبيد.

و الي ابي سعيد الخدري من وصية النبي (ص) لعلي (عليه السلام) جماعة غير مذكورين وكان بعضهم من العامة و الي ابي عبد الله الخراساني حسن بابراهيم بن هاشم الا انه غير معلوم فليتدبر.

و الي ابي عبد الله الفراء صحيح لكن فيه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه و الي ابي كهمس فيه الحكم بن مسكين و لم يوثق و عبد الله بن علي الزراد و هو غير مذكور.

و الي ابي مريم الانصاري صحيح كما في الخلاصة لكن فيه ابان بن

عثمان و الي ابي المغراء حميد بن المثني قوي علي ما في الخلاصة بعثمان بن عيسي والصحيح ضعفه لكن الفهرست ذكر طريقا الي كتابه صحيحا ينتهي الي ابن ابي عمير و صفوان و النجاشي ايضا روي كتابه في الصحيح و هو مؤيد علي ان فيه سعدا و قد روي المصنف جميع رواياته في الصحيح فتدبر.

و الي ابي النمير ضعيف بمحمد بن سنان و هو ايضا غير معلوم و الي ابي الورد صحيح كما في الخلاصة لكن فيه نظر.

و الي ابي ولاد الحناط حفص بن سالم صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه الهيثم بن ابي مسروق و الي ابي هاشم الجعفري فيه علي بن الحسين السعدآبادي و احمد بن ابي عبد الله الا ان المصنف روي جميع روايات احمد في الصحيح فتدبر.

و الي ابي همام اسماعيل بن همام صحيح.

طرق اخبار بعنوان تلك الاخبار

فكلما كان فيه جاء نفر من اليهود الي رسول الله (ص) ففي الطريق جماعة غير مذكورين.

وما كان من حديث سليمان بن داوود في معني قول الله عزوجل فطفق مسحا بالسوق و الاعناق فالطريق ضعيف بحسين بن يزيد النوفلي و فيه ايضا مجاهيل مثل علي بن سالم عن ابيه وموسي بن عمران.

وما فيه من خبر بلال و ثواب المؤذنين ففي الطريق احمد بن العباس و العباس بن عمرو الفقيمي و ثابت بن هارون و احمد بن عبد الحميد و هم غير مذكورين لكن الاولين في مرتبة و ايضا فيه الحسن بن ابي الحسن و عبد الله بن علي و هما غير معلومين.

و ما فيه متفرقا من قضايا اميرالمؤمنين (عليه السلام) فالطريق حسن بابراهيم بن هاشم و ما فيه من وصية اميرالمؤمنين (عليه السلام) لابنه محمد بن الحنفية فمن مراسيل حماد بن عيسي مع حسن الطريق اليه بابراهيم بن هاشم.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: 9

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم 129، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 88318722 ـ 021

قسم البيع 09132000109شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹